آسيا

٢٤ - الحالة في تيمور - ليشتي[١]

المقرر المؤرخ ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٠ (الجلسة ٤١٨٢): بيان من الرئيس

في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، قدم الأمين العام تقريرا عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية[٢]، يغطي أنشطتها في فترة الثلاثة أشهر المنصرمة منذ إنشائها بموجب القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وأشار الأمين العام إلى أن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية قد بدأت في عمليتها في أنحاء تيمور الشرقية، وقامت باستحداث آليات استشارية مع سكان تيمور الشرقية، وأقامت العناصر الأساسية لهياكلها الإدارية. ولاحظ كذلك أن الأشهر الثلاثة الأولى من عمل الإدارة الانتقالية قد شهدت بذل جهود حثيثة لإحراز تقدم من أجل حل طائفة واسعة من المسائل الهامة والملحة، بما في ذلك الأمن وشؤون الحكم والإدارة العامة والمساعدة الإنسانية والإعلام.

وأفاد الأمين العام أنه في حين بذل موظفو الأمم المتحدة قصارى جهدهم لكفالة الانتقال بصورة سلسة من بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، فقد أعقب ذلك فراغ كامل في السلطة الإدارية وعمليات الشرطة والأعمال القضائية. وتحتم على القوة الدولية في تيمور الشرقية أن تقوم بملء ذلك الفراغ، حيث لم تكن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية قادرة بعد على الاضطلاع بالسلطة الإدارية بشكل فعال، بتدني ملاك موظفيها وعملها في ظل ظروف مروعة.

وكان قادة تيمور الشرقية حريصين على التصدي للمشاكل الضخمة معالجتها. فقد تحرك المجلس الوطني للمقاومة التيمورية، وهو تحالف للجماعات المؤيدة للاستقلال، والقوات المسلحة التابعة لجبهة التحرير الوطني لتيمور الشرقية، لملء فراغ السلطة وتأكيد الاضطلاع بدور أمني. وتحسنت الحالة مع عودة السيد خوسيه الكسندر غوسماو، رئيس المجلس الوطني لحركة التحرير الوطني، إلى تيمور الشرقية واضطلاعه بدور قيادي فعال. وبناء على الاتصالات التي جرت بين الممثل الخاص للأمين العام، ومدير الإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية، والسيد غوسماو وغيره من شخصيات تيمور الشرقية، أنشئ المجلس الاستشاري الوطني لتيمور الشرقية باعتباره الآلية الرئيسية التي يشارك من خلالها ممثلو شعب تيمور الشرقية في عملية صنع القرار. وأشار الأمين العام إلى أن إدخال الجماعات المؤيدة للحكم الذاتي في المجلس الاستشاري الوطني كان خطوة هامة على طريق المصالحة. وبالنسبة للعلاقات بين تيمور الشرقية واندونيسيا، أفاد أن حكومة اندونيسيا والمجلس الوطني للمقاومة التيمورية على حد سواء قد اظهرا إرادة قوية في إقامة علاقات طيبة بينهما.

وانتقل الأمين العام إلى الحالة الأمنية في تيمور الشرقية، فأشار إلى أنه في حين أدى وصول القوة الدولية في تيمور الشرقية إلى إعادة الحالة الأمنية إلى حالتها الطبيعية بدرجة كبيرة، فإن معدلات الجريمة قد ازدادت، وبخاصة في ديلي والمراكز الحضرية الأخرى، وهو ما كان يرجع بصفة خاصة إلى الزيادة الكبيرة في أعداد العاطلين وعودة الصراعات القديمة إلى الظهور في المجتمع من جديد. وأشار الأمين العام إلى أنه بعد عدد من الحوادث على طول الحدود بين تيمور الشرقية وتيمور الغربية (منطقة نوسا تينغارا الشرقية)، قام مراقبو الأمم المتحدة العسكريون بنشر أفرقة اتصال حدودية إلى

(١) اعتبارا من الجلسة ٤٦٤٦ المعقودة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، نُقح البند المعنون ''الحالة في تيمور الشرقية'' ليصبح ''الحالة في تيمور - ليشتي''

(٢) S/2000/53، المقدم عملا بالقرار ١٢٧٢ (١٩٩٩).

تيمور الغربية بغرض الاتصال وبناء الثقة عبر الحدود. وأشار إلى أنه تم في ديلي، في ٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠، توقيع خطة مشتركة للانتقال من القوة الدولية إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وأن من المقرر الانتهاء من ذلك الانتقال بحلول ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٠.

كما وجه الأمين العام الانتباه إلى الحالة الإنسانية في تيمور الشرقية، حيث جرى تشريد نسبة كبيرة من السكان من ديارهم وتدمير غالبية المباني الخاصة والعامة والمرافق الأساسية. وقال إن واحدة من المهام العاجلة والملحة تتمثل في الترتيب لعودة ما يقدر بـ ٠٠٠ ٢٥٠ لاجئ من تيمور الغربية. ومع مراعاة الاحتياجات الإنسانية الملحة ولوازم الخدمات العامة، أسست إدارة الأمم المتحدة الانتقالية العناصر الأساسية لهيكل إداري، ونشطت في تنسيق جهود المساعدة الإنسانية.

ومع ملاحظة إنشاء اللجنة الانتقالية للخدمات القضائية في ٥ كانون الثاني/يناير وقيام القوة الدولية بعد ذلك بتسليم مهامها المتصلة بإلقاء القبض والاحتجاز إلى الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة وللجهاز القضائي في تيمور الشرقية، أكد الأمين العام على أهمية التدريب وبناء القدرات في قطاع العدالة.

وفي الجلسة ٤٠٩٧[٣] المعقودة في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام سالف الذكر المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.[٢] واستمع المجلس إلى إحاطتين من الممثل الخاص للأمين العام، ومن مدير الإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية. وأدلى كل أعضاء المجلس ببيانات.

وقال الممثل الخاص للأمين العام، في إحاطته، إن ''العنف المدمر'' الذي شهده شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، عقب الاستفتاء الذي أشرفت عليه الأمم المتحدة وأيدت فيه غالبية المصوتين الاستقلال، قد أسفر عن تشريد نحو ٠٠٠ ٧٥٠ شخص، من أصل السكان البالغ عددهم ٠٠٠ ٨٨٠ نسمة، أو هروبهم أو طردهم عبر الحدود إلى تيمور الغربية. وتم تدمير معظم الممتلكات وتوقف الخدمات العامة، وفي أعقاب ذلك العنف، تصاعدت معدلات الجريمة وازداد السخط وعادت المنازعات المحلية إلى الظهور.

وبعد أن أكد الممثل الخاص على أنه يجب قبل أي شئ ضمان الأمن الجسدي لجميع أبناء تيمور الشرقية، فضلا عن إقرار القانون والنظام، أشار إلى أهمية إعادة اللاجئين إلى ديارهم، وتوفير الموارد اللازمة لتلبية احتياجات المأوى والرعاية الصحية والإصحاح أثناء إعادة إدماجهم. وحذر من أن الميليشيات في المناطق الحدودية كانت ما تزال تشكل تهديدا، وأكد لأعضاء المجلس أن قوة حفظ السلام في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ستعمل بنفس الحسم والعزم اللذين أبدتهما القوة الدولية في تيمور الشرقية، مع القيام بصورة منتظمة بتقييم القوام العسكري اللازم بغية إجراء التخفيضات المحتملة فيه. ومع ملاحظة ازدياد معدلات الجريمة بسبب انتشار البطالة وتفكك النظم الاجتماعية والتعليمية، أشار إلى أنه لم يتم نشر سوى ٤٨٠ فردا فحسب من القوام الكامل المرخص به للشرطة التابعة للأمم المتحدة، الذي يبلغ ٦١٠ ١ فردا. ولذلك، فإن الإدارة الانتقالية تسعى إلى إدماج المشاركة المحلية في أنشطة مكافحة الجريمة، بما في ذلك ضباط شرطة تيمور الشرقية السابقون

(٣) خلال هذه الفترة، وبالإضافة إلى الجلسات التي يغطيها هذا القسم، عقد المجلس عددا من الجلسات الخاصة مع البلدان المساهمة بقوات في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية عملا بالقرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)، المرفق الثاني، الجزءان ألف وباء. وعُقدت الجلسات في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (٤٣٩٧)، و٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (٤٤٥٦)، و٦ أيار/مايو ٢٠٠٢ (٤٥٢٧)، و١٦ أيار/مايو ٢٠٠٣ (٤٧٥٥).

والأفراد السابقون غير المسلحين في القوات المسلحة التابعة لجبهة التحرير الوطني لتيمور الشرقية، للمساعدة في منع الجريمة. وفيما يتعلق بالمستقبل السياسي وما يرتبط به من جدول زمني، فقد رأى من السابق لأوانه التنبؤ بالوقت الذي ستبدأ فيه عملية صياغة الدستور. وبالنسبة لحقوق الإنسان، ذكَّر الممثل الخاص بأن لجنة التحقيق الدولية الخاصة بتيمور الشرقية، وكذلك لجنة التحقيق الاندونيسية، قد قدمتا تقريريهما، وأن الإدارة الانتقالية قد اضطلعت بدور قيادي في عملية التحقيق[٤].

وأكد أعضاء المجلس على أهمية المهام المنوطة بإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وأعربوا عن دعمهم لما تبذله من جهود لإنشاء هيكل إداري، وتنسيق الجهود الإنسانية، وإعادة الخدمات العامة الأساسية. ورحب العديد من الممثلين بإنشاء المجلس الاستشاري الوطني، وشددوا على دوره في بناء القدرات المحلية للأمن وإدارة الحكم وتعزيز امتلاك العناصر المحلية لزمام الأمور[٥]. وأكد كثير من أعضاء المجلس أن المجلس الاستشاري الوطني، باعتباره هيئة لصنع القرار تضم مختلف الجماعات، بما فيها تلك المؤيدة للاستقلال، يمكن أن يلعب دورا هاما في تشجيع المصالحة الوطنية[٦].

ورحب العديد من المتكلمين بالتقدم المحرز في كفالة الانتقال بصورة سلسة من القوة الدولية في تيمور الشرقية إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وأعربوا عن أملهم في أن تكتمل العملية على النحو المقرر لها. وفي غضون ذلك، رأى ممثل كندا أن العملية الجارية في تيمور الشرقية كان ينبغي لها أن تكون عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة من البداية. فلو كان قد تحقق ذلك، لكان قد تم تنظيم العملية على نحو أكثر تجانسا من الناحية السياسية، ولكان قد أمكن تقسيم تكاليفها الكبيرة على نحو أكثر ملاءمة وإنصافا فيما بين الدول[٧]. وبالمثل،أشار ممثل الصين إلى أن حكومته كانت تؤيد دائما تسوية مسألة تيمور الشرقية في إطار الأمم المتحدة[٨].

وأعرب العديد من الممثلين عن قلقهم إزاء الأنباء الواردة عن أنشطة لميليشيات مؤيدة للاندماج في المناطق الحدودية[٩]. وأعرب ممثل ناميبيا عن أمله في أن تؤدي المذكرة المبرمة بين الإدارة الانتقالية والقوة الدولية والقوات المسلحة الاندونيسية إلى الحيلولة دون وقوع مزيد من الحوادث، أو على الأقل تمكين الأطراف من التصدي للوضع بفعالية[١٠]. وفي حين رحب متكلمون بأوجه التحسن في الحالة الأمنية الداخلية في تيمور الشرقية، فقد لاحظوا مع القلق ازدياد معدلات الجريمة وضعف الحالة الاقتصادية-الاجتماعية. وفي ذلك الصدد، دعا العديد من الممثلين إلى سرعة نشر الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة[١١].

---

(٤) S/PV.4097، الصفحات ٢ إلى ٨.

(٥) المرجع نفسه، الصفحة ١١ (بنغلاديش)؛ والصفحة ١٢ (كندا)؛ والصفحة ١٣ (جامايكا)؛ والصفحة ١٩ (الصين).

(٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٠ (فرنسا)؛ والصفحة ١٣ (جامايكا)؛ والصفحة ١٤ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ١٥ (ماليزيا)؛ والصفحة ١٦ (أوكرانيا)؛ والصفحة ١٧ (ناميبيا)؛ والصفحة ١٩ (الصين).

(٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

(٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٩.

(٩) المرجع نفسه، الصفحة ٨ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٢ (كندا)؛ والصفحة ١٥ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ١٧ (أوكرانيا وناميبيا)؛ والصفحة ١٨ (هولندا).

(١٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٨.

(١١) المرجع نفسه، الصفحة ٨ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١١ (بنغلاديش)؛ والصفحة ١٣ (جامايكا)؛ والصفحة ١٩ (الصين).

وشدد كثير من المتكلمين على ضرورة تحسين أوضاع اللاجئين وتشجيعهم على العودة إلى تيمور الشرقية، بما في ذلك تشجيع المصالحة الوطنية وتحسين الأوضاع الاقتصادية–الاجتماعية. كما أكد أعضاء المجلس على أهمية حقوق الإنسان، ورحبوا بالتقارير الأخيرة التي أصدرتها لجنة التحقيق الدولية ولجنة التحقيق الاندونيسية في انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية.

وفي الجلسة ٤١١٤ المعقودة في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٠، استمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام. وأدلى ببيانات معظم أعضاء المجلس[١٢].

ووجه الأمين العام المساعد الانتباه، في إحاطته، إلى دواعي القلق الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وأفاد أن الميليشيات المؤيدة للحكم الذاتي في تيمور الغربية قد زادت من الغارات التي تشنها داخل تيمور الشرقية. ووفقا للمعلومات التي توفرت للإدارة الانتقالية، فإن عناصر القوات المسلحة الاندونيسية ظلت تغض الطرف عن الميليشيات، بل وتدعمها. وأشار إلى أن بعض التطورات الهامة شملت نقل المسؤولية رسميا من القوة الدولية إلى العنصر العسكري في الإدارة الانتقالية؛ وتوقيع اتفاق بين الإدارة الانتقالية والبنك الدولي بشأن مشروع كبير لتمكين المجتمعات المحلية؛ وإصدار الإدارة الانتقالية العديد من التشريعات التي أقرها المجلس الاستشاري الوطني. ورغم حوادث العنف، فإن عملية إعادة اللاجئين وإعادة إدماجهم تسير بصورة سلسة عموما. وأعرب عن اعتقاده أنه ينبغي إبداء المرونة فيما يتعلق بالموعد النهائي الذي حددته السلطات الاندونيسية للقرارات المتعلقة بعودة اللاجئين إلى تيمور الشرقية أو إعادة توطينهم في اندونيسيا. وأضاف أن الزيارة التي قام بها رئيس اندونيسيا إلى تيمور الشرقية قد حققت نتائج إيجابية، بما في ذلك إعادة فتح معابر الحدود أمام التجارة واستئناف الرحلات الجوية التجارية بين اندونيسيا وتيمور الشرقية. وأضاف أنه تم إنشاء آلية مشتركة لمراقبة الحدود في محاولة لتقليل الحوادث عبر الحدود إلى أدنى درجة ممكنة[١٣].

ورحب أعضاء المجلس بالانتقال السلس من القوة الدولية في تيمور الشرقية إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وبتحسن العلاقات بين اندونيسيا وتيمور الشرقية بمناسبة زيارة رئيس اندونيسيا، وبالتقدم المحرز فيما يتعلق بتوطين اللاجئين وسيادة القانون وإصلاح البنية الأساسية. وأعربوا في الوقت ذاته عن قلقهم إزاء حالة اللاجئين والحالة الأمنية، وأكدوا ضرورة توفير موارد كافية للتنمية الاقتصادية لتيمور الشرقية في الأجلين القصير والطويل. وفيما يتعلق بالاستقلال، أكد ممثل ماليزيا على ضرورة توخي الحذر عند المضي قدما في وضع جدول زمني[١٤]. وفضَّل ممثل بنغلاديش تحديد الملامح البارزة على الطريق إلى الاستقلال ووضع إطار زمني على ذلك الأساس[١٥].

وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن أسفهم إزاء تصاعد معدلات الجريمة، وشددوا على ضرورة إقرار القانون واستعادة النظام في تيمور الشرقية. وفي ذلك الصدد، أكد ممثلا جامايكا وبنغلاديش ضرورة التعجيل بنشر العنصر المدني في الإدارة الانتقالية[١٦].

---

(١٢) لم يدل ممثلا أوكرانيا وتونس ببيانات. ودُعي ممثل اندونيسيا للمشاركة، ولكنه لم يدل ببيان.

(١٣) S/PV.4114، الصفحات ٢ إلى ٦، و١٦ إلى ١٩.

(١٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

(١٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

(١٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٣ (جامايكا)؛ والصفحة ١٥ (بنغلاديش).

وبالإضافة إلى ذلك، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم الشديد إزاء استمرار تواتر أنباء عن أنشطة للميليشيات في تيمور الشرقية، واستنكروا ازدياد حوادث الحدود في الآونة الأخيرة. وأكد ممثل المملكة المتحدة على ضرورة أن تلح الإدارة الانتقالية بقوة في إقناع جاكرتا بمسألة احتمال تواطؤ القوات المسلحة الاندونيسية مع الميليشيات، وبأن يوضح المجلس أن مثل هذا السلوك غير مقبول[١٧]. وتشكك ممثل فرنسا في قدرة السلطات في اندونيسيا على وضع حد لأنشطة الميليشيات المؤيدة للاندماج بشكل فعال[١٨]. وأعرب ممثل الولايات المتحدة عن اعتقاده أن القوات المسلحة الاندونيسية لم تفعل الكثير لمواجهة الاعتداءات التي ارتكبتها الميليشيات مؤخرا ضد أفراد الأمم المتحدة والمدنيين من أبناء تيمور الشرقية، وأعرب عن أسفه لعدم إحراز حكومة اندونيسيا أي تقدم في نزع سلاح جماعات الميليشيات وتسريحها[١٩].

وفي الجلسة ٤١٣٣ المعقودة في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، التي استمع فيها المجلس إلى إحاطة من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، أدلى ببيانات غالبية أعضاء المجلس[٢٠].

وأفاد الأمين العام المساعد حدوث تقدم في الحالة الأمنية بوجه عام، وفي منطقة الحدود مع تيمور الغربية. ووجه الانتباه، في ذلك الصدد، إلى الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام في تيمور الشرقية، التي شملت القيام في ١١ نيسان/أبريل بتوقيع مذكرة تفاهم للتنسيق التكتيكي في منطقة الحدود بين قائد قوة إدارة الأمم المتحدة وقائد القوات المسلحة الإندونيسية في تيمور الغربية. ومع الإشارة إلى عودة حوالي ٧ ٠٠٠ لاجئ إلى تيمور الشرقية في الشهر السابق، قال إن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أفاد إن إمكانية الوصول إلى المخيمات قد تحسنت تحسنا ملموسا، وأن حكومة إندونيسيا اتسمت بالمرونة في استمرارها بتقديم المعونة إلى مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية. ووفقا للسلطات الإندونيسية، فإن حوالي ١٢٦ ٠٠٠ لاجئ كانوا لا يزالون في تيمور الغربية. وعلاوة على ذلك، واصلت الإدارة الانتقالية العمل مع القادة المحليين في تيمور الشرقية لكفالة استقبال اللاجئين العائدين بصورة سلمية.

وشدد الأمين العام المساعد كذلك على أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ما زالت تمثل شاغلا رئيسيا، وأن السكان يبدون شيئا من قلة الصبر وخيبة الأمل تجاه ما يبدو من انعدام قدرة سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على تلبية توقعاتهم بوتيرة أسرع. وأوضح بالتفصيل ما تبذله البعثة من جهود، بما في ذلك تسجيل ١ ٢٠٠ من المؤسسات التجارية الخاصة؛ وإنشاء وحدة للنهوض بالاستثمار؛ وإنشاء مكاتب لخدمات التوظيف في ديلي وباكاو لتقديم المساعدة في إيجاد فرص العمل؛ ووضع خطط لمشروعات الأثر السريع من أجل إصلاح البنية الأساسية المحلية.

كما وجه الأمين العام المساعد الانتباه إلى الأنشطة التشريعية التي اضطلع بها المجلس الاستشاري الوطني، وإلى التطورات التي شهدتها الإدارة العامة وجهاز القضاء، وسلط الضوء على مذكرة التفاهم التي أبرمت في ٧ نيسان/أبريل بين حكومة اندونيسيا و الإدارة الانتقالية بشأن التعاون في الأمور القانونية والقضائية والمتعلقة بحقوق الإنسان. وابلغ المجلس كذلك بأن الإدارة الانتقالية كانت تتشاور بصورة

(١٧) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

(١٨) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(١٩) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(٢٠) لم يدل ممثل كندا بيان.

وثيقة مع أبناء تيمور الشرقية حول مسألة العلامات البارزة التي يتعين انجازها على الطريق إلى الاستقلال. وأضاف أن المجلس الوطني للمقاومة التيمورية قد بدأ يدعو إلى إنشاء جيش، وهو تغير في سياسته في قضية شديدة التعقيد والحساسية[٢١].

ورحب أعضاء المجلس بالتحسن في الحالة الأمنية، وكذلك بمذكرة التفاهم المبرمة في ٧ نيسان/أبريل، التي أشادوا بها باعتبارها علامة على تجدد التعاون بين حكومة اندونيسيا والأمم المتحدة. كما أعربوا عن القلق من استمرار وجود أعداد كبيرة من اللاجئين في المخيمات في تيمور الغربية، وإن أعربوا عن ارتياحهم إزاء الجهود المبذولة لتمكينهم من العودة في أمان وسلام. ودعا ممثل الولايات المتحدة، وكرر دعوته ممثل المملكة المتحدة، حكومة اندونيسيا إلى إغلاق معسكرات تدريب الميليشيات، ونزع سلاحها، ووقف تعاون القوات المسلحة معها[٢٢].

وفيما يتعلق بالحالة الاقتصادية والاجتماعية، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء التوقعات والتوترات التي أثارتها، وأعربوا عن تأييدهم للإدارة الانتقالية فيما تبذله من جهود لإحداث تحسن. وفيما يتعلق بمسألة اللاجئين، دعا الأعضاء إلى وضع حد لحملة التضليل التي يجري نشرها في مخيمات اللاجئين وتهيئة أوضاع مواتية لعودتهم، بما في ذلك من خلال تحسين الأوضاع الاقتصادية–الاجتماعية وضمان تمكين مناصرو الحكم الذاتي السابقين من العودة في أمان.

وفيما يتعلق بوضع معالم أساسية للانتقال من إلى الاستقلال، نبه ممثلا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى ضرورة توخي الوقت الصحيح لإعلان الاستقلال، في حين رأى ممثل فرنسا أن المسألة يجب حسمها بالتشاور مع شعب تيمور الشرقية[٢٣].

وفي الجلسة ٤١٤٧ المعقودة في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠، التي استمع فيها المجلس إلى إحاطة من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، أدلى ببيانات كل أعضاء المجلس.

وأفاد الأمين العام المساعد، في إحاطته، أن الإدارة الانتقالية حققت تقدما كبيران وخاصة في مجالي بناء المؤسسات والقدرات وتوفير الخدمات الحكومية. وابرز أوجه التحسن في الحالة الأمنية، التي ظلت مستقرة، بما في ذلك الحدود مع تيمور الغربية، حيث انخفض وتيرة أنشطة الميليشيات عقب الخطوات التي اتخذت لتنفيذ مذكرة التفاهم على التنسيق التكتيكي بين القوات المسلحة الاندونيسية والإدارة الانتقالية. وأشار في ذلك الصدد إلى أن الإدارة الانتقالية بدأت في تخفيض يقدر بحوالي ٥٠٠ جندي في القطاع الشرقي، الذي اعتبره أهدأ المناطق. وأعلن أن المستوى الحالي لقوام قوة الإدارة الانتقالية الذي يبلغ ٨ ٣٩٦ فردا سيتم خفضه إلى ٧ ٨٩٦ فردا بحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر. غير أنه أعرب عن قلقه إزاء حالة إقرار القانون والنظام، حيث ما زالت معدلات الجريمة مرتفعة. وقد انخفض عدد اللاجئين العائدين إلى تيمور الشرقية خلال الشهر السابقة إلى ١ ٠٠٠ لاجئ فحسب. وفي غضون ذلك، تقدر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين عدد الباقين في تيمور الغربية بحوالي ٩٠ ٠٠٠ لاجئي، وتفيد أنها ستجري تعدادا لتحديد أعدادهم الدقيقة.

وأكد الأمين العام المساعد أنه كانت هناك زيادة في الأنشطة السياسية، حيث قامت الأحزاب السياسية بفتح

(٢١) S/PV.4133، الصفحات ٢ إلى ٦.

(٢٢) المرجع نفسه، الصفحة ٦ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٩ (المملكة المتحدة).

(٢٣) المرجع نفسه، الصفحة ٨ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١٠ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١١ (فرنسا).

مكاتب وعقد لقاءات في المقاطعات. وقد كثفت الإدارة الانتقالية مشاوراتها مع أبناء تيمور الشرقية بشأن كافة مسائل السياسات الهامة، وعقد المجلس الاستشاري الوطني جلساته بانتظام، كما عقد عددا من جلسات الاستماع العامة لتشجيع المناقشة العامة لمسائل السياسات الرئيسية. وشدد على أن الإدارة الانتقالية قد واصلت أيضا تشجيع تطبيع العلاقات بين اندونيسيا وتيمور الشرقية[٢٤].

ورحب أعضاء المجلس بالجهود التي تبذلها الإدارة الانتقالية، وبأن إجمالي عدد اللاجئين الذين عادوا إلى تيمور الشرقية قد بلغ ٠٠٠ ١٦١ لاجئ. غير أنهم أعربوا عن القلق إزاء أوضاع اللاجئين المتبقين في تيمور الغربية، واستفسروا عن الأسباب التي تحول جون عودتهم. وشدد ممثلا المملكة المتحدة وهولندا على ضرورة المضي قدما في إجراء التعداد على وجه السرعة لتسجيل اللاجئين الباقين[٢٥]. ورحب ممثل كندا بقرار حكومة اندونيسيا اعتماد فترة انتقالية تتجاوز الموعد النهائي المحدد لعودة اللاجئين، وشدد على ضرورة العودة المبكرة والطوعية لهؤلاء اللاجئين أو إعادة توطينهم بصورة دائمة في إندونيسيا[٢٦].

ورحب العديد من أعضاء المجلس بتحسن الحالة الأمنية وبتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والسلطات الاندونيسية[٢٧]. وفي حين رحب ممثل ماليزيا بتحسن الحالة الأمنية، فقد أعرب عن انزعاجه إزاء ما تردد من أنباء عن أحداث العنف الديني والمضايقات الموجهة للأقليات الإثنية والدينية في تيمور الشرقية، ودعا الإدارة الانتقالية إلى اتخاذ جميع التدابير الضرورية للحيلولة دون تكرار مثل هذا العنف والمضايقات[٢٨]. وفي حين رحب ممثل فرنسا بقرار خفض مستويات قوات الإدارة الانتقالية، أكد ممثل هولندا أنه ينبغي أن تتاح الفرصة للمجلس للنظر في مجمل الحالة العسكرية والأمنية قبل اتخاذ قرار بتقليص الحجم[٢٩]. وأكد عدة متكلمين على ضرورة التعجيل بنشر الشرطة المدنية التابعة للإدارة الانتقالية، وكذلك بتدريب قوة الشرطة المحلية[٣٠]. ولاحظت ممثلة الولايات المتحدة أن الشرطة المدنية مسلحة في بعض مناطق تيمور الشرقية، واقترحت النظر في تعميم هذه الممارسة في أنحاء الإقليم[٣١].

وظل أعضاء المجلس على قلقهم إزاء الحالة الاجتماعية-الاقتصادية وإزاء الفجوات التمويلية في المساعدة الدولية المقدمة إلى تيمور الشرقية. ولاحظ ممثل الصين أن البطالة هي المسالة الأكثر إلحاحا، حيث يمكن أن تخلق مشكلات أمنية. ولذلك، فقد دعا الإدارة الانتقالية إلى خلق المزيد من فرص العمل والسماح للسكان المحلين بالمشاركة في المسائل الإدارية بدرجة اكبر[٣٢].

وفيما يتعلق بمسألة الاستقلال، كرر ممثل المملكة المتحدة التأكيد على ضرورة كفالة أن يتوفر لتيمور الشرقية قدرة كافية على مواجهة الاستقلال من حيث نظام الحكم، والخدمات الحكومية، والأمن، والمؤسسات الديمقراطية ومجموعة كاملة من هذه الأمور[٣٣]. وتساءل ممثل الأرجنتين

(٢٤) S/PV.4147، الصفحات ٢ إلى ٥.

(٢٥) المرجع نفسه، الصفحة ٥ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٤ (هولندا).

(٢٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

(٢٧) المرجع نفسه، الصفحة ٨ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١١ (بنغلاديش)؛ والصفحة ١٢ (الأرجنتين)؛ والصفحة ١٤ (ماليزيا)؛ والصفحة ١٩ (أوكرانيا).

(٢٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

(٢٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٠ (فرنسا)؛ والصفحة ١٥ (هولندا).

(٣٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٠ (فرنسا)؛ والصفحة ١٦ (جامايكا)؛ والصفحة ٢٠ (مالي).

(٣١) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(٣٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢١.

(٣٣) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

عن مستقبل القوات المسلحة التابعة لجبهة التحرير الوطني لتيمور الشرقية فيما يتصل بإنشاء قوات مسلحة للدولة المستقلة في المستقبل[٣٤]. وأشار ممثل هولندا إلى أنه جرى الإعراب عن القلق إزاء إشراك الأمم المتحدة في إنشاء قوة عسكرية في تيمور الشرقية، وقال إنه يتطلع إلى تلقي دراسة الخبراء المستقلين التي كان يجري إعدادها بشأن تلك المسألة.ورأى أن مشاركة الأمم المتحدة سيتيح للمجتمع الدولي فرصة لأن يضمن أن تكون تلك القوة متوافقة مع معايير الرقابة المدنية، والمحاسبة الديمقراطية، ومراعاة المعايير والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان[٣٥]. ورحب ممثل المملكة المتحدة بالجهود المبذولة لوضع إستراتيجية للخروج، وأكد الحاجة إلى وضع حدود زمنية لتنفيذ المهام المسندة إلى الإدارة الانتقالية[٣٦].

وردا على التعليقات، قال الأمين العام المساعد إن الحالة الأمنية ترتبط بارتفاع مستوى البطالة وبدرجة التفكك الاجتماعي الذي أعقب الأحداث التي وقعت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وتوضيحا للقرار الأولي بخفض العنصر العسكري في الإدارة الانتقالية بما قدره ٥٠٠ فرد من القطاع الشرقي بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، أعلن أنه إذا ظلت الحالة الأمنية مستقرة، سيكون من الممكن إجراء تخفيض شامل بنسبة ٥٠ في المائة من القوات في ذلك القطاع بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠١، وتخفيض آخر بحلول صيف ٢٠٠١. وأوضح أن الإدارة الانتقالية ستواصل استعراض الحالة واقتراح المزيد من التخفيضات في القطاعات الأخرى حسب تطور الحالة الأمنية[٣٧].

(٣٤) المرجع نفسه، الصفحة ٣٤.

(٣٥) المرجع نفسه، الصفحتان ١٥ و ١٦.

(٣٦) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٣٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٢ و ٢٣.

وفي الجلسة ٤١٦٥ المعقودة في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، استمع المجلس إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام. وبالإضافة إلى جميع أعضاء المجلس، أدلى ببيانات ممثلو استراليا والبرازيل واندونيسيا واليابان ونيوزيلندا والنرويج والبرتغال (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)[٣٨] وجمهورية كوريا.

وأكد الممثل الخاص للأمين العام، في إحاطته، على تفرد وضخامة وتعقد ولاية الحكم المسندة إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، التي صادفت عددا من التحديات في الوفاء بالتوقعات العريضة التي يعقدها عليها شعب تيمور الشرقية. واستطرد يوضح التحديات القائمة على أرض الواقع، مثل كفالة الأمن خلال الفترة الانتقالية وتيسير إنشاء الآلية اللازمة لإقرار الأمن بعد الاستقلال؛ ومعالجة فقر اللاجئين في تيمور الغربية ومساعدتهم في العودة إلى ديارهم بطريقة حرة ومنظمة؛ وإنشاء نظام قضائي يحترم حقوق الإنسان الأساسية ويقدر على إقرار القانون والنظام؛ وإعادة بناء الخدمات العامة؛ وإقامة إدارة قادرة ماليا في ظل توجيهات التيموريين؛ وكفالة التحول السياسي نحو الاستقلال، باعتماد دستور وإجراء انتخابات ديمقراطية تماما . وأوضح أنه بناء على ما أجراه من مناقشات مع القادة السياسيين المحليين، ستجرى الانتخابات الخاصة بمستقبل تيمور الشرقية في وقت يقع بين ٣٠ آب/أغسطس وأوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

ومع الإشارة إلى أن المسألة الإنسانية الأوسع كانت هي المجال الذي تحقق فيه الجانب الأعظم من التقدم، أسهب الممثل الخاص في الحديث عن النظام القضائي والمشكلات المرتبطة به، والاحتياجات المتصلة بالتعمير وإنشاء الإدارة في

(٣٨) انضم إلى البيان كل من إستونيا، وأيسلندا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا.

تيمور الشرقية. وأعلن أنه جرى بذل جهود لإنشاء لجنة للمصالحة الوطنية، كما تقرر إجراء دراسة مستقلة عن الاحتياجات الأمنية لتيمور الشرقية. وعلاوة على ذلك، أعلن أن الجهود المبذولة لبناء القدرات تتركز على إنشاء نظام تعليمي فعال، فضلا عن مركز لتنمية الموارد البشرية.

وفيما يتعلق بمسالة بطء صرف الأموال، قال إنه لم تكن هناك أي قدرة حكومية في مجال المشتريات في ديلي، وأشار إلى أنه تم في لشبونة في الأسبوع السابق إقرار الميزانية الموحدة للسنة المالية ٢٠٠٠-٢٠٠١. وأعلن أن تنفيذ برامج التوظيف سيبدأ قريبا، وأعرب عن اعتقاده أنه ستتوفر فرص للعمل من خلال التعيينات في الخدمة المدنية الجديدة. وأعلن كذلك أن خفض القوام العسكري للإدارة الانتقالية سيتم بصورة تدريجية، وأن من المقرر أن تتولى الشرطة المدنية حفظ النظام العام[٣٩].

ورحب المتكلمون بالتطورات الإيجابية التي عرضها الممثل الخاص، وبالتقدم المحرز مع تحول الإدارة الانتقالية من تلبية الاحتياجات الطارئة إلى البرامج الأطول أجلا. وأعربوا عن ارتياحهم بصفة خاصة لاقتراحات تقاسم السلطة بين قادة تيمور الشرقية والإدارة الانتقالية، ولمؤتمر المانحين الأخير في لشبونة الذي أقر برنامج عمل الصندوق الاستئماني للبنك الدولي والإدارة الانتقالية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

كما أعرب الممثلون عن قلقهم إزاء الحالة الأمنية التي تدهورت في الآونة الأخيرة، مما عكس مسارها السابق في اتجاه التحسن التدريجي. وأعرب العديد من الممثلين عن أسفهم لقيام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتعليق أنشطتها في ثلاثة من مخيمات اللاجئين في منطقة كوبانغ بسبب ازدياد أعمال العنف والترويع التي تقوم بها الميليشيات[٤٠]. وكرر ممثل اندونيسيا تأكيد التزام حكومته بإقرار الأمن، وسلط الضوء على ما يشعر به اللاجئون من إحباط، وعلى تعقيد المهام التي تواجهها اندونيسيا[٤١]. كما أدان المتكلمون بأشد الإدانة هجوم الميليشيات الأخير على موقع متقدم للإدارة الانتقالية، أصيب خلاله أحد حفظة السلام.

وأشار ممثلا الولايات المتحدة واستراليا إلى تحسن الحالة الأمنية على الرغم من الحوادث الأمنية الأخيرة، وأعربا عن تأييدهما لإجراء تخفيضات تدريجية، وإن كانت مطردة، في قوات الإدارة الانتقالية في القطاع الشرقي[٤٢]. وحث ممثل الولايات المتحدة على تنفيذ العملية في وقت مبكر وبصورة شفافة، مع توفر قدرة على تعزيز القوات خلال مهلة قصيرة لمراعاة احتمال نشوب العنف من جديد على أيدي الميليشيات[٤٣]. ورأى ممثلا المملكة المتحدة وهولندا أن أي تخفيض لقوة الإدارة الانتقالية يجب أن يأخذ في الحسبان استمرار المخاطر التي تشكلها الميليشيات[٤٤]. وطلب ممثل كندا، وأيده في ذلك ممثل هولندا، أن يستمع المجلس إلى إحاطة عن الحالة الأمنية قبل أن يتخذ قرارا نهائيا

(٣٩) S/PV.4165، الصفحات ٢ إلى ٨ و٤١ إلى ٤٥.

(٤٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٢ (كندا)؛ والصفحة ١٥ (هولندا)؛ والصفحة ١٧ (ماليزيا)؛ والصفحة ١٩ (ناميبيا)؛ والصفحة ٢١ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٢٢ (جامايكا)؛ والصفحة ٢٤ (الأرجنتين)؛ والصفحة ٢٥ (تونس)؛ والصفحة ٢٦ (مالي)؛ والصفحة ٣١ (البرتغال بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحة ٣٧ (استراليا)؛ والصفحة ٣٩ (نيوزيلندا).

(٤١) المرجع نفسه، الصفحات ٣٢ إلى ٣٤.

(٤٢) المرجع نفسه، الصفحة ٩ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٣٧ (استراليا).

(٤٣) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

(٤٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٣ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٥ (هولندا).

بشأن خفض قوام العنصر العسكري في الإدارة الانتقالية[٤٥]. ولاحظ ممثل فرنسا أن المغادرة المباغتة للإدارة الانتقالية في نهاية ولايتها قد تكون عاملا رئيسيا في زعزعة استقرار البلد المستقل حديثا، وشدد على الحاجة للتخطيط لخفض حجم البعثة وتنظيمه خلال بعض الوقت[٤٦].

وأعرب كثير من المتكلمين عن سرورهم بتوسيع المشاركة في المجلس الاستشاري الوطني، بإشراك ممثلي النساء والشباب وغيرهم. وسلط العديد من الممثلين الضوء على ضرورة تحسين حماية الأقليات العرقية[٤٧]. وأيد عدد من الممثلين ''تيمرة'' الإدارة الانتقالية، وأكدوا أن من الضروري إشراك أبناء تيمور الشرقية بطريقة تمثيلية واسعة، بما في ذلك النساء والشباب، في عملية رسم السياسات وفي الهيكل الإداري على أعلى المستويات خلال الفترة الانتقالية[٤٨].

وأعرب كثير من الممثلين عن قلقهم الشديد إزاء حالة اللاجئين وإزاء الحالة الأمنية على طول الحدود مع تيمور الغربية، ودعوا إحراز المزيد من التقدم في عملية عودة اللاجئين وفي تشجيع إعادة توطين من لا يرغبون في العودة إلى تيمور الشرقية في اندونيسيا. وتكلم ممثل البرتغال بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، فدعا اندونيسيا إلى احترام التزامها بمساعدة من يرغبون في العودة، وحث على إبعاد القوات المسلحة والميليشيات عن مخيمات اللاجئين، وعزل جميع قادة الميليشيات، وإصدار تأكيدات بمحاسبة من يعرقلون عمليات إعادة اللاجئين إلى ديارهم[٤٩]. وأكد العديد من الممثلين على أهمية المصالحة الوطنية في تيسير عودة اللاجئين وإعادة توطينهم، ورحبوا بإنشاء لجنة للمصالحة الوطنية[٥٠].

وأعرب ممثل المملكة المتحدة عن تأييده لارتباط الإدارة الانتقالية بخيارات الدفاع الاستراتيجي في تيمور الشرقية وبوضع القوات المسلحة التابعة لجبهة التحرير الوطني لتيمور الشرقية (فالينتل)، وقال إنه يتطلع إلى النتائج التي ستنتهي إليها الدراسة المستقلة لذلك الموضوع، المقرر لها أن تبدأ في ٧ تموز/يوليه. وشجع الإدارة الانتقالية على معالجة الاحتياجات الفورية لفالينتل، وأيده في ذلك ممثل هولندا[٥١]. واقترح ممثل هولندا استيعاب فالينتل في قوة للدفاع عن النفس، كطريقة للحيلولة دون تفاقم إحباطهم.[51] وبالنظر إلى مستقبل القطاع الأمني في تيمور الشرقية، رحب العديد من المتكلمين بازدياد نشر شرطة الأمم المتحدة وتدريب قوة شرطة محلية من أبناء تيمور الشرقية[٥٢].

وبالإشارة إلى الجدول الزمني المحتمل للفترة الانتقالية، أعرب ممثل الولايات المتحدة عن تأييده للجدول الزمني المقترح في مؤتمر المانحين في لشبونة، وأكد أهمية تحديد التاريخ علنا وبوضوح وفي وقت مبكر. وأشار كذلك إلى ضرورة مواصلة الأنشطة الانتقالية وتقديم المساعدة إلى شعب تيمور الشرقية بعد الانتخابات، مع ملاحظة أن الأمم المتحدة ينبغي ألا تطيل بصورة لا لزوم لها دورها ''كسلطة قائمة

(٤٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٢ (كندا)؛ والصفحة ١٥ (هولندا).

(٤٦) المرجع نفسه، الصفحة ٢٧.

(٤٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٨ (الصين)؛ والصفحة ٢١ (بنغلاديش)؛ والصفحة ٢٢ (جامايكا).

(٤٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٣ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٦ (ماليزيا)؛ والصفحة ٢٩ (اليابان)؛ والصفحة ٣٢ (البرتغال بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحة ٣٥ (البرازيل).

(٤٩) المرجع نفسه، الصفحة ٣١.

(٥٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٧ (ماليزيا)؛ والصفحة ١٩ (ناميبيا)؛ والصفحة ٢٠ (بنغلاديش)؛ والصفحة ٢٢ (جامايكا).

(٥١) المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و١٤ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٤ (هولندا).

(٥٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٠ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٢٣ (أوكرانيا)؛ والصفحة ٢٧ (فرنسا)؛ والصفحة ٣٢ (البرتغال).

بالحكم"[٥٣]. وتساءل ممثل هولندا عما إذا كان الاستقلال سيعقب إجراء الانتخابات مباشرة، في حين شدد ممثل ماليزيا على أن الاستقلال ينبغي ألا يأتي إلا عندما يكون التيموريون الشرقيون على استعداد لتحمل مسؤولية حكم أنفسهم تماما[٥٤]. وحذر ممثل اليابان من وضع مقاييس لنيل الاستقلال عالية بدرجة غير واقعية، حيث أن بناء الأمة عملية شاقة وبطيئة وطويلة[٥٥]. وشدد ممثل استراليا على أهمية النظر في وضع إستراتيجية لخروج الإدارة الانتقالية، بما في ذلك وضع مجموعة من العلامات الواقعية التي تمكن تيمور الشرقية من العمل بفعالية كدولة مستقلة[٥٦].

وفي ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٠، قدم الأمين العام تقريرا عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية[٥٧]، أعلن فيه أنه من أجل تسهيل المشاركة الأوسع في عملية صنع القرار، استعيض عن المجلس الاستشاري الوطني، الذي يضم ١٥ عضوا، بالمجلس الوطني الذي يتألف من ٣٣ عضوا كلهم من التيموريين يعينهم مدير الإدارة الانتقالية. وأعادت الإدارة الانتقالية تنظيم نفسها، في هيئة ثمانية مناصب وزارية، لكي تزداد شبها بالحكومة المستقبلية ولزيادة المشاركة المباشرة للتيموريين. وبالإشارة إلى النشاط السياسي في تيمور الشرقية، سلط الأمين العام الضوء على عدد من حالات الترويع التي تثير الانزعاج ضد جماعات لا تنتمي إلى المجلس الوطني للمقاومة التيمورية، وكذلك ضد الأقليات العرقية والدينية. وأضاف أن تطبيع العلاقات مع اندونيسيا يمضي بصورة جيدة، من خلال عدد من الزيارات المتبادلة، فضلا عن توقيع مذكرة تفاهم بشأن التعاون في الشؤون القانونية والقضائية ومسائل حقوق الإنسان. وفيما يتعلق بمسألة اللاجئين، أفاد أنه قد بقي عدد من اللاجئين يُقدر أنه يتراوح بين ٠٠٠ ٨٥ و ٠٠٠ ١٢٠ لاجئ في مخيمات في تيمور الغربية، حيث لا تزال الميليشيات المناهضة للاستقلال تتمتع بنفوذ كبير وتعرقل عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من خلال الترويع واستعمال العنف. كما عرض الأمين العام تفاصيل الجهود المبذولة لإنشاء هياكل الحكم والإدارة العامة، مع تقديم تقييم للخدمة المدنية والمالية العامة والاقتصاد والبنية الأساسية والتعليم والصحة والقانون والنظام. وأوضح أن الحالة الأمنية كانت مستقرة بوجه عام. وفي غضون ذلك، ظلت القوات المسلحة التابعة لجبهة التحرير الوطني لتيمور الشرقية (فالينتل) تتمركز في ظروف معيشية بالغة القسوة، بينما يزداد قلقها بشأن دورها الحالي والمقبل في تيمور الشرقية. وفي حين لم يكن من المتوخى أصلا لتيمور الشرقية أن تمتلك قوات مسلحة، فقد أفاد الأمين العام أن المجلس الوطني للمقاومة التيمورية قد غير موقفه وأصبح يدعو إلى إنشاء قوة أمن وطنية تعتمد في البداية على أعضاء فالينتل. ورأى قادة المجلس الوطني للمقاومة التيمورية في تلك القوة عنصرا ضروريا في فترة التحول إلى الاستقلال.

وفي الجلسة ٤١٨٠ المعقودة في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام السالف الذكر[٥٧]. واستمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام. وأدلى ببيانات كل أعضاء المجلس، وممثلو استراليا واندونيسيا واليابان ونيوزيلندا والبرتغال.

وأشار الأمين العام المساعد، في إحاطته، إلى أنه تم التغلب بدرجة كبيرة على حالة الطوارئ الإنسانية، وانتقل

(٥٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

(٥٤) المرجع نفسه، والصفحة ١٥ (هولندا)؛ والصفحة ١٧ (ماليزيا).

(٥٥) المرجع نفسه، الصفحة ٢٩.

(٥٦) المرجع نفسه، الصفحة ٣٧.

(٥٧) S/2000/738، المقدم عملا بالقرار ١٢٧٢ (١٩٩٩).

التركيز إلى الإصلاح والتعمير. واتسع نطاق المشاركة في عملية صنع القرار السياسي من خلال تشكيل مجلس وزراء انتقالي، بما يمكن التيموريين من الاضطلاع بالمسؤوليات الحكومية لأول مرة، ومن خلال الاستعاضة عن المجلس الاستشاري الوطني بالمجلس الوطني، وتوسيع المشاركة في المشاورات التشريعية. وأضاف أن مؤتمر المجلس الوطني للمقاومة التيمورية المقرر عقده في آب/أغسطس سيدفع بدرجة كبيرة المناقشة بشأن القضايا الأساسية المتصلة بالدستور الجديد والجدول الزمني لإجراء الانتخابات السياسية. ولاحظ أنه في حين تحسنت العلاقات مع حكومة اندونيسيا بدرجة كبيرة، كان لا يزال هناك عدد من المسائل الرئيسية المعلقة التي تتطلب اتخاذ إجراءات على وجه السرعة، ومن بينها حالة اللاجئين في تيمور الغربية. وعلى وجه الخصوص، كان ينبغي تشجيع حكومة اندونيسيا على كفالة الوقف الفوري لنفوذ الميليشيات في مخيمات اللاجئين وأنشطتها في المناطق الحدودية. ومع الإحاطة علما باستقرار الحالة الأمنية في أنحاء بقية البلد، أعرب الأمين العام المساعد عن أسفه لاستمرار حوادث العنف والغارات عبر الحدود. وعلاوة على ذلك، فقد كانت هناك زيادة تبعث على القلق في أعمال السرقة والجرائم العنيفة، مما أدى إلى اتخاذ قرار بأن يحمل أفراد الشرطة المدنية التابعين للأمم المتحدة أسلحة جانبية عند الضرورة. أما بالنسبة للاحتياجات الدفاعية لتيمور الشرقية في المستقبل، فقد أشار الأمين العام المساعد إلى أن الدراسة التي تجريها الكلية الملكية في لندن بشأن هذا الموضوع لم تكتمل بعد، وإن كان من المفترض أن فالينتل ستكون في صلب قوة الدفاع أو الأمن الجديدة، مما سيتطلب مساعدة وتدريبا كبيرين من المجتمع الدولي[٥٨].

(٥٨) S/PV.4180 و Corr.1، الصفحات ٢ إلى ٥.

وأشاد المتكلمون بالتقدم الذي أحرزته الإدارة الانتقالية في بناء هياكل الإدارة في تيمور الشرقية بمشاركة متزايدة من جانب الشعب التيموري، على النحو الذي يتجسد في تشكيل مجلس وزراء والاستعاضة عن المجلس الاستشاري الوطني بالمجلس الوطني. وأعربوا عن استيائهم لاستمرار الغارات التي تشنها الميليشيات في تيمور الغربية عبر الحدود، والتي بلغت ذروتها بمقتل أحد حفظة السلام النيوزيلنديين في الأسبوع السابق، وحثوا على تقديم مرتكبي الجريمة إلى العدالة. ولاحظ المتكلمون مع القلق أن أعمال العنف والترويع من جانب الميليشيات قد اضطرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى تأجيل ما تضطلع به من جهود لتسجيل اللاجئين الموجودين في تيمور الغربية وإعادتهم إلى ديارهم، وأهابوا بحكومة اندونيسيا أن تضاعف جهودها للتعاون مع الإدارة الانتقالية في مشكلة الغارات التي تُشن عبر الحدود، ولنزع سلاح الميليشيات وتسريحها. وشدد عدد من الممثلين على أهمية إجراء نقاش سياسي يتسع للجميع في تيمور الشرقية، وأعربوا عن قلقهم إزاء الدلائل الأخيرة على التعصب وحوادث المضايقة التي تتعرض الأقليات[٥٩].

وكرر المتكلمون الإعراب عن قلقهم إزاء حالة اللاجئين، وبطء معدلات عودتهم، واستمرار أنشطة الميليشيات المؤيدة للاندماج في مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية، وكذلك في منطقة الحدود. وناشد كثير من المتكلمين حكومة اندونيسيا أن تزيد من الجهود التي تبذلها وفقا للاتفاقات السابقة لكفالة الأمن في تيمور الغربية، بما في ذلك في المخيمات، ولنزع سلاح الميليشيات

(٥٩) المرجع نفسه، الصفحة ٥ (بنغلاديش)؛ والصفحة ٢١ (مالي)؛ والصفحة ٢٢ (جامايكا).

وتسريحها[٦٠]. وشدد العديد من الممثلين على أهمية تحسن الأمن في تيمور الغربية بالنسبة لعملية عودة اللاجئين، وكذلك بالنسبة بقدرة مفوضية شؤون اللاجئين على إكمال تسجيل اللاجئين، بما يسمح بتحديد هوية من يرغبون في العودة ومن سيتم إعادة توطينهم في أماكن أخرى في اندونيسيا[٦١]. وذكَّر ممثل المملكة المتحدة بأن المفوضية قد حددت لحكومة إندونيسيا موعدا نهائيا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر لاستعادة القانون والنظام في المخيمات وما حولها، وأشار إلى أنه من حكومة إندونيسيا أن تتخذ تدابير فعالة وملموسة وحازمة للوفاء بهذا الموعد[٦٢]. وفي غضون ذلك، قالت ممثلة الولايات المتحدة إن اندونيسيا قد تنصَّلت من مسؤوليتها عن المحافظة على القانون والنظام في تيمور الغربية، وحثت جاكرتا على أن تنفذ التزاماتها، وأن تحترم اتفاقاتها الدولية؛ وأن تمهد الطريق أمام إقامة علاقات ودية مع الدولة الجديدة[٦٣].

وأعرب ممثلا الولايات المتحدة وهولندا أيضا عن قلقهما الشديد إزاء استمرار أعمال العنف في منطقة جزر الملوك، الأمر الذي أسفر عن إزهاق أرواح الآلاف وعن نشوء أزمة إنسانية تمس حياة الآلاف من المواطنين الإندونيسيين، وحثا حكومة اندونيسيا على اتخاذ خطوات لمعالجة المسألة، واستعادة النظام وفرض القانون، والسماح للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية بالوصول إلى هؤلاء الناس دون عائق[٦٤].

وأحاط ممثلا ناميبيا والولايات المتحدة علما بالتحسن في الحالة الأمنية، ورحبا بقرار البدء في الخفض التدريجي لمستوى قوات الإدارة الانتقالية في القطاع الشرقي[٦٥]. وفي غضون ذلك، رأى ممثلا الأرجنتين وهولندا أنه بالنظر إلى حادث مقتل أحد حفظة السلام، فإنه ينبغي النظر بتأنٍ شديد في مسألة تخفيضات القوات في القطاع الشرقي[٦٦]. ودعا ممثل أوكرانيا إلى ضرورة إتاحة الفرصة للمجلس للنظر في الأوضاع العسكرية والأمنية الكاملة في تيمور الشرقية، ولتلقي معلومات محددة عن تلك المسألة[٦٧].

وفيما يتعلق بالاحتياجات الدفاعية لتيمور الشرقية في المستقبل، رحب ممثلا ناميبيا وهولندا بوجود فالينتل في صلب القوة الدفاعية الجديدة[٦٨]. وأشار ممثل هولندا إلى أن إنشاء القوات المسلحة لتيمور الشرقية يمكن أن يسهم في تحسين الحالة الأمنية، ويوفر بذلك إمكانية الوجود الدولي هناك[٦٩].

وفيما يتعلق بالانتقال إلى الاستقلال، أعرب العديد من الممثلين عن تأييدهم لعلامات الطريق الواردة في تقرير

(٦٠) المرجع نفسه، الصفحة ٥ (بنغلاديش)؛ والصفحة ١٢ (كندا)؛ والصفحة ١٥ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١٨ (هولندا)؛ والصفحة ٢١ (مالي)؛ والصفحة ٢٣ (نيوزيلندا)؛ والصفحة ٢٥ (استراليا)؛ والصفحة ٢٦ (اليابان).

(٦١) المرجع نفسه، الصفحة ٧ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٢٠ (أوكرانيا)؛ والصفحة ٢٢ (جامايكا)؛ والصفحة ٢٥ (استراليا).

(٦٢) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٦٣) المرجع نفسه، الصفحتان ١٥ و ١٦.

(٦٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٦ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١٩ (هولندا).

(٦٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٠ (ناميبيا)؛ والصفحة ١٥ (الولايات المتحدة).

(٦٦) المرجع نفسه، الصفحة ٩ (الأرجنتين)؛ والصفحة ١١ (هولندا).

(٦٧) المرجع نفسه، الصفحة ٢٠.

(٦٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٠ (ناميبيا)؛ والصفحة ١٨ (هولندا).

(٦٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٨.

الأمين العام[٧٠]. وشدد ممثل بنغلاديش على ضرورة إجراء مشاورات مع القيادة الوطنية، فضلا عن تقديم تغذية مرتدة بصورة منتظمة لمجلس الأمن، بشأن تلك العلامات[٧١]. ورأى ممثل فرنسا أن الجدول الزمني لوضع دستور والإعداد للانتخابات يمكن اختصاره نوعا ما. ويمكن عندئذ أن تتخذ مساعدات الأمم المتحدة شكل المساعدات الإنمائية التقليدية[٧٢]. ومن ناحية أخرى، شدد ممثل هولندا على ضرورة أن تتحدد عملية تسليم المسؤوليات للتيموريين الشرقيين وفقا للظهور الفعلي للقدرات المحلية. وأضاف أنه لما كانت الانتخابات على الأرجح ستجري لانتخاب مجلس تشريعي يناقش الدستور ويعتمده، فلا ينبغي للاستقلال أن يلي الانتخابات مباشرة[٧٣].

ووجه ممثل اندونيسيا الانتباه إلى مستوى التعاون المرضي الذي نشأ بين حكومته والإدارة الانتقالية، وكذلك إلى الجهود المبذولة لإقامة علاقات ودية ومفيدة للطرفين بين اندونيسيا وتيمور الشرقية. وأضاف أن السلطات الاندونيسية واصلت المساعدة في تقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة. ومع إشارته إلى أن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية جماعية عن اللاجئين، فقد شدد على الحاجة إلى المساعدة الدولية لمعالجة شواغل اللاجئين[٧٤].

وفي الجلسة ٤١٨٢ المعقودة في ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٠، واصل المجلس نظره في تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية[٧٥]. وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس (ماليزيا) ببيان بالنيابة عن المجلس[٧٦]، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يؤيد بقوة الخطوات التي اتخذها الإدارة الانتقالية من أجل تدعيم دور شعب تيمور الشرقية ومشاركته المباشرة في إدارة إقليمه، لا سيما إنشاء المجلس الوطني الذي يضع الأساس لاعتماد دستور وإجراء انتخابات ديمقراطية؛

يدين مقتل جندي من نيوزيلندا في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠، كان يعمل مع الإدارة الانتقالية، **ويعرب عن تعاطفه** مع حكومة نيوزيلندا وشعبها ومع أسرة الجندي الفقيد من حفظة السلام؛

يطلب إلى الأمين العام إبلاغ المجلس بنتائج تحقيقاته في الحادث؛

يعرب عن قلقه العميق إزاء استمرار وجود أعداد كبيرة من اللاجئين من تيمور الشرقية في المخيمات في تيمور الغربية؛

يعرب أيضا عن قلقه بشكل خاص إزاء مستوى أعمال التهويل التي تقوم بها الميليشيات، والتي تستهدف موظفي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في المخيمات؛

يطالب كل الأطراف باحترام سلامة وأمن اللاجئين والموظفين الدوليين العاملين في المجال الإنساني؛

يسلِّم بما أبدته حكومة إندونيسيا من تعاون، تجلى في توقيع اتفاقات هامة، إلا أنه يعرب عن أسفه إزاء استمرار المشاكل الخطيرة التي تعترض تنفيذ هذه الاتفاقات؛

يحيط علما باعتزام الأمين العام تخفيض حجم العنصر العسكري للإدارة الانتقالية في القطاع الشرقي لتيمور الشرقية إلى ٥٠٠ فرد بحلول نهاية شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ في ضوء الحالة على أرض الواقع؛

يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليه، في تقريره العادي المقبل، خططا مفصلة بشان انتقال تيمور الشرقية إلى مرحلة الاستقلال.

القرار المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (الجلسة ٤١٩٥): القرار ١٣١٩ (٢٠٠٠)

في الجلسة ٤١٩١ المعقودة في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٠، استمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام المساعد

(٧٠) المرجع نفسه، الصفحة ٦ (بنغلاديش)؛ والصفحة ١٥ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١٨ (هولندا)؛ والصفحة ٢٣ (جامايكا).

(٧١) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(٧٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٧.

(٧٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٨.

(٧٤) المرجع نفسه، الصفحات ٢٧ إلى ٢٩.

(٧٥) S/2000/738.

(٧٦) S/PRST/2000/26.

لعمليات حفظ السلام. وأدلى ببيانات كل أعضاء المجلس، وممثلو استراليا والبرازيل واندونيسيا ونيوزيلندا والنرويج.

وقال الأمين العام المساعد، في إحاطته، إن جماعات الميليشيات قد واصلت نمطا من أعمال العنف اتسم بدرجة غير مسبوقة من التنسيق والتحضير ضد السكان المدنيين وضد الإدارة الانتقالية. وقد وقع عدد من الحوادث الخطيرة التي بلغت ذروتها بمقتل أحد حفظة السلام النيباليين وجرح ثلاثة آخرين في ١٠ آب/أغسطس. واتخذت الإدارة الانتقالية إجراءات للرد على التهديد الذي تشكله الميليشيات، وقررت تأجيل تنفيذ خطة خفض القوات في القطاع الشرقي. وأضاف أن الإدارة الانتقالية والقيادة التيمورية الشرقية تعكفان عن كثب على دراسة التقرير المتعلق بخيارات القوة الأمنية، وهو التقرير الذي أعده فريق الكلية الملكية في لندن. ومع ملاحظة التدهور الذي أصاب حالة اللاجئين في تيمور الغربية نتيجة لأنشطة الميليشيات في المخيمات وفي أجزاء كبيرة من المناطق الحدودية، أعلن أن الممثل الخاص للأمين العام قد حث حكومة اندونيسيا على التعاون مع الأمم المتحدة في التصدي للحالة وضمان العودة الطوعية للاجئين خلال فترة تتراوح بين ثلاثة أشهر وستة أشهر. وفيما يتعلق بمسألة الحكم والإدارة العامة، أشار إلى أن إنشاء الإدارة الانتقالية الجديدة في تيمور الشرقية ماض على قدم وساق، وأنه تم أيضا إحراز تقدم جيد في الاستعدادات الجارية لإنشاء المجلس الوطني. وأعلن أنه منذ ١ تموز/يوليه، تُدار الميزانية المدمجة لتيمور الشرقية وتنفذ بمعزل عن ميزانية الإدارة الانتقالية[٧٧].

وأشار أعضاء المجلس إلى عملية المشاورة الشعبية التي أجريت في عام ١٩٩٩، وصوت فيها الشعب بأغلبية ساحقة لصالح الاستقلال، وإلى تدخل المجتمع الدولي الذي أعقب انهيار القانون والنظام. وفي ذلك الصدد، أكدوا على أهمية ذكرى مرور عام على المشاورة الشعبية في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٠ بالنسبة للتقدم المحرز على طريق استقلال، وأعربوا عن قلقهم إزاء تدهور الحالة الأمنية على النحو الذي أفاده الأمين العام المساعد.

كما أدان المتكلمون تصاعد أنشطة الميليشيات، وأشاروا إلى مقتل جندي نيبالي من حفظة السلام، وكذلك الهجوم الذي وقع في ٢٢ آب/أغسطس على أفراد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أحد مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية. ودعا العديد من الممثلين حكومة إندونيسيا إلى الوفاء بالتزامها بالسيطرة على الموقف ونزع سلاح الميليشيات وتسريحها. وشددوا كذلك على ضرورة عزل أفراد الميليشيات السابقين عن اللاجئين الحقيقيين في تيمور الغربية توطئة لإغلاق مخيمات اللاجئين وفقا لما أعلنته الحكومة[٧٨]. وحث ممثل المملكة المتحدة المجلس على إظهار نفس المستوى من الالتزام والتصميم، وقال إن المملكة المتحدة على استعداد للدفع إلى الأمام بإجراء رسمي من المجلس لكفالة ألا يتعرض عمل الإدارة الانتقالية للخطر بسبب عنف الميليشيات[٧٩].

وأكد العديد من المتكلمين مجددا عدم رضاهم عن حالة اللاجئين في تيمور الغربية، وعن الأوضاع الأمنية في تلك المخيمات، فضلا عن توقف عمليات العودة إلى تيمور الشرقية، وهو ما كان يرجع في جانب كبير منه إلى أنشطة

(٧٧) S/PV.4191، الصفحات ٢ إلى ٧.

(٧٨) المرجع نفسه، الصفحة ٩ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٥ (جامايكا)؛ والصفحة ٢٤ (استراليا)؛ والصفحة ٢٦ (البرازيل).

(٧٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

الميليشيات[٨٠]. وتكلم ممثل فرنسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي[٨١]، فحث حكومة إندونيسيا على الوفاء الكامل وغير المشروط بالتزامها بمساعدة الذين يرغبون في العودة ووضع حد لحملات التضليل والترهيب غير المقبولة التي تشنها المليشيات في مخيمات اللاجئين[٨٢]. وفي حين وصفت ممثلة استراليا إغلاق مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية بأنه خطوة في الاتجاه الصحيح، فقد أكدت الأهمية الأساسية لعودة اللاجئين على أساس طوعي تماما. وحثت كذلك حكومة إندونيسيا والقوات المسلحة الإندونيسية على مضاعفة جهودها لنزع سلاح المليشيات وحلها، والقبض على أفراد الميليشيات الذين يعملون انطلاقا من تيمور الغربية، وإبعادهم عن مخيمات اللاجئين، وتقديم المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان للعدالة[٨٣]. وسعيا وراء انتهاج سياسة ''عدم التسامح بتاتا'' مع الميليشيات، رأى ممثل البرازيل أنه يجب إعطاء العنصر العسكري للإدارة الانتقالية الوسائل اللازمة لمواجهة التهديد الذي يمثله أعضاء المليشيا عليهم[٨٤].

ورحب العديد من المتكلمين بالمبادرة الأخيرة التي أعلنتها إندونيسيا لإعادة توطين لاجئي تيمور الشرقية الذين كانوا ما يزالوا داخل تيمور الغربية[٨٥]، في حين دعا البعض إلى القيام بخطوات ملموسة من أجل تنفيذ تلك الخطة، بما في ذلك تحسين الحالة الأمنية وإكمال عملية التسجيل لعزل المقاتلين السابقين عن اللاجئين[٨٦]. وتساءل ممثل هولندا عن مدى واقعية خطة إعادة اللاجئين وإعادة توطينهم التي طرحتها حكومة إندونيسيا، في حين دعا ممثل الولايات المتحدة إلى وضع ''خطة عملية''[٨٧].

وفي ضوء تدهور الحالة الأمنية، رحب ممثل المملكة المتحدة بقرار وقف تخفيض حجم العنصر العسكري في الإدارة الانتقالية[٨٨]. وفيما يتعلق بقوة الدفاع المقبلة، أكد ممثل ماليزيا على أن تيمور الشرقية المستقلة لابد وأن يكون بمقدورها الدفاع عن نفسها، ورحب بانضمام فالينتل إلى الإدارة الانتقالية في العمليات الأمنية على طول الحدود، وذلك بعد تلقيها مؤشرات على أنها ستكون الركيزة الأساسية لقوة الدفاع الجديدة[٨٩].

وردا على الادعاءات بتقديم القوات المسلحة الإندونيسية الدعم إلى الميليشيات، أدان ممثل إندونيسيا كل أعمال العنف، وأعرب عن أسفه لرفض الإدارة الانتقالية تدابير بناء الثقة العسكرية التي اقترحتها حكومته. وقال إنه في حين دأبت القوات المسلحة الإندونيسية دائما على منع المسلحين من عبور الحدود إلى تيمور الشرقية، فإن تحقيق

(٨٠) المرجع نفسه، الصفحة ٨ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٩ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٠ (بنغلاديش)؛ والصفحة ١٢ (هولندا)؛ والصفحة ١٤ (ناميبيا)؛ والصفحة ١٧ (كندا)؛ والصفحة ١٩ (تونس)؛ والصفحة ٢٠ (أوكرانيا وماليزيا)؛ والصفحة ٢٢ (فرنسا).

(٨١) انضم إلى البيان كل من إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا.

(٨٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢٢.

(٨٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٤ و٢٥.

(٨٤) المرجع نفسه، الصفحة ٢٧.

(٨٥) المرجع نفسه، الصفحة ٩ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١١ (بنغلاديش)؛ والصفحة ١٣ (الاتحاد الروسي).

(٨٦) المرجع نفسه، الصفحة ٩ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١١ (بنغلاديش)؛ والصفحة ١٧ (كندا)؛ والصفحة ٢١ (ماليزيا)؛ والصفحة ٢٢ (فرنسا).

(٨٧) المرجع نفسه، الصفحة ٨ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١٢ (هولندا).

(٨٨) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

(٨٩) المرجع نفسه، الصفحة ٢١.

المصالحة فيما بين أبناء تيمور الشرقية ما زال بعيد المنال. وأشار إلى الآثار الاقتصادية والمالية المترتبة على استمرار وجود مخيمات اللاجئين بالنسبة للسكان المحليين في تيمور الغربية، وكرر التأكيد على خطة العمل التي وضعتها حكومته لإغلاق المخيمات ونقل اللاجئين إلى مخيمات مؤقتة في تيمور الشرقية وتيمور الغربية. ومع تأكيده على طوعية القرار الذي يتخذه كل لاجئ، فقد شدد على احترام ''القرار الذي يتخذه كل لاجئ بمفرده''، مع الإقرار بدور الأمم المتحدة في عملية التسجيل[٩٠].

وفي الجلسة ٤١٩٥[٩١] المعقودة في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وجه الرئيس (مالي) الانتباه إلى مشروع قرار[٩٢]؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع ودون مناقشة بوصفه القرار ١٣١٩ (٢٠٠٠)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يصر على أن تتخذ حكومة إندونيسيا خطوات إضافية فورية، وفاء منها بمسؤولياتها، لنزع سلاح الميليشيات وحلها فورا، وإعادة بسط القانون والنظام في المنطقة المتضررة من تيمور الغربية، وكفالة الأمن والسلامة في مخيمات اللاجئين وبالنسبة للعاملين في المجال الإنساني، ومنع عمليات الإغارة العابرة لحدود تيمور الشرقية؛

يشدد على ضرورة مقاضاة المسؤولين عن الاعتداءات على الموظفين الدوليين في تيمور الغربية وتيمور الشرقية؛

يدعو السلطات الإندونيسية إلى اتخاذ تدابير فورية وفعالة لكفالة العودة الآمنة للاجئين الذين يختارون العودة إلى تيمور الشرقية، **ويشدد** على الحاجة إلى وضع برامج موازية لإعادة توطين الأفراد الذين لا يرغبون في العودة؛

يشدد على أن العاملين التابعين لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لا يمكنهم العودة إلى تيمور الغربية حتى توجد ضمانات أمنية موثوق بها، بما في ذلك إحراز تقدم حقيقي صوب نزع سلاح الميليشيات وحلها؛

يؤكد أنه ينبغي لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية أن ترد بقوة على التهديد الصادر عن الميليشيات في تيمور الشرقية، تمشيا مع قرار المجلس ١٢٧٢ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

المقرر المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (الجلسة ٤٢٤٤): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٢٠٣[٩٣] المعقودة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، استمع المجلس إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام ومدير الإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية. وأدلى ببيانات كل أعضاء المجلس، وكذلك ممثلو استراليا والبرازيل وإندونيسيا واليابان وموزامبيق ونيوزيلندا.

وعرض الممثل الخاص للأمين العام تطورين متناقضين استجدا منذ تقديم إحاطته السابقة إلى المجلس: فمن جهة، حدث تدهور كبير في الأمن في تيمور الغربية، شهد ذروته في مقتل ثلاثة من موظفي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في ٦ أيلول/سبتمبر؛ ومن جهة أخرى، حققت الإدارة الانتقالية الكثير من التقدم في إدارة تيمور الشرقية في شراكة مع أبنائها. وشدد على أن نجاح ذلك التقدم واستمراره يتوقف إلى حد كبير على التصدي لتدهور الحالة الأمنية.

وقال إنه لم يكن من الممكن النجاح في التصدي لكثير من التحديات التي تواجه تيمور الشرقية والإدارة الانتقالية دون معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة القائمة،

(٩٠) المرجع نفسه، الصفحات ٢٩ إلى ٣٢.

(٩١) اقر المجلس بوجود الزعيمين التيموريين الشرقيين، السيد زانانا غوسماو والسيد خوسيه راموس-هورتا، في قاعة المجلس.

(٩٢) S/2000/853.

(٩٣) في الجلسة ٤١٩٨، المعقودة كجلسة خاصة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، استمع المجلس إلى إحاطة من المبعوث الخاص لحكومة إندونيسيا، الوزير المنسق للشؤون السياسية والاجتماعية والأمنية. وأجرى أعضاء المجلس والمبعوث الخاص مناقشة صريحة وبناءة حول الحاجة لتنفيذ القرار ١٣١٩ (٢٠٠٠) بصورة كاملة في وقت مبكر.

وهي مشكلة الميليشيات. وأكد أن مسؤولية حكومة إندونيسيا تتمثل في ''ملاحقة الميليشيات وكسر شوكتها وتقديم زعمائها إلى العدالة''. غير أنه بالإشارة إلى الاحتفال بترع السلاح في أتامبوا يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر، أعرب عن أسفه لأن الحكومة لم تتمكن من معالجة المشكلة على نحو فعال. وجع المجلس على التصدي للحالة الأمنية في تيمور الغربية على وجه الاستعجال، ودعا مجلس الأمن مجددا إلى إيفاد بعثة إلى تيمور الشرقية كعلامة على تشجيعه ودعمه لأبناء تيمور الشرقية وللإدارة الانتقالية.ورحب الممثل الخاص بالحوار السياسي بين تيمور الشرقية وتيمور الغربية، وشدد على أنه يجب على كافة الأطراف، كشرط مسبق، أن ينبذوا أعمال العنف في تحقيق أغراض سياسية، مع التنديد بقتل عدد من موظفي الأمم المتحدة مؤخرا. واستنكر المحاولات الرامية إلى تصوير المشكلة كحرب أهلية بين أبناء تيمور الشرقية، مضيفا أنه لم تكن هناك عمليات عبور لعناصر مسلحة من تيمور الشرقية إلى الغربية، وأن الخطر القائم هو خطر الميليشيات، التي تعمل بمنأى عن العقاب في داخل تيمور الغربية، والتي تشن هجمات مسلحة عبر الحدود. وتعليقا على التطورات السياسية في تيمور الشرقية، أشار إلى المؤتمر الأخير للمجلس الوطني للمقاومة التيمورية كمثال للنشاط الحزبي السياسي العلني، الذي يمكن بدوره أن يؤدي إلى بداية السياسات الحزبية. ومع أخذ ذلك في الحسبان، قال إن الإدارة الانتقالية ظلت ملتزمة بإجراء الانتخابات الوطنية في النصف الثاني من عام ٢٠٠١ بغية تشكيل جمعية تأسيسية. ومع توجيه الانتباه إلى الخطوات الإدارية التي اتخذها الإدارة الانتقالية، فقد أفاد أن مجلس الوزراء قد قرر إنشاء قوة دفاع لتيمور الشرقية، وهي القوة التي ستكون عاملا يسهم في إقامة إدارة مستقرة وفعالة. وشدد على ضرورة احتفاظ تيمور الشرقية ''بعلاقات ثقة وشراكة'' مع إندونيسيا. كما أشار إلى صدور بيان نتيجة لزيارة قام بها رئيس وزراء إندونيسيا إلى ديلي في ٢٩ شباط/فبراير، وإلى توقيع اتفاق شامل في دنباسار في ١٤ أيلول/سبتمبر، يتضمن جملة أمور منها إنشاء لجنة مشتركة للحدود وإطارا لاستغلال الموارد الطبيعية. وفيما يتعلق بخطة الطوارئ الموضوعة لمواجهة التدفق المفاجئ الممكن للاجئين من تيمور الغربية، أفاد أنه يمكن توقع وصول ما يصل إلى ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ إلى تيمور الشرقية نتيجة للجهود التي تبذلها الإدارة الانتقالية والمنظمات الإنسانية الدولية[٩٤].

وأثنى المتكلمون على الممثل الخاص وفريقه لما يبذلونه من جهود متواصلة في تيمور الشرقية، وأكدوا مجددا استنكارهم لمقتل ثلاثة من موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واثنين من حفظة السلام. كما وافقوا على أن التهديد الرئيسي لجهود الإدارة الانتقالية إنما ينبع من عدم إحراز تقدم في الجهود التي تبذلها الحكومة لترع سلاح الميليشيات وتسريحها. وأثنى المتكلمون أيضا على التقدم المحرز في المجالين المؤسسي والإداري وتركيز الإدارة الانتقالية على التشاور وتمكين القوى المحلية من التحكم في العملية وتحقيق المصالحة.

وأعرب العديد من المتكلمين عن القلق إزاء مصير اللاجئين في ضوء انسحاب مفوضية شؤون اللاجئين، وشاطروا الممثل الخاص رأيه القائل بأن خطة العمل الشاملة لا يمكن أن تنجح إلا عندما يتم إنهاء وجود الميليشيات التي تحتجز اللاجئين عن طريق التهديدات والتضليل، ودعا حكومة إندونيسيا إلى التعاون بشكل كامل مع الإدارة الانتقالية[٩٥]. وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن قلقه إزاء

(٩٤) S/PV.4203، الصفحات ٢ إلى ٧ و٣٤ إلى ٣٨.

(٩٥) المرجع نفسه، الصفحة ٧ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٩ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٠ (بنغلاديش)؛ والصفحة ١٤ (هولندا)؛ والصفحة ٢٠ (أوكرانيا)؛ والصفحة ٢١ (جامايكا)؛ والصفحة ٢٥ (اليابان).

الأنباء التي تواترت في ٢٦ أيلول/سبتمبر بشأن الميليشيات المسلحة بأسلحة آلية وترتدي الزي الرسمي الإندونيسي. وقال إن وفده يود أن يتلقى من الأمانة العامة معلومات يمكن الوثوق بها عن عملية تسليم الأسلحة، بما في ذلك معلومات عن التقييمات التي تستند إليها تلك المعلومات[٩٦]. وتكلم ممثل فرنسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، فكرر التأكيد على الطلب الذي وجهه أعضاء المجلس في ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٠ لعقد جلسة إحاطة خاصة عن الحالة العسكرية بكافة أوجهها[٩٧].

وأكد كثير من المتكلمين على ضرورة تنفيذ حكومة إندونيسيا للقرار ١٣١٩ (٢٠٠٠) بشكل فعال، بما في ذلك من خلال نزع السلاح الميليشيات وتسريحها. ورحب عدد من الممثلين بالجهود المبذولة لتنفيذ القرار، بما في ذلك إطلاق عملية لنزع السلاح[٩٨]، في حين أعرب اخرون عن أسفهم لأن الخطوات المتخذة من أجل تنفيذ العملية لم تكلل بالنجاح[٩٩]. وكرر العديد من الممثلين التأكيد على أهمية إيفاد المجلس بعثة لزيارة المنطقة في اقرب وقت ممكن للتحقق من تنفيذ القرار ١٣١٩ (٢٠٠٠)[١٠٠]. وفي حين رحب ممثل كندا بإطلاق عملية لنزع سلاح الميليشيات، فقد أعرب عن أسفه لأن مقترحات أعضاء في حكومة إندونيسيا لا يبدو أنها تعرضت لنفي رسمي، وهي أن أعمال القتل التي ارتكبت مؤخرا ارتكبها بطريقة أو بأخرى عملاء أجانب، أو أنه كان من المحتم حدوثها بسبب وجود اللاجئين. ولذلك، فقد دعا إلى وجود رقابة دولية محايدة لعملية نزع السلاح[١٠١].

وأشار ممثل ماليزيا إلى أنه في ضوء الحالة الأمنية المحفوفة بالمخاطر، لا بد من النظر بحذر شديد في الخطة التي وضعت من قبل لتقليل حجم إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ورحب كذلك بالقرار الذي اتخذه مجلس الوزراء الانتقالي بتأييد إنشاء قوة دفاع وطني[١٠٢]. وتطرق ممثلا ناميبيا وهولندا إلى مسألة الاحتياجات الدفاعية لتيمور الشرقية مستقبلا، فرأيا أن ازدياد نشاط الميليشيات يبين مدى إلحاح إنشاء قوة دفاع وطني لتيمور الشرقية[١٠٣]. وأشار ممثل مملكة المتحدة إلى ضرورة البدء بسرعة في الأعمال التحضيرية المتعلقة بالمقترحات المطروحة في ذلك الصدد في الدراسة التي أنجزتها ''كلية الملك'' البريطانية[١٠٤].

وأكد ممثل إندونيسيا مجددا التزام حكومته بالتقدم المحرز في تيمور الشرقية ودعمه لذلك التقدم، وأعرب عن أسفه لمصرع موظفي مفوضية شؤون اللاجئين مؤخرا في مخيم أتامبوا للاجئين. وتأكيدا على ضرورة إيجاد حل شامل لمشكلة اللاجئين، فقد دعا إلى اعتماد تدابير جسورة بشأن أربع مسائل رئيسية: (١) إجراء تحقيق في حادث أتامبوا وتقديم المسؤولين عنه إلى المحاكمة؛ (٢) نزع سلاح

(٩٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

(٩٧) انضم إلى البيان كل من إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا.

(٩٨) المرجع نفسه، الصفحة ١١ (بنغلاديش)؛ والصفحة ١٥ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ١٨ (تونس)؛ والصفحة ٢٠ (أوكرانيا)؛ والصفحة ٢٤ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٥ (اليابان)؛ والصفحة ٢٨ (موزامبيق)؛ والصفحة ٣٠ (استراليا).

(٩٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٢ (الأرجنتين)؛ والصفحة ١٥ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٢١ (جامايكا).

(١٠٠) المرجع نفسه، الصفحة ٩ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١١ (بنغلاديش)؛ والصفحة ١٢ (الأرجنتين)؛ والصفحة ٢٠ (أوكرانيا)؛ والصفحة ٢١ (جامايكا)؛ والصفحة ٢٤ (فرنسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحة ٢٥ (اليابان)؛ والصفحة ٢٩ (نيوزيلندا).

(١٠١) المرجع نفسه، الصفحة ١٧.

(١٠٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٩.

(١٠٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٣ (ناميبيا)؛ والصفحة ١٥ (هولندا).

(١٠٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

الميليشيات؛ (٣) الوصول إلى حل شامل لمشكلة اللاجئين؛ (٤) تشجيع المصالحة بين التيموريين الشرقيين. وبالنسبة للنقطة الأولى، أشار إلى أن التحقيق يجري على قدم وساق، وأنه تم إلقاء القبض على أحد المشتبه بهم. وبالنسبة لنزع سلاح الميليشيات، ذكّر الممثل بأن حكومته قد اعتمدت نهجا من خطوتين، تألف من عملية لتسليم الأسلحة بصورة طوعية، أعقبتها عملية واسعة بعد بضعة أيام. وبعد أن عرض بالتفصيل أعداد وأنواع الأسلحة والذخائر التي تم جمعها في مرحلة التسليم الطوعي، أشار إلى أن أي قصور في عملية التسليم يجب ألا يؤدي إلى طمس الحقيقة الأساسية وهي أنه جرى تسليم كمية كبيرة من الأسلحة. وانتقل الممثل إلى مسألة اللاجئين، فقال إن وجودهم أصبح يوما بعد يوم يسبب عبئا ماليا، وحث المجتمع الدولي على المساعدة في التخفيف من محنة اللاجئين. وشدد على الحاجة الملحة لتحقيق المصالحة بين شعب تيمور الشرقية، وأعرب عن أمله في أن تشجع الإدارة الانتقالية عملية مصالحة شاملة تماما. وقال في ذلك السياق إنه في حين يوجد مبرر للمطالبات بنزع السلاح الموجهة إلى الجانب الذي يؤيد الاندماج، فإنه ينبغي تطبيقها بالمثل على جبهة فالنتيل أيضا إذا أريد لعملية مصالحة حقيقية أن تبدأ[١٠٥].

وفي الجلسة ٤٢٣٦[١٠٦] المعقودة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، التي أدلى فيها ببيانات كل أعضاء المجلس، استمع المجلس إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام ومدير الإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية.

ووجه الرئيس (هولندا) الانتباه إلى تقرير بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى تيمور الشرقية وإندونيسيا[١٠٧]، وإلى رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ من ممثل إندونيسيا، يحيل بها رد حكومته على بعثة المجلس[١٠٨].

وأشار الممثل الخاص للأمين العام إلى أنه جرت بنجاح في الأسبوع السابق إعادة مجموعة يبلغ عددها ٤١٠ لاجئين إلى الوطن، يتألف معظمها من عناصر الدفاع المدني العسكرية. ورحب بالتوصية الواردة في تقرير بعثة مجلس الأمن بإيلاء الاهتمام لزيادة المرونة في استخدام الموارد المقررة للبعثات مثل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وفيما يتعلق بقطاع العدالة، أعلن أنه تم وضع إستراتيجية شاملة للتحقيق في الجرائم الخطيرة، واستكمال التحقيقات في جميع القضايا التي توجد لها مستندات بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وشدد على ضرورة أن تشرع إندونيسيا في إجراء المحاكمات في اقرب وقت ممكن. وبالإشارة إلى حالة البنية الأساسية، أكد أن حجم التدمير في تيمور الشرقية يعني أن التعمير سيظل يشكل حاجة ماسة حتى بعد الاستقلال. كما طلب من المجلس أن ينظر بعين العطف إلى إمكانية السماح ببقاء أصول إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، بعد انتهاء البعثة، بغية تزويد

(١٠٥) المرجع نفسه، الصفحات ٣١ إلى ٣٤.

(١٠٦) في الجلسة ٤٢٠٦ المعقودة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ كجلسة خاصة، استمع المجلس إلى إحاطة من وزير خارجية إندونيسيا. وأشار أعضاء المجلس والوزير إلى الرسالة التي وجهها رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، والتي تضمنت موافقته على إيفاد بعثة إلى تيمور الشرقية وإندونيسيا؛ ورحبوا بالدعوة التي وجهتها حكومة إندونيسيا لإيفاد بعثة إلى إندونيسيا في الأسبوع الذي يبدأ في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وفي الجلسة ٤٢٢٨ المعقودة كجلسة خاصة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، استمع المجلس إلى إحاطة من ممثل ناميبيا ورئيس بعثة المجلس الموفدة إلى تيمور الشرقية وإندونيسيا، الذي عرض تقرير البعثة (S/2000/1105). ودُعي ممثلو البلدان المساهمة بقوات في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لحضور الجلسة. وأجرى أعضاء المجلس مناقشة أولية للتقرير.

(١٠٧) S/2000/1105.

(١٠٨) S/2000/1125.

الإدارة الانتقالية بما تحتاجه من أجهزة الحاسوب ومعدات الإذاعة والمركبات وغير ذلك من المعدات الأساسية.

وأشار الممثل الخاص كذلك إلى أنه ليس من المتوقع لقوة دفاع تيمور الشرقية أن تبلغ قوامها الكامل قبل نهاية عام ٢٠٠٣. وبناء عليه، فإن وجود الأمم المتحدة لحفظ السلام سيكون مطلوبا بشكل ما ربما حتى ذلك التاريخ. وبالنسبة للعملية الانتقالية السياسية، أكد على أن تشكيل مجلس الوزراء الانتقالي والمجلس الوطني التيموري يمثلان معا مرحلة جديدة، تتشاطر فيها السلطة على نحو متزايد الإدارة الانتقالية وممثلين مختارين من القاعدة العريضة لمجتمع تيمور الشرقية. وأشار إلى أن الروزنامة السياسية للمرحلة الأخيرة للانتقال الذي يبلغ ذروته في الانتخابات الديمقراطية لحكومة تيمور الشرقية لم توضع في صيغتها النهائية، وإن كان يبدو أن تيمور الشرقية ستعلن استقلالها في نهاية عام ٢٠٠١. وأكد في ختام بيانه أن السرعة في إضفاء الطابع التيموري على الإدارة ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة الأمم المتحدة على بناء القدرات اللازمة لتلك الإدارة، وشدد على أن دور الأمم المتحدة في تيمور الشرقية لن ينتهي بانتهاء اليوم الأخير لولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية[١٠٩].

وأعرب أعضاء المجلس عن اتفاقهم بوجه عام مع الاستنتاجات التي انتهت إليها بعثة مجلس الأمن فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩)، وأيدوا ما تضمنه تقرير البعثة من توصيات بالخطوات التي ينبغي اتخاذها لتسريع تنفيذ القرار ١٣١٩ (٢٠٠٠). وشاركوا الإدارة الانتقالية رأيها في ضرورة استمرار مشاركة المجتمع الدولي في العملية الانتقالية قبل استقلال تيمور الشرقية وبعده، مع ملاحظة أن متطلبات التعمير ستكون كبيرة.

ورحب أعضاء المجلس أيضا بتحديد موعد لاجتماع لجنة الحدود المشتركة، وشددوا على أهمية تشجيع قيام علاقات طيبة بين إندونيسيا وتيمور الشرقية. وفي ذلك السياق، شدد ممثل المملكة المتحدة بصفة خاصة على الترابط بين البلدين[١١٠].

وظل أعضاء المجلس على قلقهم إزاء وجود الميليشيات في تيمور الغربية، وشددوا على ضرورة وفاء حكومة إندونيسيا بشكل كامل بمسؤولياتها عن نزع سلاح تلك الميليشيات وتسريحها[١١١]. كما أعرب المتكلمون عن قلقهم إزاء ضرورة عودة وكالات الأمم المتحدة الإنسانية إلى مخيمات اللاجئين، بغية توفير بيئة محايدة آمنة تمكن اللاجئين من ممارسة الاختيار الحر سواء كان للعودة الآمنة إلى تيمور الشرقية أو الاندماج في إندونيسيا. وأعرب ممثلا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عن أملهما في إتمام الاستعراض المقرر أن يقوم به موظفو الأمن التابعون للأمم المتحدة في تيمور الغربية، بما يسهل عودة وكالات الإغاثة[١١٢]. وأكد ممثل الصين أهمية قبول إندونيسيا لإيفاد خبراء أمنيين إلى تيمور الغربية، وحث الإدارة الانتقالية على مواصلة تعزيز تواصلها مع حكومة إندونيسيا[١١٣]. وتأكيدا لضرورة قيام إندونيسيا بمحاكمة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في عام ١٩٩٩ وعن مقتل موظفي الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠،

(١٠٩) S/PV.4236، الصفحات ٢ إلى ٧.

(١١٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

(١١١) المرجع نفسه، الصفحة ٩ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١٢ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٥ (أوكرانيا)؛ والصفحة ١٧ (بنغلاديش)؛ والصفحة ١٨ (الأرجنتين)؛ والصفحة ٢٢ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٢٣ (تونس)؛ والصفحة ٢٥ (مالي)؛ والصفحة ٢٧ (فرنسا).

(١١٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٠ (الولايات المتحدة)؛ والصفحتان ١٢ و١٣ (المملكة المتحدة).

(١١٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢٠ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٧ (الصين).

رأى ممثل الولايات المتحدة أن من الملح أن يبدأ عمل المحاكم الخاصة في جاكرتا[١١٤].

وأكد أعضاء المجلس على أهمية البدء في التخطيط للانتقال إلى مرحلة الاستقلال في تيمور الشرقية، والنظر في وجود الأمم المتحدة عقب الاستقلال. ودعا ممثل المملكة المتحدة إلى وضع إستراتيجية وجدول زمني ''عمليين وقابلين للتنفيذ'' لعملية الانتقال، مع وضوح تولي شعب تيمور الشرقية لزمام أمره في تلك العملية[١١٥]. وفي ذلك السياق، رحب أعضاء المجلس بالاستعدادات الجارية لإجراء الانتخابات، وكذلك بالتقدم المحرز في إنشاء قوة دفاع. وعلاوة على ذلك، أعربوا عن تأييدهم لإنشاء وجود دولي في تيمور الشرقية عقب الاستقلال. وذكرت ممثلة الولايات المتحدة بأنه قد سبق استخدام تعبير ''ضوء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية'' أثناء بعثة المجلس هناك، وأكدت ضرورة تحديد أنواع المساعدات التي ستحتاجها تيمور الشرقية مستقبلا[١١٦].

وفي الجلسة ٤٢٤٤ المعقودة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير بعثة مجلس الأمن إلى تيمور الشرقية وإندونيسيا، المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠[١١٧].

وتضمن التقرير ملاحظات عن تنفيذ قراري المجلس ١٢٧٢ (١٩٩٩) و١٣١٩ (٢٠٠٠). وفيما يتعلق بالأمن والقانون والنظام، أفادت البعثة أنه في حين كانت الحالة الأمنية في تيمور الشرقية تتسم عموما بالاستقرار نسبيا حيث بدا نشر الشرطة المدنية، فإنه ما يزال يلزم القيام بما هو أكثر لتسريع تدريب الشرطة المدنية؛ وبناء القدرات والموارد المحلية اللازمة للنظام القضائي؛ وكفالة توفر القدرة العسكرية الكافية لمواجهة الخطر المستمر الذي تشكله الميليشيات. وفي ذلك السياق، أشارت البعثة إلى أنه من المرجح أن تظل الحاجة قائمة لاستمرار الوجود الشرطي والعسكري الدولي لفترة ما بعد الاستقلال. ومع ملاحظة التقدم المحرز في الحالة الإنسانية، أكدت البعثة ضرورة احتفاظ الإدارة الانتقالية باستعدادها للتصدي لأي تدفق كبير من اللاجئين، كجزء من إستراتيجيتها لإعادة اللاجئين. وفيما يتعلق بإنشاء إدارة فعالة في تيمور الشرقية، رحبت البعثة بالجهود المبذولة للتعجيل ''بنقل مقاليد الإدارة إلى التيموريين''، وشددت على ضرورة استمرار بناء القدرات فيما بين أبناء تيمور الشرقية. وفي حين رحبت البعثة بأوجه التحسن في البنية الأساسية، وبخاصة في ديلي، فقد أكدت على ضرورة توازن معدل التقدم في سائر أنحاء البلد، وأوصت بتوخي المزيد من المرونة في استخدام الموارد من الميزانية الممولة من الأنصبة المقررة. وجرى إبراز الحاجة لتوفر التزام دولي قوي تجاه تيمور الشرقية بعد الاستقلال.

وأعربت البعثة أيضا عن أسفها لعدم إحراز تقدم في حل مسألة اللاجئين، ودعت السلطات في إندونيسيا إلى اتخاذ تدابير فورية وفعالة لكفالة العودة الآمنة للاجئين التيموريين الشرقيين المتبقين في تيمور الغربية، أو إعادة توطينهم أو إعادتهم إلى ديارهم. وأكدت البعثة على ضرورة الاضطلاع بعملية تسجيل موثوق بها ومحايدة ومجردة من الطابع السياسي، واثنت على حكومة إندونيسيا لاعتزامها النظر في وضع ترتيبات لخبراء الأمم المتحدة الأمنيين لتقييم الحالة على أرض الواقع في تيمور الغربية. ومع الترحيب بالجهود التي تبذلها حكومة إندونيسيا للتصدي للتهديد الذي تشكله الميليشيات، أعربت البعثة عن أملها في تكثيف تلك الجهود، وفي تحقيق مزيد من التقدم في إجراء التحقيقات

(١١٤) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

(١١٥) المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و١٤.

(١١٦) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(١١٧) S/2000/1105.

وتقديم مرتكبي الهجمات العنيفة إلى العدالة، بما في ذلك الهجمات التي تعرض لها حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وموظفو مفوضية شؤون اللاجئين. كما أعربت عن قلقها إزاء التباطؤ الذي اتسمت به في إندونيسيا عملية تقديم مرتكبي أعمال العنف في حملة عام ١٩٩٩ إلى العدالة، ورحبت بالخطوات التي اتخذها النائب العام في ذلك الصدد.

وفي الجلسة، أدلى الرئيس (الاتحاد الروسي) ببيان بالنيابة عن المجلس[١١٨]، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يرحب بتقرير بعثة المجلس الموفدة إلى تيمور الشرقية وإندونيسيا المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، **ويؤيد** التوصيات الواردة فيه؛

يلاحظ ما تراه اللجنة من حاجة إلى أن يكون ثمة وجود دولي قوي في تيمور الشرقية بعد الاستقلال، بغية تحقيق جملة أمور من بينها توفير المساعدة المالية والفنية والأمنية، **ويتفق** على أن التخطيط لمثل هذا الوجود ينبغي أن يبدأ في أسرع وقت ممكن؛

يشيد بعمل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية؛

يرحب بإنشاء المجلس الوطني في تيمور الشرقية، **ويشدد** على أهمية المضي في العمل على الانتقال نحو الاستقلال، بما في ذلك وضع جدول زمني وآليات للدستور والانتخابات؛

يؤكد ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لحل مشكلة لاجئي تيمور الشرقية الموجودين في تيمور الغربية؛

يشدد على ضرورة اتخاذ تدابير من أجل معالجة أوجه القصور في إقامة العدل في تيمور الشرقية؛

يؤكد ضرورة مثول مرتكبي الهجمات العنيفة في تيمور الشرقية والغربية أمام العدالة، بمن فيهم مرتكبو الهجمات ضد أفراد الأمم المتحدة؛

يشدد على أهمية العلاقة الثنائية القائمة بين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وحكومة إندونيسيا؛

يؤكد الحاجة إلى تسوية المسائل العالقة المتصلة بسداد معاشات الموظفين المدنيين السابقين والترتيبات المقترحة للعبور بين جيب أويكوسي وسائر منطقة تيمور الشرقية.

(١١٨) S/PRST/2000/39.

المقرر المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ (الجلسة ٤٢٦٨): القرار ١٣٣٨ (٢٠٠١)

في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، قدم الأمين العام تقريرا عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية[١١٩]، عرض فيه التقدم المحرز في إنشاء السلطة الانتقالية في تيمور الشرقية ونقل السلطة إلى شعب تيمور الشرقية. وأكد الأمين العام على أنه في حين تحتفظ الأمم المتحدة بالمسؤولية العليا وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٧٢ (١٩٩٩)، سيتم تدريجيا تفويض مزيد من السلطات إلى أن يتم نقل السلطة نهائيا إلى حكومة الدولة المستقلة. ومع التحذير من أن البرنامج الزمني السياسي المقترح ما يزال من الممكن أن يتأثر بالحالة الأمنية، أو المصاعب الفنية أو السياسية، فقد توقع إجراء الانتخابات في صيف ٢٠٠١، وإعلان الاستقلال بحلول نهاية العام. وستكون الإدارة الانتقالية مسؤولة بالكامل عن إجراء الانتخابات، مع الحرص في الوقت ذاته على الاستدامة وبناء القدرات في جميع جوانب التخطيط للانتخابات.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، أشار الأمين العام إلى أن الميليشيات واصلت ترويع اللاجئين في تيمور الغربية، وكرر النداءات الموجهة إلى إندونيسيا للوفاء بالتزاماتها بموجب القرار ١٣١٩ (٢٠٠٠) بنزع سلاح الميليشيات وتسريحها وكفالة سلامة اللاجئين وأمنهم. وأضاف أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن إيفاد خبراء أمنيين تابعين للأمم المتحدة لتقييم الحالة في تيمور الغربية توطئة لعودة وكالات الإغاثة الإنسانية. وأفاد الأمين العام ظهور بعض الانقسامات في أوساط المجموعة الرئيسية المنادية بالاستقلال الذاتي وبعض قادة الميليشيات الذين أعلنوا استعدادهم للعودة إلى تيمور الشرقية للمثول أمام العدالة. كما أفاد عن التقدم المحرز في

(١١٩) S/2001/42، المقدم عملا بالقرار ١٢٧٢ (١٩٩٩).

قطاعات أخرى في السلطة الانتقالية في تيمور الشرقية، بما في ذلك الشرطة والشؤون الخارجية والدفاع والقضاء والبنية الأساسية والتعليم، وإن أشار إلى أن عدم وجود عقود لاستغلال الأرض كان عاملا مثبطا لكل من المستثمرين المحليين والأجانب. وأكد أن تيمور الشرقية ستظل بحاجة إلى كثير من الدعم الدولي بعد الاستقلال، وخاصة فيما يتعلق بالدفاع والشرطة وقطاع القضاء. واقترح إنشاء بعثة متكاملة يرأسها الممثل الشخصي للأمين العام ويحدد ولايتها مجلس الأمن وتمول من الاشتراكات المقررة. وفي غضون ذلك، شجع مجلس الأمن على تمديد ولاية الإدارة الانتقالية حتى نهاية العام.

وفي الجلسة ٤٢٦٥ المعقودة في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المذكور أعلاه عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية[١١٩]. واستمع المجلس إلى إحاطات من الممثل الخاص للأمين العام ومدير الإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية؛ ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والمدير القطري بالبنك الدولي لتيمور الشرقية وبابوا غينيا الجديدة وجزر المحيط الهادئ؛ والمستشار في إدارة آسيا والمحيط الهادئ بصندوق النقد الدولي. وبالإضافة إلى كل أعضاء المجلس، أدلى ببيانات ممثلو استراليا والبرازيل ونيوزيلندا وشيلي وفيجي وإندونيسيا واليابان وموزامبيق والفلبين وجمهورية كوريا والسويد (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)[١٢٠]، وكذلك السيد خوسيه راموس – هورتا، عضو مجلس وزراء الإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية المسؤول عن الشؤون الخارجية.

ووجه الرئيس (سنغافورة) الانتباه إلى رسالة مؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس المجلس من ممثل البرتغال، تتضمن معلومات عن دعم بلده للإدارة الانتقالية وللانتقال إلى استقلال تيمور الشرقية[١٢١].

وعرض الممثل الخاص للأمين العام تقرير الأمين العام، وأشار إلى أن المسؤولية عن تنفذ المهام الأساسية المحددة في القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩) أصبحت تقع على عاتق الهياكل الحكومية الجديدة في تيمور الشرقية بدلا من الإدارة الانتقالية كما كان متصورا أصلا. وحذر من توقع قيام الحكومة بأداء هذه المهام بشكل مناسب اعتمادا على ما أسماه بالميزانية السنوية ''القاسية'' دون أن تكون قادرة على استغلال موارد الإدارة الانتقالية الأكثر تعددا. ومع ملاحظة أن هناك توافقا في الآراء آخذ يتشكل تأييدا لإجراء انتخابات الجمعية التأسيسية في ٣٠ آب/أغسطس، فقد أعلن أن ثمة قرارات أساسية توشك أن تتخذ فيما يتعلق بتفاصيل الخطوات السياسية التي ستؤدي إلى الاستقلال. وأضاف أن قوة دفاع تيمور الشرقية لا يتوقع أن تكون بكامل تشكيلها قبل عامين أو ثلاثة أعوام، وأكد أنه سيلزم استمرار الموظفين الدوليين بعد الاستقلال لتوفير المساعدة التقنية وبناء القدرات والأمن[١٢٢].

وأفاد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن وكالات وبرامج الأمم المتحدة قد بدأت، بالتعاون مع شركائها الإنمائيين، العمل في بناء ذلك ''الجسر الهام'' بين أعمال الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية طويلة الأجل في تيمور الشرقية. وأضاف أنه لا يجري توفير الموارد الكافية لتلك المهمة البالغة الأهمية، وأكد ضرورة تجاوز الاحتياجات المتكررة القائمة وصولا إلى إستراتيجية قابلة للاستمرار للتمويل والبرمجة[١٢٣].

---

(١٢٠) انضم إلى البيان كل من إستونيا، وأيسلندا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا.

(١٢١) S/2001/83.

(١٢٢) S/PV.4265، الصفحات ٤ إلى ١٠.

(١٢٣) المرجع نفسه، الصفحات ١٠ إلى ١٢.

وشدد ممثل البنك الدولي على ضرورة وضع خطة واضحة منظمة لمرحلة الانتقال والولاية المحددة لما بعد استقلال تيمور الشرقية، وذلك نتيجة للجهود التعاونية فيما بين جميع الشركاء الإنمائيين. ومع ملاحظة أنه لا بد من تنفيذ الخطة في أقرب وقت ممكن للتمكين من حشد الموارد المرجوة، فقد شدد على أهمية دمج التخطيط الاقتصادي والإداري والسياسي، فضلا عن الطبيعة البالغة الأهمية لإنعاش القطاع الخاص بغية تحقيق الاستقلال الاقتصادي لشعب تيمور الشرقية[١٢٤].

وتوضيحا لدور صندوق النقد الدولي في تيمور الشرقية، قال مستشار الصندوق إن دور الصندوق قد تركز على وضع إطار اقتصادي كلي لتوجيه صنع القرار الاقتصادي وبناء القدرة الاقتصادية لأبناء تيمور الشرقية. وقال إنه، خلافا لما يراه الممثل الخاص من أن الميزانية ''قاسية''، فإنه يعتقد أنها ميزانية واقعية تتسق السياق القائم والمستقبل للاحتمالات الاقتصادية لتيمور الشرقية، وأن الحاجة الأساسية تتمثل في استدامتها[١٢٥].

ووجه رئيس الجمعية العامة الانتباه إلى الفجوة القائمة بين توقعات السكان المحليين وحقيقة ''العملية المضنية البطيئة'' لبناء الدولة. وحذر من خروج الأمم المتحدة من تيمور الشرقية قبل الأوان، وأعرب عن تأييده لطلب المجلس زيادة المرونة في استخدام الموارد من الأنصبة المقررة المخصصة لعمليات حفظ السلام المعقدة مثل الإدارة الانتقالية، وتعهد مرة أخرى باسترعاء انتباه هيئات الجمعية العامة ذات الصلة إلى هذا الطلب[١٢٦].

ووصف السيد راموس – هورتا التقدم المحرز منذ إنشاء الإدارة الانتقالية، وسلط الضوء على ازدياد مشاركة التيموريين في السلطة الانتقالية في تيمور الشرقية. وانتقل إلى الجوانب المتعلقة بالأمن الداخلي والخارجي واستمرار عملية رأب الصدع وتطبيع العلاقات مع إندونيسيا، فأشار إلى أنه ما يزال يتعين اتخاذ عدد من القرارات للوصول إلى هدف الاستقلال، بما في ذلك إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية وتنظيم المؤتمر الدستوري الذي يقوم بمناقشة وإعداد أول مشروع للدستور. ورأى أنه يمكن تحسين أداء الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة من خلال إعادة تنظيمها وفقا للجنسيات، لتجنب الخلط بين مختلف الثقافات وأشكال التدريب والمذاهب الأمنية. وحث الأمم المتحدة على مواصلة شراكتها مع شعب تيمور الشرقية، بما في ذلك عن طريق الإبقاء على وجود لحفظ السلام بعد فترة الانتقال[١٢٧].

ورحب المتكلمون بالتقدير الذي تضمنه تقرير الأمين العام بوجود توافق متزايد في الآراء لدى شعب تيمور الشرقية على إعلان الاستقلال بحلول نهاية عام ٢٠٠١، وأعربوا عن تأييدهم لتوصيته بأن يمدد المجلس ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وفيما يتعلق بجهود إعادة البناء، أكد المتكلمون أهمية التعاون على نحو فعال بين الإدارة الانتقالية والبنك الدولي والبرنامج الإنمائي وصندوق النقد الدولي والمجتمع المدني وشعب تيمور الشرقية. وكرر العديد من المتكلمين التأكيد على تأييدهم لزيادة المرونة في استخدام الموارد في ميزانية الأنصبة المقررة للإدارة الانتقالية[١٢٨].

(١٢٤) المرجع نفسه، الصفحات ١٢ إلى ١٥.

(١٢٥) المرجع نفسه، الصفحات ١٥ إلى ١٩.

(١٢٦) المرجع نفسه، الصفحات ٢٠ إلى ٢٢.

(١٢٧) المرجع نفسه، الصفحات ٢٢ إلى ٣٠.

(١٢٨) S/PV.4265 (Resumption 1)، الصفحة ٢ (تونس)؛ والصفحة ١٥ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٢٥ (استراليا)؛ والصفحة ٤١ (جمهورية كوريا)؛ والصفحة ٤٤ (موزامبيق).

ورحب معظم المتكلمين بالتقدم المحرز في التحضير لإجراء الانتخابات، وأكدوا ضرورة أن تكون حرة ونزيهة ومفتوحة أمام الجميع. وأعرب ممثلا كولومبيا واليابان عن أسفهما لحوادث العنف الأخيرة المتصلة بحملات الدعاية السياسية[١٢٩]. ودعا عدة ممثلين إلى تسريع معدل عودة اللاجئين، وأشاروا إلى أهمية بناء الدولة في تيمور الشرقية بطريقة تشمل أوسع طائفة من الأطراف[١٣٠]. وأعرب ممثلا المملكة المتحدة وفرنسا عن القلق إزاء الآثار المترتبة على الانتخابات في حالة بقاء اللاجئين في تيمور الغربية محرومين من حق التصويت[١٣١].

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، أعرب معظم المتكلمين عن قلقهم إزاء استمرار أنشطة الميليشيات في تيمور الغربية وما تشكله من تهديد للاجئين. وأكدوا على ضرورة تحسين البيئة الأمنية للتمكين من تسجيل اللاجئين وإعادتهم، واستئناف جهود الإغاثة الإنسانية، وإجراء الانتخابات بصورة آمنة وهادئة. ودعا عدة متكلمين إندونيسيا إلى تكثيف جهودها لتنفيذ القرار ١٣١٩ (٢٠٠٠) تنفيذا تاما[١٣٢]، في حين حث ممثل الصين المجتمع الدولي على مساعدة إندونيسيا في ما تبذله من جهود لتنفيذ القرار[١٣٣]. ودعا عدة ممثلين إلى إقرار العدالة وتحقيق المصالحة، ورحبوا بالخطوات التي اتخذها كل من إندونيسيا وتيمور الشرقية لتقديم مرتكبي الجرائم الخطيرة إلى العدالة[١٣٤].

وأعرب معظم المتكلمين عن تأييدهم لتوصية الأمين العام تمديد ولاية الإدارة الانتقالية لمدة ١٢ شهرا، ودعوا إلى النظر في طرائق إيفاد بعثة متكاملة بعد الاستقلال لكفالة إتمام الانتقال بصورة سلسة ووضع إستراتيجية خروج جيدة الإعداد للإدارة الانتقالية. وشدد ممثل اليابان على أن نقل السلطة يجب أن يكون كاملا، بما يكفل قيام الأمم المتحدة بدور استشاري بحت، في حين لاحظ ممثل فرنسا أن الاستقلال يعني انتقالا حاسما من حفظ السلام إلى بناء السلام، ودعا إلى وضع إستراتيجية خروج واضحة للإدارة الانتقالية[١٣٥].

وأعرب المتكلمون بوجه عام عن موافقتهم على أنه يلزم أن يكون هناك وجود دولي في تيمور الشرقية في فترة ما بعد الاستقلال، وعلى ضرورة أن يشمل ذلك مسؤوليات تتصل بالتنمية وبناء القدرات، فضلا عن الدفاع والشرطة، وهي المسؤوليات التي ينبغي نقلها تدريجيا. وفي حين رحب كثير من المتكلمين بالتقدم المحرز في تشكيل قوة دفاع تيمور الشرقية، فقد حذروا من سحب القوات الدولية قبل الأوان[١٣٦]. وأعرب العديد من الممثلين عن اعتقادهم أن أي عنصر أمني تابع للأمم المتحدة في فترة ما بعد الاستقلال

(١٢٩) المرجع نفسه، الصفحة ٨ (كولومبيا)؛ والصفحة ٣١ (اليابان).

(١٣٠) المرجع نفسه، الصفحة ٦ (جامايكا)؛ والصفحة ٢١ (موريشيوس)؛ والصفحة ٣١ (اليابان)؛ والصفحة ٣٣ (السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي).

(١٣١) S/PV.4265، الصفحة ٣٢ (المملكة المتحدة)؛ و S/PV.4265 (Resumption 1)، الصفحة ٥ (فرنسا).

(١٣٢) S/PV.4265، الصفحة ٣٢ (المملكة المتحدة)؛ و S/PV.4265 (Resumption 1)، الصفحة ١٣ (أيرلندا)؛ والصفحتان ١٨ و١٩ (النرويج)؛ والصفحة ٣٥ (السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي).

(١٣٣) S/PV.4265 (Resumption 1)، الصفحة ١٠.

(١٣٤) المرجع نفسه، الصفحة ٥ (فرنسا)؛ والصفحة ٣٠ (اليابان).

(١٣٥) المرجع نفسه، الصفحة ٥ (فرنسا)؛ والصفحة ٣١ (اليابان).

(١٣٦) S/PV.4265، الصفحة ٣٢ (المملكة المتحدة)؛ و S/PV.4265 (Resumption 1)، الصفحة ١٧ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١٨ (النرويج)؛ والصفحة ٢٧ (استراليا)؛ والصفحة ٢٩ (نيوزيلندا)؛ والصفحة ٣٥ (السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحة ٣٧ (شيلي)؛ والصفحة ٣٨ (البرازيل)؛ والصفحة ٤٤ (الفلبين).

يجب أن يأخذ شكل ''ذوي الخوذ الزرقاء''، وأن يكون ذلك بإذن من مجلس الأمن[١٣٧].

وعرض ممثل إندونيسيا بالتفصيل الجهود التي تبذلها حكومته من أجل المسائل المعلقة المتصلة بتيمور الشرقية، بما في ذلك مسألتي اللاجئين ونزع سلاح الميليشيات، وأعرب عن أمله في أن تركز الإدارة الانتقالية، خلال فترة ولايتها بعد تمديدها، على التصدي لتحديات المستقبل بصورة إيجابية ومتوازنة وشاملة[١٣٨].

وفي الجلسة ٤٢٦٨ المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، واصل المجلس نظره في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١[١٣٩]. ووجه الرئيس (سنغافورة) الانتباه إلى مشروع قرار[١٤٠]؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع ودون مناقشة بوصفه القرار ١٣٣٨ (٢٠٠١)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يقرر تمديد الولاية الحالية لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لغاية ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، واضعا في الاعتبار إمكانية وجود حاجة إلى إدخال تعديلات تتصل بالجدول الزمني للاستقلال؛

يطلب إلى الممثل الخاص للأمين العام أن يواصل اتخاذ خطوات لتفويض مزيد من السلطة تدريجيا داخل الإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية إلى شعب تيمور الشرقية حتى يتم نقل السلطة بالكامل إلى حكومة دولة تيمور الشرقية بعد استقلالها؛

يشجع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على مواصلة تقديم الدعم الكامل من أجل الانتقال إلى الاستقلال، بوسائل منها تنمية قدرات شعب تيمور الشرقية وتدريبه؛

يحث المجتمع الدولي على تقديم المساعدة المالية والتقنية اللازمة لإنشاء قوة دفاع لتيمور الشرقية؛

يؤكد على ضرورة قيام إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بالرد بحزم على تهديد الميليشيات في تيمور الشرقية؛

يشدد على ضرورة اتخاذ تدابير لمعالجة أوجه القصور في إقامة العدل في تيمور الشرقية؛

يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن، بحلول ٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠١ تقريرا عن تنفيذ ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وأن يُضمّنه بصفة خاصة تقييمات عسكرية وسياسية للحالة على الميدان وما يترتب على تلك التقييمات من آثار في حجم إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وهيكلها ونشرها؛

يؤكد الحاجة إلى وجود دولي كبير في تيمور الشرقية بعد الاستقلال.

القرار المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (الجلسة ٤٣٦٨): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٣٠٨[١٤١] المعقودة في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١، استمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام. وأدلى كل أعضاء المجلس ببيانات.

وعرض الأمين العام المساعد أخر تطورات الحالة منذ اعتماد القرار ١٣٣٨ (٢٠٠١)، وأشار إلى أنه تم إحراز تقدم هائل، وإن كان لا يزال الكثير مما يتعين انجازه. ورأى أنه مع استمرار مساعدات المجتمع الدولي، سيكون بمقدور أبناء تيمور الشرقية أن يحققوا آمالهم في إقامة دولة ديمقراطية مستقلة قادرة على البقاء. وابلغ أعضاء المجلس أنه تم في ١٣ آذار/مارس اعتماد قواعد لتشكيل الجمعية التأسيسية، وتحدد يوم ٣٠ آب/أغسطس لإجراء الانتخابات، رهنا باكتمال عملية التسجيل الانتخابية بحلول يوم ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وأفاد، في ذلك الصدد، أنه تم أيضا اعتماد

(١٣٧) S/PV.4265 (Resumption 1)، الصفحة ٢١ (استراليا)؛ والصفحة ٢٧ (نيوزيلندا)؛ والصفحة ٤٢ (جمهورية كوريا)؛ والصفحة ٤٤ (الفلبين).

(١٣٨) المرجع نفسه، الصفحات ٤٦ إلى ٤٩.

(١٣٩) S/2001/42.

(١٤٠) S/2001/92.

(١٤١) للإطلاع على مزيد من المعلومات عن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل الثالث، الجزء الثاني، القسم باء، الحالة ٩، فيما يتصل بالقيود المفروضة على الاشتراك في الجلسات.

قواعد إنشاء السجل المدني المركزي لتيمور الشرقية، الذي يوفر أساسا لإعداد السجلات الانتخابية. وأشار إلى أنه لكي يتمتع اللاجئون في تيمور الغربية بالحق في الانتخاب، فإن عليهم أن يسجلوا أنفسهم قبل ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١، وأن يكونوا موجودين في تيمور الشرقية في يوم الاقتراع. ولما كان يتعين أن تقوم الجمعية التأسيسية بإعداد الدستور في غضون ٩٠ يوما، فقد قال إنه لن يكون من الممكن تحديد موعد الاستقلال إلا عندما تبدأ الجمعية التأسيسية عملها. وابلغ المجلس كذلك أن السيد زانانا غوسماو، رئيس المجلس الوطني، قد استقال من منصبه عقب رفض المجلس مشروع لائحة كانت تنص على إنشاء آلية تسمح بإجراء عملية مشاورات واسعة بشأن الدستور.

وفيما يتعلق بالمسائل العسكرية، أفاد الأمين العام المساعد أنه تم احتفال في ١ شباط/فبراير بمناسبة حل المقاتلين السابقين للقوات المسلحة لجبهة التحرير الوطني لتيمور الشرقية (فالنتيل) وإنشاء قوة الدفاع تيمور الشرقية، التي ستضم ١ ٥٠٠ فرد نظامي و ١ ٥٠٠ فرد احتياطي. ومع الترحيب بالزيادة الأخيرة في أعداد اللاجئين العائدين، أشار إلى أن ما يقدر بـ ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ لا يزالون في تيمور الغربية، وأن الأنباء تتواتر بشأن استمرار تعرضهم لأعمال ترويع، مع عدم توفر إمكانية الحصول على معلومات عن الحالة في تيمور الشرقية. وبالنسبة للاقتراح الذي تقدمت به إندونيسيا لإجراء تقييم امني في تيمور الغربية بغية تخفيض المرحلة الخامسة من المستوى الأمني (مستوى الإخلاء)، وهو ما يمكن من عودة وكالات الأمم المتحدة، قال إن منسق الشؤون الأمنية قد أعرب عن قلقه إزاء النتائج التي يُرجح أن تكون سلبية لمثل ذلك التقييم.

وفيما يتعلق بالأمن والقانون والنظام في تيمور الشرقية، أعلن أن الحالة على الحدود مع تيمور الغربية كانت متوترة في الأيام العديدة السابقة، التي اتسمت بوقوع العديد من الحوادث. وأشار بالمثل إلى أنه رغم انخفاض معدلات الجريمة بوجه عام في تيمور الشرقية، فإن الآونة الأخيرة شهدت سلسلة من الحوادث العنيفة في مقاطعات عديدة. وقال إنه نتيجة للنظر خلال سلسلة من اللقاءات المحلية في تلك المقاطعات، رئي أن إيجاد فرص للعمل المستقر هو أمر أساسي للحد من أخطار العنف. ورأى أن إحراز تقدم في الحفاظ على القانون والنظام لا يمكن أن يكون فعالا ما لم يكن هناك تطوير مماثل في عمل النظام القضائي ونظام العقوبات.

وانتقل الأمين العام المساعد للتخطيط لما بعد الإدارة الانتقالية، فابلغ المجلس بأنه تم إنشاء فريق عامل لذلك الغرض، وأنه سيتشاور مع قيادة تيمور الشرقية ويقدم توصيات حول المستوى التقديري المحدد للموظفين وللمساعدة الفنية الدولية، وكذلك استراتيجيات التدريب والمدة التي تعتبر ضرورية لتلك الوظائف، التي ستكون مطلوبة لدعم حكومة تيمور الشرقية بعد الاستقلال. كما أشار إلى أن مقر الأمم المتحدة كان يستكشف في ذلك الوقت إمكانية إنشاء فرقة عمل لوضع توصيات محددة بشأن الوجود الدولي الكامل في تيمور الشرقية بعد الاستقلال[١٤٢].

وتركزت مناقشات أعضاء المجلس على انتخابات ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١ ومشاركة اللاجئين الذين لا يزالون في تيمور الغربية فيها؛ والحالة الأمنية، وخاصة على الحدود مع إندونيسيا في الفترة السابقة على الانتخابات؛ ودور الأمم المتحدة في تيمور الشرقية عقب الاستقلال. وقال الممثلون إنهم يتطلعون إلى التقارير المقبلة، المطلوبة عملا بالقرار ١٣٣٨ (٢٠٠١)، عن تنفيذ ولاية الإدارة الانتقالية وعن التوصيات المتعلقة بالحاجة لوجود دولي قوي في تيمور الشرقية عقب الاستقلال.

---

(١٤٢) S/PV.4308 و Corr.1، الصفحات ٢ إلى ٧.

وفيما يتعلق بالتحضير لانتخابات ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١، شدد أعضاء المجلس على أهمية أن تكون العملية التحضيرية مفتوحة للجميع، مع إشراك جميع الأطراف السياسية والسكان في تيمور الشرقية، بما في ذلك حوالي ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ في تيمور الغربية، من أجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة للجمعية التأسيسية. وأعرب عدة ممثلين عن أملهم في عودة اللاجئين المتبقين في تيمور الغربية إلى تيمور الشرقية بحلول الموعد النهائي للتسجيل في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١[١٤٣]. وأعرب ممثل بنغلاديش عن أسفه لعدم تخصيص حصص للنساء بين المرشحين، في حين أعرب ممثل النرويج عن أمله في أن يتحقق التأثير المطلوب لفقرة الديباجة في النظام الانتخابي التي تشجع على المشاركة المتساوية للنساء[١٤٤]. ورأى ممثل الاتحاد الروسي أنه لابد وأن تتعاون الإدارة الانتقالية وحكومة إندونيسيا تعاونا وثيقا في حل المسألة المتعلقة بمصير اللاجئين. كما أعرب عن أمله في ألا يكون أساس التحرك نحو إجراء الانتخابات مجرد ما ينطوي عليه هذا التاريخ من دلالة رمزية قوية، بل أن يكون أيضا تقديرا واقعيا للحالة في الإقليم[١٤٥]. وردا على ذلك، أفاد الأمين العام المساعد أن المجلس الوطني قرر أنه يتعين على التيموريين الراغبين في الإدلاء بأصواتهم أن يعودوا إلى تيمور الشرقية. وأضاف أن من المأمول أن يدفع ذلك القرار بعض اللاجئين إلى العودة[١٤٦].

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، أعرب بعض أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء أعمال العنف الأخيرة في تيمور الشرقية، وبخاصة في منطقة الحدود، ودعوا الإدارة الانتقالية إلى الرد بقوة على أي زعزعة للاستقرار مستقبلا. وأكد العديد من الممثلين على أهمية إيفاد منسق الأمم المتحدة الأمني لفريق تقييم أمني إلى تيمور الغربية بغية تيسير عودة وكالات الإغاثة الإنسانية[١٤٧]. وأشار الأمين العام المساعد إلى أن المنسق الأمني كان يرى أن التقييم سيخلص على الأرجح إلى نتيجة مفادها ضرورة الإبقاء على المرحلة الخامسة. وذكّر بأن فريقا أمنيا متقدما ذهب إلى تيمور الغربية و لم يتمكن من زيارة المخيمات في إحدى المناطق التي تسيطر عليها الميليشيات[١٤٨].

وأعرب ممثلا الولايات المتحدة وموريشيوس عن قلقهما إزاء معاملة حكومة إندونيسيا للمشتبه بهم في قتل جندي تابع للإدارة الانتقالية وثلاثة عاملين تابعين لمفوضية شؤون اللاجئين[١٤٩]. ورأى ممثل المملكة المتحدة أنه يجب متابعة مسألة تسليم مرتكبي تلك الجرائم[١٥٠].

وقال معظم المتكلمين إنهم يتطلعون إلى تلقي تقرير الأمين العام مشفوعا بتوصياته بشأن مشاركات الأمم المتحدة المقبلة. ورأى ممثل فرنسا أنه ينبغي سحب أفراد الإدارة الانتقالية تدريجيا عقب الانتخابات مع اقتراب موعد إعلان الاستقلال[١٥١]. واقترح ممثل سنغافورة أن يربط

(١٤٣) المرجع نفسه، الصفحة ٨ (النرويج)؛ والصفحة ١٦ (أيرلندا)؛ والصفحة ١٧ (موريشيوس)؛ والصفحتان ١٧ و١٨ (فرنسا)؛ والصفحة ١٨ (الصين)؛ والصفحة ٢٥ (المملكة المتحدة).

(١٤٤) المرجع نفسه، الصفحة ٨ (النرويج)؛ والصفحة ٢٤ (بنغلاديش).

(١٤٥) المرجع نفسه، الصفحة ٢٤.

(١٤٦) المرجع نفسه، الصفحة ٢٠.

(١٤٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٠ (تونس)؛ والصفحة ١١ (أوكرانيا)؛ والصفحة ١٤ (جامايكا)؛ والصفحة ١٥ (كولومبيا)؛ والصفحة ١٩ (الصين)؛ والصفحة ٢٤ (بنغلاديش).

(١٤٨) المرجع نفسه، الصفحة ٢٠.

(١٤٩) المرجع نفسه، الصفحة ٩ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١٧ (موريشيوس).

(١٥٠) المرجع نفسه، الصفحة ٢٦.

(١٥١) المرجع نفسه، الصفحة ١٨.

المجلس خفض قوات الإدارة الانتقالية بمسألة الاستقلال وليس بموعد الانتخابات[١٥٢]. ولاحظ الأمين العام المساعد أنه على الرغم من العملية ذات الطابع المهني الصرف التي اضطلعت بها الإدارة الانتقالية على الحدود، فإن المشاكل ظلت قائمة، وأنه من المرجح أن يقع المزيد منها خلال الفترة السابقة على الانتخابات، حيث قد تحاول بعض المجموعات زعزعة استقرار الوضع خلال تلك الفترة. ونتيجة لذلك، كان هناك إحساس قوي للغاية في الميدان بألا تمس الأمم المتحدة مستويات القوة، وخاصة قبل الانتخابات[١٥٣].

وفي ٢ تموز/يوليه ٢٠٠١، قدم الأمين العام تقريرا عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية[١٥٤]، أشار فيه إلى أنه في حين ظلت تيمور الشرقية تحقق تقدما على طريق الاستقلال، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به من أجل بلوغ ذلك الهدف. وفي الجانب الايجابي، أشار الأمين العام إلى إعلان لائحة انتخاب المجلس التأسيسي في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠١، مضيفا أنه يتعين الانتهاء من تسجيل المقيمين بحلول ٢٠ حزيران/يونيه لإتاحة فترة كافية لعمليات الاستعراض والطعن والاستئناف المتعلقة بقوائم الانتخابات قبل موعد الاقتراع في ٣٠ آب/أغسطس. وفي حين حقق الاقتصاد نموا قُدر بنسبة ١٥ في المائة، فقد ظل معدل البطالة مرتفعا، ومرشحا لمزيد من الارتفاع مع انخفاض أعداد الموظفين الدوليين. وبالنسبة للمسألة المعلقة الخاصة باللاجئين في تيمور الغربية، أعلن الأمين العام أنه تم إبلاغ اللاجئين بالخطط الإندونيسية التي تقضي بإجراء عملية تسجيل مدتها يوم واحد، العملية في ٢١ أيار/مايو، يُمنح فيه جميع اللاجئين الخيار بين العودة إلى موطنهم وبين الاستقرار الدائم في إندونيسيا. ورحب كذلك بالقرار الذي اتخذته إندونيسيا بإنشاء محكمة مخصصة للتعامل مع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، وإن أعرب عن أسفه لقصر ولاية المحكمة على الأعمال التي ارتكبت بعد ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩.

وذكّر الأمين العام بأن المرحلة الأمنية الخامسة ما زالت قائمة في تيمور الغربية، وبأن إندونيسيا لم تنفذ بعد بالكامل القرار ١٣١٩ (٢٠٠٠)، وأفاد أن المنسق الأمني قرر أن ينظم ويقود بعثة مشتركة بين الوكالات توفد إلى تيمور الغربية في أيار/مايو ٢٠٠١ لتقييم الأمن. وأشار الأمين العام إلى أن الميليشيات ظلت قوة لا يستهان بها، حيث ظلت تدعو إلى بالكفاح المسلح من أجل ضم تيمور الشرقية إلى إندونيسيا، كما ازداد تورطها في التجارة غير المشروعة عبر الحدود. وأكد على ضرورة الاحتفاظ بالعنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية في الإدارة الانتقالية حتى تمتلك قوة الدفاع المحلي وقوة الشرطة القدرة اللازمة للسماح بانسحاب قوات الأمم المتحدة تدريجيا. كما أكد ضرورة الاحتفاظ بوجود مدني كبير في تيمور الشرقية. وأشار في ذلك السياق إلى أن فريقا عاملا معنيا بالتخطيط لفترة ما بعد الإدارة الانتقالية قد بدأ استعراضا للمستوى التقديري للموظفين الدوليين المطلوبين والمهارات المطلوب توافرها فيهم، وأنه ينظر في وضع جدول زمني شامل للمشاورات المفصلة التي ستجرى مع شعب تيمور الشرقية.

وفي الجلسة ٤٣٢١ المعقودة في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠١، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المذكور أعلاه[١٥٤]. واستمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام. وأدلى ببيانات كل أعضاء المجلس، وممثلو استراليا والبرازيل وكندا وإندونيسيا واليابان ونيوزيلندا والبرتغال وجمهورية كوريا والسويد

(١٥٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢٢.

(١٥٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢٠.

(١٥٤) S/2001/436، المقدم عملا بالقرار ١٣٣٨ (٢٠٠١).

(بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)[١٥٥]، والسيد زانانا غوسماو رئيس المجلس الوطني للمقاومة التيمورية، وإلى السيد خوسيه راموس–هورتا، عضو الحكومة الانتقالية لتيمور الشرقية المسؤول عن الشؤون الخارجية.

وأفاد الأمين العام المساعد أن الإدارة الانتقالية قامت بتسجيل زهاء ٣٩٠ ٠٠٠ شخص، وأنها تعمل على قدم وساق لإنجاز عملية التسجيل بحلول الموعد المحدد لذلك في ٢٠ حزيران/يونيه تمكيناً لإجراء عملية الاقتراع في الموعد المتوقع لها وهو ٣٠ آب/أغسطس. كما أعرب عن أسفه لعدم إحراز تقدم ملموس منذ صدور التقرير المتعلق بحالة اللاجئين. وفيما يتعلق بمسألة العدالة، شدد على أن المجتمع الدولي قد تلقى بالدهشة وعدم التصديق وفي ٤ أيار/مايو، الأحكام التي أصدرتها محكمة في جاكرتا، والتي تتراوح بين ١٠ أشهر وبين ٢٠ شهراً على ستة رجال فيما يتعلق بقتل ثلاثة من موظفي مفوضية شؤون اللاجئين في تيمور الغربية يوم ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وأشار كذلك إلى أن تقرير الأمين العام حدد المخاطر، الداخلية والخارجية، التي يتعرض لها الأمن في تيمور الشرقية، وخلص إلى أنه سيكون من الحكمة الإبقاء على العنصر العسكري التابع للإدارة الانتقالية في شكله الحالي بصفة أساسية[١٥٦].

وأشار السيد غوسماو إلى أن العدالة والمصالحة عنصران في عملية لابد من استمرارهما جنباً إلى جنب، وأن المجتمع الدولي يشارك في هذه المسؤولية على قدم المساواة. وقال إن المسؤولية الرئيسية في إرساء العدالة ينبغي أن تقع على عاتق المجتمع الدولي، بينما يضطلع التيموريون الشرقيون بالمسؤولية عن عملية المصالحة. وأعرب عن عدم رضاه عن أداء إندونيسيا فيما يتعلق بالعدالة، موجها الانتباه إلى الأحكام ''المروّعة'' التي صدرت على قاتلي موظفي مفوضية شؤون اللاجئين الثلاثة المعترفين بجريمتهم. ووصف الانتخابات المقبلة وإقامة مؤسسات ديمقراطية بأنها نقطة تحول في العملية المؤدية إلى تولي التيموريين الشرقيين زمام أمور بلدهم بالكامل. وحث المجلس كذلك على إبقاء بعثة حفظ السلام في تيمور الشرقية بعد إعلان الاستقلال. كما أشار إلى أنه سيتم قريبا، بمساعدة من البنك الدولي، إنشاء فريق يعمل بصورة متفرغة في مسألة التنمية الإستراتيجية، وتعهد بأن يشارك شخصيا في تلك العملية[١٥٧].

وقال السيد راموس–هورتا إنه سيتم حل المجلس الوطني للمقاومة التيمورية في حزيران/يونيه، ليحل محله مجلس وطني كان يجري تشكيله في ذلك الوقت، بما يمكن من مشاركة كافة الأحزاب السياسية في انتخابات ٣٠ آب/أغسطس. وقال إنه من المتوقع أن تسفر المفاوضات الجارية مع استراليا بشأن تقاسم الإيرادات عن إبرام اتفاق في غضون شهرين، ودعا إلى تسريع وتيرة عملية ''التيمرة'' وبناء القدرات. وحث كذلك على تعزيز وحدة الجرائم الخطيرة التابعة للإدارة الانتقالية، كما حث السلطات الإندونيسية على ألا تنسى التعهدات التي التزمت بها بتقديم مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في تيمور الشرقية إلى المحاكمة[١٥٨].

وكرر كثير من المتكلمين العديد من الآراء التي تضمنها تقرير المؤقت للأمين العام، ومنها أن من الحكمة الإبقاء على العنصر العسكري في شكله القائم أساسا حتى تثبت حكومة تيمور الشرقية أقدامها؛ وكذلك القرارات

(١٥٥) انضم إلى البيان كل من إستونيا، وأيسلندا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، والنرويج، وهنغاريا.

(١٥٦) S/PV.4321، الصفحات ٣ إلى ٥.

(١٥٧) المرجع نفسه، الصفحات ٥ إلى ٧.

(١٥٨) المرجع نفسه، الصفحات ٧ إلى ١٠.

المتعلقة بإنشاء فريق عامل معني بالتخطيط لما بعد الإدارة الانتقالية وفرقة عمل متكاملة تابعة للبعثة في المقر لدعم الفريق العامل.

ورحب العديد من الممثلين بالإعلان عن اعتزام المنسق الأمني تنظيم وقيادة بعثة تقييم أمنية مشتركة بين الوكالات إلى تيمور الغربية في أيار/مايو ٢٠٠١، وقالوا إنهم يتطلعون إلى إمكانية عودة الموظفين الدوليين إلى تيمور الغربية[١٥٩].

وبالنسبة للانتخابات المقرر إجراؤها في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١، رحب كثير من المتكلمين بالأنباء التي أفادت أن أكثر من ٤٠ في المائة من سكان تيمور الشرقية قد تم تسجيلهم للاقتراع، ودعوا إلى مواصلة بذل الجهود قبل إغلاق باب التسجيل في ٢٠ حزيران/يونيه. كما أشاروا إلى ضرورة مواصلة الإدارة الانتقالية توخي الحذر نظرا لانتشار المخاوف على نطاق واسع بين السكان من أن العملية السياسية قد لا تظل سلمية، ولتوقع التيموريين أن تحميهم الإدارة الانتقالية من أعمال العنف السياسية.

وأعرب العديد من المتكلمين عن قلقهم إزاء آثار استمرار مشكلة اللاجئين في تيمور الغربية على الانتخابات، وحثوا إندونيسيا على التعجيل بعملية التسجيل لتمكين اللاجئين من العودة إلى تيمور الشرقية في وقت يسمح بتسجيل الناخبين[١٦٠]. وأوضح ممثلا فرنسا والاتحاد الروسي أن تأجيل التسجيل في نفس اليوم قد جعل من المستحيل عودة كل اللاجئين المتبقين في وقت يسمح لهم بالمشاركة في الانتخابات[١٦١].

وفي حين رحب كثير من المتكلمين بالخطوات التي اتخذتها إندونيسيا لتقديم مراكبي اعتداءات عام ١٩٩٩ إلى العدالة وإنشاء محكمة مخصصة للنظر في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، فقد أعربوا عن أسفهم الشديد للأحكام المخففة التي صدرت بحق قاتلي موظفي مفوضية شؤون اللاجئين الثلاثة المعترفين بجريمتهم[١٦٢]. ورحب العديد من المتكلمين بقرار المدعي العام الإندونيسي الطعن في تلك الأحكام[١٦٣]. وقال ممثل كندا (وأيده في ذلك ممثل النرويج) إن الأحكام المخففة تقلل من ثقة المنظومة الدولية في النظام القضائي في إندونيسيا، وأكد أنه إذا ما ثبت عجز النظام الإندونيسي عن إنفاذ القواعد القانونية المقبولة دوليا، فإن المجتمع الدولي لابد وأن يبحث عن سبل أخرى لإقرار

(١٥٩) المرجع نفسه، الصفحة ١١ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٣ (سنغافورة)؛ والصفحة ١٤ (الصين)؛ والصفحة ٢٠ (كولومبيا)؛ والصفحة ٢٢ (جامايكا)؛ والصفحة ٢٧ (تونس)؛ والصفحة ٢٨ (النرويج)؛ و S/PV.4321 (Resumption 1)، الصفحة ٧ (اليابان).

(١٦٠) S/PV.4321، الصفحة ١١ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٣ (سنغافورة)؛ والصفحة ١٨ (أيرلندا)؛ والصفحة ١٩ (كولومبيا)؛ والصفحة ٢٨ (النرويج)؛ والصفحة ٣٢ (السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحة ٣٤ (استراليا)؛ و S/PV.4321 (Resumption 1)، الصفحة ٨ (نيوزيلندا)؛ والصفحة ١٠ (جمهورية كوريا).

(١٦١) S/PV.4321، الصفحة ١٦ (فرنسا)؛ والصفحة ١٧ (الاتحاد الروسي).

(١٦٢) المرجع نفسه، الصفحة ١١ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٣ (سنغافورة)؛ والصفحة ١٩ (أيرلندا)؛ والصفحة ٢٩ (النرويج)؛ والصفحة ٣٠ (أوكرانيا)؛ والصفحة ٣١ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٣٣ (السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحة ٣٦ (استراليا)؛ و S/PV.4321 (Resumption 1)، الصفحة ٤ (كندا)؛ والصفحة ٦ (البرازيل)؛ والصفحة ٧ (اليابان).

(١٦٣) S/PV.4321، الصفحة ١١ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٣ (سنغافورة)؛ والصفحة ١٦ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٢ (جامايكا)؛ والصفحة ٢٩ (النرويج)؛ والصفحة ٣١ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٣٣ (السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)؛ و S/PV.4321 (Resumption 1)، الصفحة ٤ (كندا)؛ والصفحة ٨ (نيوزيلندا).

العدالة[١٦٤]. ومن ناحية أخرى، حذر ممثلا سنغافورة والاتحاد الروسي من التدخل في العمليات القضائية لدولة ذات سيادة[١٦٥].

وفي حين أعرب العديد من المتكلمين عن اتفاقهم على أنه من اللازم أن يكون هناك وجود دولي كبير في تيمور الشرقية بعد الاستقلال، فإنهم أكدوا على ضرورة التخطيط لإستراتيجية للخروج[١٦٦]. ورأى ممثل فرنسا أنه يمكن تخفيض العنصر العسكري في الإدارة الانتقالية بعد الانتخابات، واقترح أن يتضمن التقرير المقبل للأمين العام توصيات بشأن تكوين الإدارة الانتقالية[١٦٧]. وحذر ممثل جمهورية كوريا من أن المناقشة بشأن استراتيجيات الخروج قد تعطي إشارة خاطئة غير مقصودة ''للعناصر التي تهدد الأمن''[١٦٨]. وأكدت ممثلة استراليا أن أي خفض للقوات يجب أن يكون جزءا من إستراتيجية خروج شاملة، وليس بغرض خفض التكاليف[١٦٩]. كما حذر ممثل كندا من أي خفض للقوات قبل الأوان، بينما دعا في الوقت ذاته إلى ممارسة ''قدر معقول من التحفظ في الميزانية''[١٧٠]. وأكد ممثل المملكة المتحدة على ضرورة ''الاهتمام بمردود التكاليف''، بما في ذلك تحسين إدارة الميزانية وإحراز تقدم في استرداد التكلفة[١٧١].

وتكلم ممثل السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، فأعرب عن القلق إزاء بطء وتيرة عملية ''التيمرة''، ودعا إلى تعزيز جهود التوظيف وبناء القدرات[١٧٢].

وأكد ممثل إندونيسيا من جديد ''التزام [حكومته] الذي لا يفتر'' بتقديم المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان للعدالة. وقال في ذلك الصدد إن محاكمة المتهمين بقتل الموظفين الثلاثة بمفوضية شؤون اللاجئين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ لم تنته بعد، حيث قدم المدعي العام طعنا في القضية، ودعا كل الأطراف المعنية إلى الامتناع عن إصدار أحكام متعجلة إلى أن يتم البت في الأمر بشكل نهائي. وحذر من أن المصالحة والانتقام لا يتوافقان، مؤكدا أنه لابد من سد فجوة الخلافات الواسعة كي تنجح عملية المصالحة. كما دعا لأن تتسم تقارير الأمم المتحدة بعدم التحيز والتوازن والموضوعية[١٧٣].

وفي ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠١، قدم الأمين العام تقريرا مرحليا عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية[١٧٤]. وأشار الأمين العام، في التقرير، إلى أنه تم حل المجلس الوطني والشروع في حملة انتخابية مدتها ستة أسابيع؛ وتسجيل ١٦ حزبا لخوض الانتخابات؛ وتسجيل ٨١١ ٧٣٧ من المقيمين في تيمور الشرقية؛ وشارك قرابة ١٠ في المائة من الناخبين في جلسات استماع عامة حول الدستور. ورفض حزبان صغيران فحسب التوقيع على ميثاق الوحدة الوطنية، بينما ظلت جماعتان سياسيتان خارج عملية

(١٦٤) S/PV.4321، الصفحة ٢٩ (النرويج)؛ و S/PV.4321 (Resumption 1)، الصفحة ٤ (كندا).

(١٦٥) S/PV.4321، الصفحة ١٣ (سنغافورة)؛ والصفحة ١٧ (الاتحاد الروسي).

(١٦٦) المرجع نفسه، الصفحة ١١ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٢ (سنغافورة)؛ والصفحة ٢٤ (موريشيوس)؛ والصفحة ٣١ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٣٤ (استراليا)؛ و S/PV.4321 (Resumption 1)، الصفحة ٣ (البرتغال)؛ والصفحة ١٠ (جمهورية كوريا).

(١٦٧) S/PV.4321، الصفحة ١٦.

(١٦٨) S/PV.4321 (Resumption 1)، الصفحة ١٠.

(١٦٩) S/PV.4321، الصفحة ٣٤.

(١٧٠) S/PV.4321 (Resumption 1)، الصفحة ٣.

(١٧١) S/PV.4321، الصفحة ١١.

(١٧٢) المرجع نفسه، الصفحة ٣٢.

(١٧٣) S/PV.4321 (Resumption 1)، الصفحات ١١ إلى ١٣.

(١٧٤) S/2001/719، المقدم عملا بالقرار ١٣٣٨ (٢٠٠١).

الانتخابات نظرا لاعتراضهما على إجراء الاقتراع. وعرض الأمين العام بالتفصيل التقدم الذي أحرزته السلطة الانتقالية لتيمور الشرقية في سلسلة من الأهداف المرسومة، وأشار إلى أنه في حين كثفت القيادة في تيمور الشرقية ما تبذله من جهود لتشجيع المصالحة، فإن السلطات في إندونيسيا ظلت تتلكأ في تنفيذ أجزاء من مذكرة التفاهم بشأن المسائل القانونية والقضائية ومسائل حقوق الإنسان. وأفاد أن النتائج الأولية لتسجيل اللاجئين يومي ٦ و٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١ تبين أن ٩٨ في المائة قد اختاروا البقاء في إندونيسيا. غير أنه حذر من أن هذه النتيجة قد لا تعبر عن نوايا اللاجئين في الأجل الطويل. وفي الوقت ذاته، أشار إلى أنه يجري تحليل النتائج التي خلصت إليها بعثة التقييم الأمني الموفدة إلى تيمور الغربية. وحذر الأمين العام من أنه في حين ظلت الحالة الأمنية تتسم بالاستقرار عموما، فإن الأحكام المخففة التي صدرت فيما يتعلق بمقتل ثلاثة من العاملين في مفوضية شؤون اللاجئين، وكذلك الحكم الصادر بحق أحد قادة الميليشيات المعروفين جيدا، قد تشجع بعض العناصر المتشددة في الميليشيات على التخطيط لاستئناف العمليات الهجومية في الفترة السابقة على الانتخابات. كما أعرب عن قلقه من استمرار قدرة الميليشيات على ممارسة نشاطها والتدريب والحصول على أسلحة حديثة. وفيما يتعلق بالتحضير لبعثة تخلف الإدارة الانتقالية، قال الأمين العام إن الفريق العامل المعني بالتخطيط لمرحلة ما بعد إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية يعكف مع فرقة عمل متكاملة تابعة للبعثة في نيويورك على وضع خطة، تتضمن خفضا كبيرا في الوجود الإجمالي للأمم المتحدة بينما تبقي على العناصر المدنية والشرطية والعسكرية حتى يصبح من الممكن إكمال تسليم المهام إلى شعب تيمور الشرقية بصورة تدريجية ومستدامة.

وفي الجلسة ٤٣٥١ المعقودة في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠١، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المرحلي المذكور أعلاه[١٧٤]. واستمع المجلس إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام في تيمور الشرقية. وأدلى ببيانات كل أعضاء المجلس، وممثلو استراليا وبلجيكا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)[١٧٥] والبرازيل وكندا وإندونيسيا واليابان ونيوزيلندا والفلبين والبرتغال وجمهورية كوريا وتايلند، والسيد خوسيه راموس–هورتا، عضو الحكومة الانتقالية لتيمور الشرقية المسؤول عن الشؤون الخارجية.

وقال الممثل الخاص للأمين العام إنه في حين قطعت الإدارة الانتقالية شوطا طويلا نحو إعداد تيمور الشرقية للاستقلال، فما زال يتوجب عليها انجاز أربعة أهداف رئيسية للوفاء بالولاية التي أسندها المجلس إليها، وهي: (١) توطيد البيئة الآمنة والمستقرة السائدة؛ (٢) توجيه تيمور الشرقية من خلال إنشاء مؤسسات ديمقراطية وإجراء انتخابات ناجحة وسلمية؛ (٣) وضع لبنات البنيان في مكانها من أجل إدارة المالية العامة وصنع السياسات؛ (٤) إقامة إطار لإدارة حكومية فعالة ومستدامة. وقال إنه يعتزم، بعد الانتخابات، تعيين مجلس وزراء موسع كل أعضائه من التيموريين لتولي السلطة الانتقالية بعد إعادة تنظيمها، وهي التي سيجري تخفيضها كي تبين بصورة أوضح المسؤولية الحكومية المتوقعة من حكومة المستقبل المستقلة. وشدد على أنه يجب أن يستمر في غضون ذلك وجود الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، الذي لن يقتصر على كفالة فعالية الشرطة والقوات العسكرية والجهاز القضائي فحسب، بل ويمتد أيضا إلى بناء القدرات ونقل المهارات. ومع قوله إن البعثة الجديدة يجب أن تُمول من الأنصبة المقررة، فقد وصف التوصيات المقرر تقديمها في تشرين الأول/أكتوبر بأنها ستكون تقييما

(١٧٥) انضم إلى البيان كل من إستونيا، وأيسلندا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا.

استراتيجيا معقولا، وقبل كل شيء متواضعا، لما هو مطلوب في تيمور الشرقية[١٧٦].

ورأى السيد راموس–هورتا أنه بينما كانت الحالة الأمنية تتجه بوجه عام نحو تراجع معدلات هجمات الميليشيات، فإن الوجود العسكري التابع للأمم المتحدة في تيمور الشرقية سيظل يتسم بأهمية حاسمة في الحفاظ على بيئة آمنة فيما بعد إجراء الانتخابات. ومع تسليمه بضرورة توفر علاقات حسن الجوار للوصول إلى تلك الغاية، فقد أشار إلى إحراز تقدم في بناء علاقات إيجابية مع إندونيسيا، وابلغ المجلس بمشاركته في الآونة الأخيرة في اجتماع وزاري لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وفي حين رأى أن تخفيض العنصرين الشرطي والعسكري في الإدارة الانتقالية يصب حقا في مصلحة شعب تيمور الشرقية، فقد شدد على التحديات التي ينطوي عليها بناء دولة وطنية تتوفر لها مقومات الحياة، وأكد على ضرورة استمرار دعم المجتمع الدولي لها[١٧٧].

ونوه المتكلمون بالترتيبات المتعلقة بإجراء انتخابات ديمقراطية للجمعية التأسيسية في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١، وأحاطوا علما بميثاق الوحدة الوطنية الذي وقعه ١٤ حزبا من بين ١٦ حزبا سياسيا في تيمور الشرقية في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، وهو الميثاق الذي يدعو إلى القيام بحملات سياسية سلمية وقبول نتائج الانتخابات.

وسلم المتكلمون بأنه في حين تمثل الانتخابات منعطفا هاما في ولاية الإدارة الانتقالية، فإن التجارب قد أظهرت أن الفترة التي تعقب الانتخابات كثيرا ما تكون مضطربة بدرجة كبيرة، وأنه ينبغي أن ينظر المجلس إلى تلك الفترة بيقظة بدلا من اعتبارها فرصة لخروج مبكر من تيمور الشرقية. وشددوا على ضرورة استمرار وجود الأمم المتحدة عقب الاستقلال، وإن يكن مع تخفيضه، وأشاروا إلى مجالات مثل الدفاع، والأمن العام، والعدالة، والحكم باعتبار أنها تحتاج إلى دعم دولي أطول أجلا. وفي ذلك السياق، رحبوا بالتقدم المحرز في وضع تفاصيل البعثة اللاحقة، مع مراعاة تطور الأوضاع على أرض الواقع، وقالوا إنهم يتطلعون إلى تلقي تقرير الأمين العام المقبل الذي سيبين تلك التفاصيل بدرجة اكبر. وأكد ممثل كولومبيا أن إستراتيجية الخروج يجب أن تستند فقط على تقدير الأوضاع في الواقع وعلى احتياجات ومتطلبات شعب إندونيسيا، وليس على الاعتبارات السياسية أو الاقتصادية في مقر الأمم المتحدة[١٧٨]. وحذر ممثل سنغافورة من الخلط بين استراتيجيات الخروج والمواعيد النهائية للخروج[١٧٩]. وأصر ممثل النرويج على ضرورة الاسترشاد بالقرار ١٢٧٢ (١٩٩٩) المتعلق بوضع معايير معينة للانسحاب[١٨٠]. وأكد العديد من المتكلمين على أن مصداقية الأمم المتحدة معرضة للخطر وهي تضطلع بضمان انتقال تيمور الشرقية إلى الاستقلال[١٨١].

وناشد المتكلمون حكومة إندونيسيا نزع سلاح الميليشيات الموجودة في تيمور الغربية وتسريحها، وكفالة توفر بيئة آمنة على طول حدودها مع تيمور الشرقية. وأعربوا عن أملهم في أن تتحسن الحالة في تيمور الغربية بحيث يمكن استعادة وجود الأمم المتحدة هناك، وقالوا إنهم يتطلعون إلى النتائج التي ستنتهي إليها بعثة التقييم الأمني المشتركة بين الوكالات. غير أن ممثل إندونيسيا وجد من غير المقبول أن يبرر التقرير الاحتفاظ بوجود قوي للأمم المتحدة

(١٧٦) S/PV.4351، الصفحات ٣ إلى ١٠.

(١٧٧) المرجع نفسه، الصفحات ١١ إلى ١٤.

(١٧٨) المرجع نفسه، الصفحة ٢٨.

(١٧٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٤.

(١٨٠) S/PV.4351 (Resumption 1)، الصفحة ٢.

(١٨١) S/PV.4351، الصفحة ٢٤ (الاتحاد الروسي)؛ و S/PV.4351 (Resumption 1)، الصفحة ٩ (البرتغال)؛ والصفحة ١١ (استراليا)؛ والصفحة ٢٣ (نيوزيلندا).

في منطقة الحدود وفي تيمور الشرقية نتيجة لعدم قيام حكومة إندونيسيا بتسريح الميليشيات[١٨٢]. وأعرب ممثل كندا عن تحفظات إزاء ارتفاع عدد أفراد شرطة تيمور الشرقية المقرر تدريبهم، ورأى أن التركيز على تدريب ''قوة شبه عسكرية كبيرة'' هو انحراف لا لزوم له عن المبادئ الديمقراطية القائمة على أساس نموذج الشرطة المحلية[١٨٣].

كما أحاط المتكلمون علما بالخطوات التي اتخذتها حكومة إندونيسيا لمعالجة مسألة اللاجئين والمشردين من تيمور الشرقية المقيمين في تيمور الغربية، وشجعوا الأمم المتحدة على العمل بصورة وثيقة مع السلطات الإندونيسية لحل تلك المسألة.

وتأكيدا على أهمية المصالحة بالنسبة لتحقيق الاستقرار في تيمور الشرقية، أثنى العديد من المتكلمين على تيمور الشرقية لإنشائها لجنة تقصي الحقائق والاستقبال والمصالحة، التي تهدف إلى المساعدة على تحقيق المصالحة بين الطوائف[١٨٤]. ودعا ممثل فرنسا إلى إجراء مناقشات مع الميليشيات، وقال إن إحراز المزيد من التقدم على صعيد المصالحة يقتضي حصول شعب تيمور الشرقية على السلطة السياسية في وقت مبكر[١٨٥].

وشدد معظم المتكلمين على أهمية علاقات حسن الجوار بين تيمور الشرقية وإندونيسيا، ودعوا الإدارة الإندونيسية الجديدة إلى أن تنفذ بالكامل مذكرة التفاهم المبرمة في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ بشأن التعاون في المسائل القانونية والقضائية والمتعلقة بحقوق الإنسان، وأن تنشئ محكمة خاصة لحقوق الإنسان في إندونيسيا بما يمكّن من محاكمة الجرائم الخطيرة المرتكبة. ودعا عدة ممثلين جاكرتا إلى مواصلة الطعن على الأحكام المخففة التي صدرت في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ على الأشخاص المسؤولين عن مقتل ثلاثة من العاملين في مفوضية شؤون اللاجئين في أتامبوا، وكذلك تنفيذ التدابير المحددة في القرار ١٣١٩ (٢٠٠٠)[١٨٦]. وحث ممثل أيرلندا على التعاون الكامل في التحقيق في الادعاءات التي أثارتها أيرلندا في أيار/مايو بأن بعض النساء اللائى اختطفن في تيمور الشرقية أثناء الصراع محتجزات الآن في تيمور الغربية في ظروف الرق الجنسي[١٨٧].

ومع ملاحظة أن تيمور الشرقية ستصبح على الأرجح عضوا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، شدد العديد من المتكلمين على الدور الرئيسي الذي يمكن أن تقوم به الرابطة في الحفاظ على سيادة تيمور الشرقية وسلامة أراضيها[١٨٨].

وأكد ممثل إندونيسيا أن حكومته ما زالت ملتزمة تماما بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها فيما يتعلق بالاتفاقات الدولية الخاصة بتيمور الشرقية، وأنها ستواصل بذل الجهود لحل المسائل المتبقية وإقامة علاقات مثمرة مع زعماء تيمور الشرقية. غير أنه انتقد في نفس الوقت تقرير الأمين العام لتبريره ضرورة الاحتفاظ بوجود قوي في تيمور الشرقية بزعمه عدم قدرة حكومة إندونيسيا على اتخاذ إجراءات؛

(١٨٢) S/PV.4351 (Resumption 1)، الصفحة ٢٤.

(١٨٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢٦.

(١٨٤) S/PV.4351، الصفحة ١٨ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٢٤ (جامايكا)؛ والصفحة ٢٦ (فرنسا).

(١٨٥) المرجع نفسه، الصفحة ٢٦.

(١٨٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٨ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٢٥ (جامايكا)؛ والصفحة ٢٧ (فرنسا)؛ و S/PV.4351 (Resumption 1)، الصفحة ٤ (أيرلندا)؛ والصفحة ١٣ (استراليا)؛ والصفحة ١٥ (بلجيكا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحة ٢٢ (نيوزيلندا).

(١٨٧) S/PV.4351 (Resumption 1)، الصفحة ٤.

(١٨٨) S/PV.4351، الصفحة ١٧ (سنغافورة)؛ والصفحة ٢٠ (بنغلاديش)؛ والصفحة ٢٧ (فرنسا).

وعدم اعترافه بأن النجاح في عملية نزع السلاح قد انعكس في عدم وقوع حوادث مسلحة خطيرة تسبب إصابات بليغة؛ واحتوائه على ادعاءات لا أساس لها فيما يتعلق بأنشطة الميليشيات. وكرر تأكيد التزام حكومته بإقرار العدالة والمصالحة، وكذلك استعدادها لمناقشة أي اقتراحات تؤدي إلى شكل مجدٍ لوجود الأمم المتحدة بعد استقلال تيمور الشرقية[١٨٩].

وفي الجلسة ٤٣٦٧[١٩٠] المعقودة في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، التي استمع فيها المجلس إلى إحاطة من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، أدلى ببيانات كل أعضاء المجلس، وممثلو استراليا وبلجيكا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)[١٩١] واليابان ونيوزيلندا والبرتغال[١٩٢].

وأفاد وكيل الأمين العام أن انتخابات الجمعية التأسيسية قد أجريت بصورة منظمة وسلمية، وتوفرت فيها معايير الانتخابات الحرة النزيهة، طبقا للجنة الانتخابية المستقلة. وأضاف أن ٩١ في المائة من الناخبين قد شاركوا في الاقتراع، ولم تتحقق المخاوف من تعرض الناخبين للترويع. وأشار وكيل الأمين العام إلى أن النتائج المصدق عليها أظهرت أن جبهة فريتيلين[١٩٣] قد حصلت على ٥٥ مقعدا من بين ٨٨ مقعدا (بنسبة ٥٧,٤ في المائة)، وهو ما يقل بخمسة مقاعد عن الأغلبية اللازمة لإجازة الدستور؛ وتمكن ١٢ حزبا من بين ١٦ حزبا مسجلا من نيل التمثيل في الجمعية؛ وشكلت النساء ما يصل إلى ٢٧ في المائة من الأعضاء. وأوضح أن بعض اللاجئين قد أرجأوا عودتهم إلى تيمور الشرقية خوفا من اندلاع أعمال عنف أثناء الانتخابات، وأفاد أن ترتيبات تجري لتسهيل مواصلة عودة اللاجئين. أشار إلى أن بعثة التقييم الأمني المشتركة بين الوكالات انتهت إلى أنه يمكن تخفيض المرحلة الأمنية من المستوى الخامس إلى الرابع في جميع مقاطعات تيمور الغربية، باستثناء واحدة منها، عقب توقيع مذكرة تفاهم بين حكومة إندونيسيا والأمم المتحدة تحدد الترتيبات الأمنية اللازمة لأفراد الأمم المتحدة[١٩٤].

ورحب المتكلمون بإجراء الانتخابات بصورة سلمية وحرة ونزيهة وبارتفاع معدل الإقبال على الاقتراع. وأعربوا عن أملهم في احترام نتائج الانتخابات، وأن تتقيد الأحزاب بالتزاماتها بموجب ميثاق الوحدة الوطنية وتعمل معا على صياغة دستور جديد لتيمور الشرقية. وأشاد ممثل الولايات المتحدة بقادة جبهة فريتيلين لالتزامهم بتبني نهج شامل قائم على التوافق في صياغة دستور حديث، وشاركه في ذلك

(١٨٩) S/PV.4351 (Resumption 1)، الصفحات ٢٣ إلى ٢٥.

(١٩٠) في الجلسة ٤٣٥٨ المعقودة كجلسة خاصة في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠١، استمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، الذي عرض تفاصيل ترتيبات الانتخابات. ودُعي للمشاركة ممثلو الأرجنتين، واستراليا، وألمانيا، وإندونيسيا، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وجمهورية كوريا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، وكندا، والمكسيك، وناميبيا، ونيوزيلندا، وهولندا، واليابان. وشدد أعضاء المجلس، وكذلك ممثل بلجيكا، على أهمية إجراء الانتخابات المقررة في يوم ٣٠ آب/أغسطس بصورة سلمية. وأعربوا عن اعتقادهم أن وجود عملية ديمقراطية سلمية سيكون خطوة أولى كبيرة نحو استقلال تيمور الشرقية وسط العملية المعقدة لإحلال الاستقرار في تيمور الشرقية. وشجع المتكلمون على نشر روح السلام والديمقراطية والتسامح طوال العملية الانتخابية وما بعدها، وشاركوا الأمين العام دعمه للجهود البطولية التي يبذلها شعب تيمور الشرقية، وحثه على الإقبال على الاقتراع بصورة كبيرة.

(١٩١) انضم إلى البيان كل من إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، وهنغاريا.

(١٩٢) دُعي ممثلا إندونيسيا وشيلي إلى المشاركة في الجلسة، ولكنهما لم يدليا ببيانات.

(١٩٣) جبهة التحرير الوطنية لتيمور الشرقية.

(١٩٤) S/PV.4367، الصفحات ٢ إلى ٦.

ممثلا كولومبيا والبرتغال[١٩٥]. وشجع ممثل النرويج الإدارة الانتقالية على أن تعدل طرق عملها لكي تستجيب للهيئة المنتخبة ديمقراطيا[١٩٦]. وبالمثل، أعرب ممثل أوكرانيا عن اعتقاده أن الإدارة الانتقالية يجب أن تولي اهتماما خاصا لتوفير المساعدة ذات الصلة إلى أعضاء الجمعية المنتخبين حديثا، وذلك إعدادا لهم لممارسة الحكم الرشيد[١٩٧].

كما أكد المتكلمون على أهمية علاقات حسن الجوار بين إندونيسيا وتيمور الشرقية. وفي ذلك السياق، رحب كثير من الممثلين بما أبدته حكومة إندونيسيا من تعاون خلال فترة الانتخابات[١٩٨]. وأعرب ممثل الولايات المتحدة عن أمله في أن يشجع إجراء الانتخابات بصورة سلمية على عودة مزيد من اللاجئين من تيمور الغربية[١٩٩].

وكرر المتكلمون أيضا التأكيد على تأييدهم لوجود دولي كبير في تيمور الشرقية بعد الاستقلال، وأكدوا على ضرورة البدء في التخطيط للبعثة التي ستخلف الإدارة الانتقالية، وقالوا إنهم يتطلعون إلى تلقي تقرير الأمين العام عن ترتيبات تلك البعثة. وشدد ممثل المملكة المتحدة على ضرورة تخطيط ذلك بصورة سليمة، والقيام به بصورة شاملة وبروح تقرير الإبراهيمي[٢٠٠].

(١٩٥) المرجع نفسه، الصفحة ٨ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١٤ (كولومبيا)؛ والصفحة ٢٠ (البرتغال).

(١٩٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

(١٩٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

(١٩٨) المرجع نفسه، الصفحة ٧ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٩ (أيرلندا)؛ والصفحة ١٠ (تونس)؛ والصفحة ١٢ (بنغلاديش)؛ والصفحة ١٣ (مالي)؛ والصفحة ١٥ (موريشيوس وأوكرانيا)؛ والصفحة ١٦ (الصين)؛ والصفحة ١٧ (فرنسا).

(١٩٩) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(٢٠٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و٧. للإطلاع على تقرير الإبراهيمي (تقرير فريق الأمم المتحدة المعني بعمليات حفظ السلام)، انظر S/2000/809.

وفي الجلسة ٤٣٦٨ المعقودة في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أدلى الرئيس (فرنسا) ببيان بالنيابة عن المجلس[٢٠١]، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يرحب ترحيبا حارا بإجراء انتخابات الجمعية التأسيسية الأولى لتيمور الشرقية، الذي تم بنجاح في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١، ولا سيما إجراء الانتخابات على نحو منظم وسلمي، والارتفاع البالغ لنسبة المشاركين في الاقتراع، مما يدل على رغبة شعب تيمور الشرقية في إقامة ديمقراطية تقوم على المشاركة الكاملة؛

يعرب عن تقديره لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية التي يسَّرت لعملية الانتخابات أن تكون سلسة وتمثيلية؛

يكرر تأكيد أهمية كفالة وجود دولي كبير في تيمور الشرقية في فترة ما بعد الاستقلال؛

يتطلع قُدما إلى تلقي تقرير الأمين العام في شهر تشرين الأول/أكتوبر عن الفترة الانتقالية وفترة ما بعد الاستقلال.

المقرر المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (الجلسة ٤٤٠٤): بيان من الرئيس

في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، قدم الأمين العام تقريرا عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية[٢٠٢]، عرض فيه تقييما للتقدم المحرز في تنفيذ ولاية الإدارة الانتقالية، وتوصيات بشأن بعثة تخلف الإدارة الانتقالية بعد الاستقلال. وأفاد أن الجمعية التأسيسية قد بدأت في صياغة الدستور، وتم تعيين الحكومة الانتقالية الثانية. وعرض التقدم المحرز في إقامة إدارة عامة فعالة في تيمور الشرقية، فضلا عن تطوير اقتصاد وبنية أساسية مستدامين. ولاحظ أنه في حين تراجع نشاط الميليشيات، فإن معدلات التجارة غير المشروعة عبر الحدود والسرقات أخذت في الازدياد، كما استمرت أنباء عن حملات للتضليل والترويع في مخيمات اللاجئين. ولمعالجة مسائل الأمن عبر الحدود، وقعت الإدارة الانتقالية مع القوات المسلحة

(٢٠١) S/PRST/2001/23.

(٢٠٢) S/2001/983 و Corr.1، المقدم عملا بالقرار ١٣٣٨ (٢٠٠١).

الإندونيسية اتفاقا للترتيبات التقنية لتشجيع تقاسم المعلومات والتنسيق فيما بينهما.

ولاحظ الأمين العام أنه في حين كانت تيمور الشرقية تحرز تقدما في مجالي العدالة والمصالحة، فإن إندونيسيا لم تنفذ بعد مذكرة التفاهم بشأن التعاون في المسائل القانونية والقضائية والمتعلقة بحقوق الإنسان. ورأى أنه رغم توسيع الولاية القضائية للمحكمة المخصصة لحقوق الإنسان، فإنها ظلت محدودة إلى حد بعيد.

وفيما يتعلق بتكوين بعثة الأمم المتحدة، أفاد الأمين العام أنه سيتم في الشهور السابقة على الاستقلال خفض العناصر الشرطي والعسكري والمدني في الإدارة الانتقالية. وعقب الاستقلال، ستحل محل الإدارة الانتقالية بعثة متكاملة لحفظ السلام تتألف من عنصر عسكري وشرطة مدنية وعنصر مدني. وستركز البعثة على توفير الأمن؛ وتدريب موظفي الخدمة المدنية وضباط الشرطة المدنية في تيمور الشرقية وإسداء المشورة لهم؛ والاضطلاع بالمهام الرئيسية في هياكل الإدارة والحكومة، حتى يتوفر ما يكفي من القدرات المحلية والموارد البشرية المتطورة. وشدد الأمين العام على ضرورة نقل المسؤوليات تدريجيا إلى شعب تيمور الشرقية على مدى عامين عقب الاستقلال.

وفي الجلسة ٤٤٠٣ المعقودة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المذكور أعلاه[٢٠٢]. واستمع المجلس إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام في تيمور الشرقية؛ ورئيس وزراء الحكومة الانتقالية الثانية لتيمور الشرقية؛ ونائب الرئيس للشؤون الخارجية وشؤون الأمم المتحدة في البنك الدولي؛ والمدير المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالإضافة إلى ذلك، أدلى ببيانات كل أعضاء المجلس[٢٠٣]، وممثلو استراليا وبلجيكا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)[٢٠٤] والبرازيل وبروني دار السلام وكمبوديا وفيجي وإندونيسيا واليابان وماليزيا والمكسيك وموزامبيق ونيوزيلندا وبابوا غينيا الجديدة والفلبين والبرتغال وجمهورية كوريا وتايلند.

ووجه الرئيس (أيرلندا) الانتباه إلى رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ من الأمين العام، يحيل بها رسالة من رئيس الجمعية التأسيسية لتيمور الشرقية[٢٠٥].

وقال الممثل الخاص للأمين العام إنه بعد إنشاء الجمعية التأسيسية، أصبحت الإدارة الانتقالية بعثة تعمل على دعم الحكومة. وأعرب عن أمله في أن يوافق المجلس على أن يكون تاريخ ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ هو موعد استقلال تيمور الشرقية. ورأى أن تلك الأيام الـ ٢٠٠ السابقة على ذلك التاريخ تتسم بأهمية بالغة في الإعداد للاستقلال. وأشار إلى أن إحدى المهام الرئيسية تتمثل في كفالة الانتقال السلس إلى وضع ميزانية وطنية تختلف بدرجة كبيرة عن الميزانية المعمول بها في إطار الإدارة الانتقالية. وعلاوة على ذلك، أشار إلى أنه بينما تم إحراز تقدم كبير في عملية نقل الوظائف الحكومية إلى أبناء تيمور الشرقية، فإنه سيلزم توفير مساعدة إضافية بعد الاستقلال لإكمال تلك العملية. وتوخيا لذلك، فقد ركز إحاطته على تفاصيل العناصر المالية والأمنية والعسكرية والمدنية للبعثة المقترح أن تخلف الإدارة الانتقالية في فترة ما بعد الاستقلال، مؤكدا أن أمن الدولة الجديدة سيكون واحدا من أهم عناصر البعثة الجديدة. ولاحظ أنه عند إتمام الاستقلال، سيظل الأمن الداخلي يمثل المسؤولية الأولية للشرطة المدنية الدولية، التي سيُخفض حجمها بنسبة

(٢٠٣) كانت أيرلندا ممثلة بوزير خارجيتها.

(٢٠٤) انضم إلى البيان كل من إستونيا، وأيسلندا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، وهنغاريا.

(٢٠٥) لم تصدر كوثيقة من وثائق المجلس.

٢٥ في المائة عند الاستقلال. ومع نمو قدرات الشرطة الوطنية، سيجري تخفيض حجم العنصر الدولي. وأعلن اعتزامه تخفيض العنصر العسكري في الإدارة الانتقالية بنسبة ٤٤ في المائة، مع الاستمرار في كفالة فعالية أمن الحدود، لحين اكتمال إنشاء وتدريب قوة دفاع تيمور الشرقية.

وانتقل إلى العنصر المدني المقترح في البعثة الخلف، فأشار إلى أنها ستشمل عنصرا لحقوق الإنسان، فضلا عن وحدة للجرائم الخطيرة، بغرض معالجة الجرائم التي ارتكبت في عام ١٩٩٩. وكما هو محدد في التقرير، أشار إلى الجهود التي تبذلها الحكومة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتحديد احتياجات كافة الوزارات من الموارد البشرية. وقد أوضحت تلك العملية أن هناك حاجة إلى ما مجموعه ٣٠٠ منصب، وخاصة في المجالات المتعلقة بالتنمية البشرية والحد من الفقر. ومن بين تلك الوظائف الثلاثمائة، تم تحديد قرابة ١٠٠ وظيفة أساسية باعتبارها تتسم بأهمية حاسمة بالنسبة لاستمرار الحكومة ككل واستقرارها السياسي، ونظرا لاعتمادها على الخبرة الفنية الدولية في مجالات المالية والنظم القضائية والقانونية والخدمات الأساسية للبنية التحتية والنظم الأساسية التنظيمية والإدارية والنظم اللوجستية المركزية. ونظرا لضرورة تلك الوظائف، فقد شدد الممثل الخاص على الحاجة لتمويلها من الأنصبة المقررة لفترة محددة[٢٠٦].

وأكد رئيس وزراء الحكومة الانتقالية الثانية لتيمور الشرقية أنه رغم ما أنجزته الإدارة الانتقالية، فإن ولايتها لم تكن قد أنجزت بالكامل بعد. وأوضح أن الأولوية بالنسبة لتيمور الشرقية تتمثل في مواصلة عملية بناء المؤسسات بحيث يتسنى للإدارة الانتقالية نقل مهامها الإدارية إلى الحوكمة المستقلة بصورة فعالة ومنظمة. وطلب إلى المجلس أن يواصل دعم ذلك الانتقال إلى ما بعد الاستقلال. ورأى أنه في ضوء تجارب البلدان الأخرى التي مرت بأوضاع مماثلة، ينبغي ضمان تلك المساعدة للبعثة الخلف من خلال أنصبة مقررة إلزامية. كما يجب أن تواصل الحكومة التماس الحصول على المساعدة للوفاء باحتياجاتها من المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف، ومن سائر الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة[٢٠٧].

وأكد نائب الرئيس للشؤون الخارجية وشؤون الأمم المتحدة في البنك الدولي أن بناء المؤسسات والقدرات البشرية سيتطلب إتباع نهج استراتيجي والتنسيق بين المنظمات المانحة المتعددة. وأشار كذلك إلى أن عددا كبيرا من الوظائف المدنية المقترحة في البعثة الخلف تدخل في قطاع المالية، وتتسم بأهمية بالغة لتجنب خطر انهيار الخدمات الحكومية في الفترة التي تعقب الاستقلال مباشرة. غير أنه أشار إلى أن الصندوق الموحد الذي تديره الإدارة الانتقالية والصندوق الاستئماني لتيمور الشرقية الذي تديره المؤسسة الإنمائية الدولية يعانيان مجتمعين من فجوة كبيرة في التمويل، وستستمر صعوبات التمويل إلى ما بعد الاستقلال، حتى تتحقق عوائد كبيرة من إنتاج النفط والغاز من بحر تيمور.وأوضح أن الاجتماع المقبل للمانحين، المقرر عقده في أوسلو في كانون الأول/ديسمبر، سيسعى إلى توفير منطلق لبدء مناقشات للمانحين حول البرنامج المتوسط الأجل لدعم تيمور الشرقية بعد الاستقلال[٢٠٨].

وعرض المدير المشارك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتفصيل الدراسة التقنية التي اضطلع بها البرنامج الإنمائي للاحتياجات من الموارد البشرية في الأجلين القصير والمتوسط. وقال إن وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لا تمتلك إلا قدرا محدودا من الموارد الخاصة بها،

(٢٠٦) S/PV.4403، الصفحات ٣ إلى ١٠.

(٢٠٧) المرجع نفسه، الصفحات ١٠ إلى ١٥.

(٢٠٨) المرجع نفسه، الصفحات ١٥ إلى ١٧.

ولذلك سيتعين على تيمور الشرقية أن تعتمد على تبرعات إضافية من المانحين الثنائيين وغيرهم. وأعرب عن أمله في أن يجد المجلس وسيلة لضمان أن تتمكن الأمم المتحدة من انجاز مهمتها في تيمور الشرقية، وأكد مجددا التزام البرنامج الإنمائي بإكمال تلك الجهود من خلال تنفيذ البرامج الرامية إلى تطوير الخدمة المدنية الكاملة وبناء القدرات في الأجل الطويل[٢٠٩].

وأيد المتكلمون تقرير الأمين العام وتوصياته. ومع إشادتهم بالتقدم الذي أحرزته الإدارة الانتقالية على مدار السنتين السابقتين، أعربوا عن موافقتهم على أن دور الإدارة الانتقالية، الذي أسنده لها القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩)، لم يكن ليكتمل عند الاستقلال. وبناء عليه، فقد أكدوا على ضرورة كفالة وجود دولي في تيمور الشرقية في فترة ما بعد انتقال السلطة السياسية. وحذر معظم المتكلمين من الانسحاب السابق لأوانه، ودعوا إلى وضع إستراتيجية خروج تتوقف على تطور القدرة المحلية في ميادين الأمن، والقانون والنظام، والعدالة، والحكم، والخدمات العامة.

وأعرب معظم المتكلمين عن تأييدهم للتوصيات الواردة في التقرير، واقترحوا إنشاء بعثة خلف تابعة للأمم المتحدة تأخذ شكل عملية متكاملة لحفظ السلام بتكليف من المجلس. ورأى عدة ممثلين أن تأييد المجلس الواضح لتوصيات الأمين العام عامل هام في كفالة الانتقال السلس إلى الاستقلال[٢١٠]. وأكد ممثل الاتحاد الروسي أن التقرير يوفر خطوة أولى طيبة، غير أنه دعا إلى تقديم توصيات موضعية أكثر تفصيلا[٢١١]. وبالمثل، أعرب ممثل اليابان عن أمله في تقديم خطة أكثر تفصيلا للبعثة المقبلة، وحث المجلس على أن يوفر في موعد مبكر دلالة واضحة فيما يخص الوجود المستمر للأمم المتحدة[٢١٢].

وفيما يتعلق بالعنصر المدني للبعثة الخلف، أيد معظم المتكلمين التوصية الخاصة بتمويل الوظائف الـ ١٠٠ الأساسية من الأنصبة المقررة. وأعرب ممثل المملكة المتحدة عن أمله في أن تُستخدم الأنصبة المقررة لتمويل تلك الوظائف الأساسية على نحو سليم، وألا يؤدي ذلك إلى إحباط الآخرين من التطوع لتقديم مساهمات إلى تيمور الشرقية في مرحلة ما بعد الاستقلال. ورأى أن من مصلحة الجميع أن تُتبع طرق أكثر تقليدية للمساعدة الإنمائية حالما يمكن استدامة ذلك، لا قبله[٢١٣].

وأكد كثير من المتكلمين على ضرورة مواصلة دعم المسائل الخاصة بالقضاء وحقوق الإنسان في البعثة الخلف. كما رحبوا بإنشاء لجنة تقصي الحقائق والاستقبال والمصالحة، وكذلك بقرار حكومة إندونيسيا بتوسيع الولاية القضائية للمحكمة المخصصة لحقوق الإنسان. وسلط عدة ممثلين الضوء على ضرورة محاكمة مرتكبي جرائم الحرب وغيرها من الأعمال الفظيعة حفاظا على القانون والنظام، ومكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب، وتشجيع المصالحة[٢١٤]. وحث ممثل النرويج المجلس على تجديد التزامه بتقديم المسؤولين عن الجرائم الجسيمة المرتكبة في عام ١٩٩٩ إلى العدالة[٢١٥]. وأعرب ممثلا جامايكا وبلجيكا (وتحدث الأخير بالنيابة عن

(٢٠٩) المرجع نفسه، الصفحات ١٧ إلى ١٩.

(٢١٠) S/PV.4403 (Resumption 1)، الصفحة ١٣ (استراليا)؛ والصفحة ١٨ (البرازيل)؛ والصفحة ٢٤ (ماليزيا)؛ والصفحة ٣١ (نيوزيلندا).

(٢١١) S/PV.4403، الصفحتان ٢٨ و ٢٩.

(٢١٢) S/PV.4403 (Resumption 1)، الصفحة ١١.

(٢١٣) S/PV.4403، الصفحة ٣٣.

(٢١٤) المرجع نفسه، الصفحة ٢٥ (جامايكا)؛ والصفحة ٣٣ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٣٧ (كولومبيا)؛ وS/PV.4403 (Resumption 1)، الصفحة ٨ (بلجيكا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحة ١٠ (البرتغال).

(٢١٥) S/PV.4403، الصفحة ٣٦.

الاتحاد الأوروبي) عن أملهما في أن تقوم المحكمة العليا الإندونيسية باستعراض الأحكام التي صدرت بشأن مقتل ثلاثة من موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[٢١٦].

وتأكيدا لأهمية علاقات حسن الجوار بين تيمور الشرقية وإندونيسيا، رحب المتكلمون بالاتصالات غير الرسمية رفيعة المستوى بين البلدين الجارين. كما أعربوا عن قلقهم إزاء الأنباء التي تواترت بشأن أنشطة الميليشيات في تيمور الغربية، غير أنهم رحبوا بعدد اللاجئين العائدين إلى تيمور الشرقية. وشدد العديد من الممثلين على أهمية التعجيل بتوقيع مذكرة تفاهم بين الأمم المتحدة وحكومة إندونيسيا، بما يسمح بعودة وكالات الإغاثة الإنسانية إلى تيمور الغربية[٢١٧].

وشدد ممثل إندونيسيا على أهمية تعزيز العلاقات مع تيمور الشرقية، وقال إنه يتطلع إلى عقد اجتماع ثنائي في المستقبل القريب لبحث سبل حل المسائل المعلقة وإرساء أساس سليم للعلاقات مستقبلا. وأشار إلى أن أحد التطورات الايجابية كان يتمثل في التوقيع مؤخرا على اتفاق ثنائي بشأن تحريد حدودهما من السلاح. كما أشار إلى ما تبذله حكومته من جهود لإعادة اللاجئين إلى ديارهم، وتوسيع الولاية القضائية للمحكمة المخصصة لحقوق الإنسان، وحل سائر المسائل المعلقة[٢١٨].

(٢١٦) المرجع نفسه، الصفحة ٢٥ (جامايكا)؛ و S/PV.4403 (Resumption 1)، الصفحة ٨ (بلجيكا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي).

(٢١٧) المرجع نفسه، الصفحة ٢٤ (جامايكا)؛ و S/PV.4403 (Resumption 1)، الصفحة ٨ (بلجيكا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحة ١٩ (البرازيل)؛ والصفحة ٢٢ (جمهورية كوريا).

(٢١٨) S/PV.4403 (Resumption 1)، الصفحتان ٢٦ و ٢٧.

وأكد غالبية المتكلمين على ضرورة المشاركة المتزامنة للمانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف والتنسيق فيما بينهم بما يكفل فعالية وتماسك الدعم المقدم إلى تيمور الشرقية، في الوقت الذي يتواصل فيه تحول التركيز من حفظ السلام إلى بناء السلام، والإعداد للانتقال السلس إلى المساعدة الإنمائية الأكثر تقليدية. وشدد ممثلا المملكة المتحدة والولايات المتحدة على الطابع المتفرد لحالة تيمور الشرقية كسبب للجوء مؤقتا إلى التمويل من الأنصبة المقررة[٢١٩].

وفي الجلسة ٤٤٠٤ المعقودة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، التي واصل فيها المجلس نظره في تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١[٢٢٠]، أدلى الرئيس (أيرلندا)[٢٢١] ببيان بالنيابة عن المجلس[٢٢٢]، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يرحب بما أحرز من تقدم سياسي حتى اليوم نحو إنشاء دولة مستقلة في تيمور الشرقية، **ويؤيد** توصية الجمعية التأسيسية الداعية إلى إعلان الاستقلال في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢؛

يتفق مع الأمين العام في تقديره أن على الأمم المتحدة أن تواصل عملها في تيمور الشرقية، ووجوب تمديد الإدارة الانتقالية حتى الاستقلال؛

يؤيد توصيات الأمين العام الداعية لاستمرار بعثة متكاملة تابعة للأمم المتحدة تكون مخفضة الحجم في فترة ما بعد الاستقلال، وأن تكون برئاسة ممثل خاص للأمين العام وتضم عنصرا عسكريا وعنصرا من الشرطة المدنية وعنصرا مدنيا؛

يتطلع إلى تلقي المعلومات عن الآثار المالية التي ستترتب على إنشاء بعثة المتابعة وإلى تلقي تقييم مفصّل عن اقتسام المسؤوليات فيها.

(٢١٩) S/PV.4403، الصفحة ٣٢ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٣٤ (الولايات المتحدة).

(٢٢٠) S/2001/983 و Corr.1.

(٢٢١) كانت أيرلندا ممثل بوزير خارجيتها.

(٢٢٢) S/PRST/2001/32.

المقرر المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٤٦٣): القرار ١٣٩٢ (٢٠٠٢)

في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، قدم الأمين العام تقريرا عن الإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية[٢٢٣]، ابلغ فيه المجلس بالتقدم المحرز في إنشاء الإدارة العامة، وتحسين الحالة الأمنية، وتنفيذ السياسات الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومع ملاحظة تمديد عملية استعراض مشروع الدستور بخمسة أسابيع بعد الموعد النهائي المحدد أصلا بـ ٩٠ يوما، أوضح أن النص المطروح يتضمن إنشاء دولة ديمقراطية موحدة، مع أجهزة نيابية منتخبة من خلال الاقتراع العام المباشر. وتُجرى الانتخابات الرئاسية في نيسان/أبريل ٢٠٠٢؛ ورغم ما تردد من دعوات لإجراء انتخابات تشريعية جديدة، فإن الجمعية التأسيسية كانت تنظر في تحويل نفسها إلى هيئة تشريعية، على النحو المتوخى. كما تواصل إحراز تقدم في العلاقات الثنائية بين تيمور الشرقية وإندونيسيا، واتخذت خطوات رسمية لانضمام تيمور الشرقية، عند استقلالها، إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ومع ملاحظة قلة ظهور الميليشيات، حذر الأمين العام من أن الميليشيات الأكثر تشددا قد تظل تشكل تهديدا لتيمور الشرقية في الأجل الطويل. وعلاوة على ذلك، فإن الأسواق غير المشروعة التي تعمل بالقرب من الحدود تثير قلقا متزايدا. وأفاد أنه على الرغم من استمرار حملات التضليل والترويع في مخيمات اللاجئين، فإن معدلات عودة اللاجئين أخذت تتسارع. وأوضح أنه بينما كان يجري بذل الجهود لتشجيع المصالحة وإقرار العدالة في تيمور الشرقية، فإن السلطات الإندونيسية لم تكن قد تجاوبت بعد مع الطلبات الموجهة إليها بموجب مذكرة التفاهم بشأن التعاون في المسائل القانونية والقضائية والمتعلقة بحقوق الإنسان.

وكرر الأمين العام التأكيد على أن بلوغ الأهداف التي حددها المجلس يتطلب استمرار وجود عملية لحفظ السلام بعد الاستقلال. ورأى أن سلاسة إتمام الانتقال تقتضي الخفض التدريجي للموظفين الدوليين؛ وإدماج الخدمات الأساسية المشتركة في الحكومة ونقل أصول الأمم المتحدة إليها؛ ونقل بعض مهام الحكم المتبقية من الإدارة الانتقالية؛ وتطوير الأجهزة التشريعية والإجرائية اللازمة؛ وتوظيف مستشارين مدنيين في حكومة ما بعد الاستقلال. وأشار إلى أن خفض القوات والموظفين المدنيين يجري كما هو مقرر، وأن التخطيط للبعثة الخلف مستمر. وأوصى في الوقت ذاته بأن يمدد المجلس الولاية الحالية للإدارة الانتقالية حتى تاريخ الاستقلال.

وفي الجلسة ٤٤٦٢ المعقودة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المذكور أعلاه[٢٢٣]. واستمع المجلس إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام في تيمور الشرقية. وأدلى ببيانات كل أعضاء المجلس[٢٢٤]، وممثلو استراليا[٢٢٥] وبنغلاديش والبرازيل وفيجي واليابان وإندونيسيا ونيوزيلندا والفلبين والبرتغال وجمهورية كوريا وأسبانيا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)[٢٢٦] ، والسيد خوسيه راموس – هورتا، الوزير الأول للشؤون الخارجية والتعاون في تيمور الشرقية.

وعرض الممثل الخاص للأمين العام أخر المعلومات عن التحضيرات ليوم الاستقلال في تيمور الشرقية، المقرر يوم ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، وسلط الضوء على التقدم الذي

(٢٢٣) S/2002/80 وCorr.1، المقدم عملا بالقرار ١٣٣٨ (٢٠٠١).

(٢٢٤) كانت أيرلندا ممثلة بوزير الدولة للشؤون الخارجية.

(٢٢٥) كانت استراليا ممثلة برئيس وزرائها.

(٢٢٦) انضم إلى البيان كل من إستونيا، وأيسلندا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، وهنغاريا.

أحرزته الجمعية التأسيسية في استعراض وإقرار الجانب الأعظم من مشروع الدستور. وابلغ المجلس بقراره الموافقة على طلب بتمديد عملية التشاور حتى ٩ آذار/مارس. كما أشار إلى أن شعب تيمور الشرقية سيتوجه في ١٤ نيسان/أبريل إلى صناديق الاقتراع لانتخاب أول رئيس لهم في انتخابات يتولى أبناء تيمور الشرقية دورا رئيسيا في إجرائها. وتقرر أن يتم تنصيب الرئيس المنتخب الجديد يوم الاستقلال.

وانتقل الممثل الخاص إلى مسألة علاقات تيمور الشرقية مع جيرانها في المنطقة، فوجه الانتباه إلى ما حدث من تقدم إيجابي في تدعيم العلاقات بين تيمور الشرقية وإندونيسيا، وفي حل المسائل المعلقة. وقال إن تيمور الشرقية وإندونيسيا ستعقدان محادثات رفيعة المستوى في نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٢، تعقبها محادثات ثلاثية عندما تنضم إليهما استراليا.

وأشار كذلك إلى أن الحالة الأمنية ظلت مستقرة: فدائرة الشرطة الوطنية تتطور بصورة جيدة بتوجيه من الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، كما تم إحراز تقدم في إنشاء قوة دفاع تيمور الشرقية. غير أنه سيظل يلزم توفير شرطة مدنية ووجود عسكري دوليين حتى يتحقق تقدم كبير في تطوير المؤسستين على حد سواء.

وفيما يتعلق بمسألة المصالحة الوطنية، أفاد الممثل الخاص أن سبعة مفوضين وطنيين في لجنة الاستقبال وتقصي الحقائق والمصالحة قد أدوا اليمين أمامه. ووجه الانتباه إلى هشاشة نظام العدالة الوليد والحاجة القائمة للدعم الدولي المستمر من أجل تطويره في فترة ما بعد الاستقلال. كما عرض التطورات التي استجدت في إندونيسيا في ذلك الصدد، فيما يتصل بالمحكمة المخصصة لحقوق الإنسان، وبالمحكمة العليا، وبالتقدم الذي تحقق في التحقيقات. وتوضيحا للتقدم المحرز في عدد من مخيمات اللاجئين والجهود المبذولة لتشجيع ما يصل إلى ٦٠ ٠٠٠ لاجئ ما زالوا في تيمور الغربية على العودة إلى قبل الاستقلال، أشار إلى أن الخوف من حملات الترويع ما زال يعوق عودة اللاجئين، إضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تمثل رادعا كبيرا أيضا في هذا المجال.

وأعرب الممثل الخاص عن أمله في أن ينظر المجلس في إطار البعثة الخلف، الوارد في تقرير الأمين العام[٢٢٧]، وأن يوافق عليه. وأوضح أن الأنشطة المدنية للبعثة ستتركز على مهام أساسية في الإدارة المدنية، وستقدم المساعدة للتحقيقات في الجرائم الجسيمة وفي تعميم مراعاة حقوق الإنسان. وفيما يتعلق بعنصر الشرطة، فإن مفوض الشرطة الدولية سيتولى بصورة غير مسبوقة القيادة العامة لشرطة تيمور الشرقية وللشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، وذلك لكفالة تنسيق الاستجابة الشرطية في الميدان. وقال إن من المتوقع أن يكتمل تسليم أنشطة الشرطة تدريجيا إلى دائرة شرطة تيمور الشرقية بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وبالمثل، سيتم في الوقت المناسب تسليم المسؤوليات من العنصر العسكري إلى قوة دفاع تيمور الشرقية، كما كان يجري بذل جهود للتوصل إلى اتفاق بشأن العلاقة بين الجانبين. وأضاف أنه سيجري تخفيض العنصر العسكري، المسؤول عن الأمن الخارجي وسلامة أراضي الدولة، بالتوازي مع إنشاء نظم لمراقبة الحدود. وفي الوقت نفسه، أفاد عن عملية مستمرة لخفض حجم الإدارة الانتقالية بنسبة ٧٥ في المائة قبل الاستقلال، وإن كان قد أكد على ضرورة تخفيف الصدمة الناجمة عن إنهاء الإدارة الانتقالية والشروع في بعثة أصغر حجما بدرجة أكبر. وفي الختام، أعرب عن أمله في أن يوافق المجلس على اقتراح الأمين

(٢٢٧) S/2002/80 وCorr.1، المرفق.

العام بتمديد ولاية الإدارة الانتقالية حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢[٢٢٨].

وأثنى المتكلمون على عمل الجمعية التأسيسية في صياغة دستور لتيمور الشرقية المستقلة، وأعربوا عن أملهم في أن يستند الدستور النهائي إلى أوسع مشاورات شعبية ممكنة. كما رحبوا بالإعلان المتعلق بموعد الانتخابات الرئاسية، وكذلك بالدور الذي سيتولاه أبناء تيمور الشرقية فيها. وحثوا جميع الأطراف على القيام بحملاتها الانتخابية بصورة سلمية وشفافة. ووجه ممثل أسبانيا، متكلما بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، الانتباه إلى حوادث العنف السياسي، وأكد على أهمية وجود القنوات المناسبة للتعبير عن المعارضة واختلاف الآراء السياسية[٢٢٩].

وأعرب كثير من الممثلين عن أملهم في أن تعمل تيمور الشرقية على تحسين علاقاتهما وحل المسائل المعلقة بينهما، بما في ذلك تعيين الحدود والتعاون في تقديم المسؤولين عن ارتكاب جرائم جسيمة إلى العدالة. وأكد ممثل إندونيسيا مجددا التزام حكومته ودعمها لتيمور الشرقية، واستعدادها لاستكشاف سبل لحل المسائل المعلقة وغيرها من المسائل ذات الاهتمام الأوسع للجانبين[٢٣٠].

وبالنظر لعدد اللاجئين الذين كانوا ما يزالون في تيمور الغربية، دعا ممثل المملكة المتحدة، وانضم إليه في ذلك ممثل الكاميرون، كلا من إندونيسيا وتيمور الشرقية إلى انجاز مذكرة التفاهم لتمكين الوكالات الدولية من العودة إلى تيمور الشرقية وتيسير إعادة توطين من تبقى من اللاجئين[٢٣١]. وتكلم ممثل أسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، فقال إنه يجب أن تستمر الجهود المبذولة لتشجيع الاتصالات عبر الحدود، وزيادة الثقة المتبادلة، وحل مشكلة تسديد المعاشات التقاعدية[٢٣٢].

وأشار العديد من المتكلمين إلى استمرار الخطر الذي يشكله عدم الاستقرار، وأكدوا على ضرورة تعزيز المصالحة والعدالة، ورحبوا بالتقدم المحرز في إنشاء لجنة تقصي الحقائق والاستقبال والمصالحة[٢٣٣]. ورحب العديد من الممثلين بإنشاء المحكمة المخصصة لحقوق الإنسان في إندونيسيا، وأعربوا عن أملهم في أن تبدأ المحاكمات في وقت قريب[٢٣٤]. وكرر ممثل أسبانيا التأكيد على الدعوة التي وجهها الاتحاد الأوروبي إلى إندونيسيا للتعجيل بتفعيل المحكمة وتفويضها بالكامل بالولاية على كافة انتهاكات حقوق الإنسان وفقا للمعايير الدولية[٢٣٥].

وأكد ممثل إندونيسيا أهمية المصالحة، ورحب بجلسات الحوار فيما بين مختلف الجماعات من أبناء تيمور الشرقية، وكذلك بالتنسيق الوثيق بين العسكريين الإندونيسيين وقات حفظ السلام. وكرر الإعراب عن تأكيدات حكومته بإقرار العدالة، مشيرا إلى تعيين قضاة للمحكمة المخصصة لحقوق الإنسان، التي كان متوقعا أن تبدأ عملها في الشهر التالي. وفي

(٢٢٨) S/PV.4462، الصفحات ٣ إلى ١١.

(٢٢٩) S/PV.4462 (Resumption 1)، الصفحتان ٢ و ٣.

(٢٣٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٨.

(٢٣١) S/PV.4462، الصفحة ١٤ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٢٧ (الكاميرون).

(٢٣٢) S/PV.4462 (Resumption 1)، الصفحة ٣.

(٢٣٣) S/PV.4462، الصفحة ١٦ (أيرلندا)؛ والصفحتان ٢١ و٢٢ (النرويج)؛ والصفحة ٢٨ (غينيا)؛ والصفحة ٣٤ (موريشيوس)؛ و(Resumption 1) S/PV.4462، الصفحة ٣ (أسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي).

(٢٣٤) S/PV.4462، الصفحتان ٢٣ و٢٤ (المكسيك)؛ والصفحتان ٣٣ و٣٤ (موريشيوس)؛ و(Resumption 1) S/PV.4462، الصفحة ٣ (أسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي).

(٢٣٥) S/PV.4462 (Resumption 1)، الصفحة ٣.

حين أعرب عن احترامه للنظام القضائي في بلده، فقد رحب أيضا بالحكم المنقح الذي أصدرته المحكمة العليا فيما يتصل بمقتل ثلاثة من موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[٢٣٦].

وفي حين وصف معظم المتكلمين الانجازات التي تحققت في تيمور الشرقية بأنها قصة نجاح للأمم المتحدة، فقد اتفقوا على أنه من الأهمية البالغة أن تواصل الأمم المتحدة مسيرتها، وأن تعزز نجاحها من خلال إقامة دولة كفؤة تعتمد على نفسها في تيمور الشرقية. وأشاروا إلى أن بلوغ ذلك الهدف بصورة متراكمة على مدى فترة زمنية محددة سيوفر للأمم المتحدة إستراتيجية خروج جيدة. ووصولا لتلك الغاية، أعربوا عن تأييدهم لتوصيات الأمين العام بتمديد ولاية الإدارة الانتقالية حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، كما أيدوا الإطار المقترح للبعثة الخلف. وقال المتكلمون إنهم يتطلعون إلى تلقي مقترحات أكثر تحديدا كي يتسنى للمجلس أن ينظر في ولاية البعثة الجديدة قبل الاستقلال بمدة كافية. غير أن ممثل الاتحاد الروسي أعرب عن قلقه من عدم تلقي المجلس ''تصور موحد وشامل لمستقبل تقديم المساعدة الدولية''[٢٣٧].

وانتقل العديد من المتكلمين إلى مسألة المساعدة المقدمة إلى تيمور الشرقية بعد الاستقلال، فأشاروا إلى أهمية إشراك طائفة عريضة من المنظمات والوكالات من داخل منظومة الأمم المتحدة، وكذلك من الهياكل الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، وفرادى البلدان المانحة[٢٣٨].

وأكد ممثل الولايات المتحدة على ضرورة مواصلة خفض وجود الأمم المتحدة للوصول إلى هدف عدم تقديم أي دعم مالي لحفظ السلام بحلول منتصف عام ٢٠٠٤، وأعرب عن تأييده لتخفيض عنصري القوات العسكرية وقوة الشرطة التابعة للأمم المتحدة في الفترة التي تسبق الاستقلال[٢٣٩]. وشدد ممثل المكسيك، وأيده في ذلك ممثل فرنسا، على أهمية التشاور مع البلدان المساهمة بقوات حول تكوين الإدارة الانتقالية، قبل وبعد الاستقلال[٢٤٠]. وبالمثل، رأى ممثل الاتحاد الروسي أن تشكيل الوجود الدولي وإطاره الزمني في المستقبل ينبغي تحديده على أساس تحليل الاحتياجات الحقيقية لتيمور الشرقية، وأيضا خطى التطورات على أرض الواقع، مع مراعاة موقف حكومة البلد بصورة كاملة[٢٤١].

ووجه السيد راموس – هورتا الانتباه إلى كثير من التطورات الايجابية في تيمور الشرقية، ومن بينها انخفاض معدلات الجريمة، والتحضير لدائرة الشرطة الوطنية وقوة دفاع تيمور الشرقية، وعودة اللاجئين، والعلاقات الثنائية مع إندونيسيا ومع المنطقة الأوسع، والعدالة والمصالحة، والمفاوضات بشأن الدستور، والتحضيرات للانتخابات الرئاسية. وفي الوقت نفسه، ومع ترحيبه بخفض قوام الإدارة الانتقالية على مدار الشهور التالية، فقد أعرب عن قلقه إزاء قدرة بعض عناصر الميليشيات السابقة على زعزعة استقرار البلد. ولذلك، فقد رحب بمقترحات الأمين العام بشأن البعثة الخلف، وأعرب عن أمله في أن يؤيد المجلس ذلك الاقتراح[٢٤٢].

---

(٢٣٦) المرجع نفسه، الصفحات ١٧ إلى ١٩.

(٢٣٧) S/PV.4462، الصفحة ٢٦.

(٢٣٨) المرجع نفسه، الصفحة ٢٤ (المكسيك)؛ والصفحتان ٣١ و ٣٢ (فرنسا)؛ و(S/PV.4462 (Resumption 1، الصفحة ١٢ (جمهورية كوريا).

(٢٣٩) S/PV.4462، الصفحة ١٨.

(٢٤٠) المرجع نفسه، الصفحة ٢٣ (المكسيك)؛ والصفحة ٣٢ (فرنسا).

(٢٤١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٥.

(٢٤٢) المرجع نفسه، الصفحات ٣٤ إلى ٣٩.

وفي الجلسة ٤٤٦٣ المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أدرج المجلس من جديد في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢[٢٤٣]. ووجه الرئيس (موريشيوس) الانتباه إلى مشروع قرار[٢٤٤]؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع ودون مناقشة بوصفه القرار ١٣٩٢ (٢٠٠٢)، الذي قرر فيه المجلس، ضمن جملة أمور، أن يمدد الولاية الحالية لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، وأن يبقي المسألة قيد نظره.

المقرر المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٥٣٤): القرار ١٤١٠ (٢٠٠٢)

في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، قدم الأمين العام تقريرا عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية[٢٤٥]، عرض فيه بالتفصيل التقدم المحرز نحو استقلال تيمور الشرقية، وكذلك التحديات التي تواجه أمن واستقرار الدولة الجديدة في الأجلين القصير والطويل. ولاحظ الأمين العام أنه في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، وقعت الجمعية التأسيسية نص دستور جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية، الذي يدخل حيز النفاذ في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢. وأضاف أن الانتخابات الرئاسية أجريت في ١٤ نيسان/أبريل بصورة سلمية ومنظمة. وتوضيحا للعملية المستمرة لإنشاء الإدارة العامة لتيمور الشرقية المستقلة، أفاد الأمين العام أن جهود التوظيف والتدريب وبناء القدرات استغرقت أطول مما كان متوقعا لها، وظلت تواجه عقبات تعترض طريق عمل البيروقراطية بشكل فعال، بما في ذلك القضاء. وتفصيلا للتقدم المحرز في إنشاء دائرة شرطة وقوة دفاع تيمور الشرقية، أشار إلى القلق من أن الدستور قد نص على وجود ''جماعات أمنية أخرى'' جنبا إلى جنب مع الشرطة، ووعد بأن وجود تلك الجماعات، التي تتألف أساسا من مقاتلي جبهة فالنتيل السابقين ممن فقدوا امتيازاتهم، سيظل محل استعراض دقيق. وفي حين قال إن حسن التعاون بين الإدارة الانتقالية والقوات المسلحة الإندونيسية قد أسهم في تقلص أنشطة الميليشيات، فقد حذر من أن عناصر الميليشيات المتشددة تظل تمثل تهديدا محتملا، وأن الأسواق غير المشروعة ظلت تعمل في منطقة الحدود. ولاحظ الأمين العام أن إندونيسيا استأنفت تقديم المعونات الغذائية للفئات الأكثر ضعفا عقب تواتر أنباء عن حالات لسوء التغذية، ووافقت على تسديد المعاشات التقاعدية المتأخرة للموظفين السابقين في الإدارة المدنية والشرطة والقوات المسلحة الإندونيسية في تيمور الشرقية. وأشار إلى أن المحكمة المخصصة لحقوق الإنسان قد شرعت في إجراء محاكماتها الأولى، وأعرب عن أسفه لأن حكومة إندونيسيا لم توسع نطاق اختصاص المحكمة بعد الفترة الممتدة من نيسان/أبريل إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وخارج مقاطعات ليكويكا وديلي وكوفا ليما.

وعرض الأمين العام خطته لعملية مستمرة، وإن كانت مخفضة، تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام، تتأسس على نهج ينبني على مراحل ويحقق الانسحاب التدريجي للبعثة على امتداد فترة قدرها عامين. واقترح إنشاء بعثة تابعة للأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية تتألف من ثلاثة برامج رئيسية هي: (١) الاستقرار والديمقراطية وإقامة العدل، بما في ذلك دعم الإدارة العامة ومساعدة التحقيقات في الجرائم الجسيمة وإجراءاتها فيما بعد الاستقلال؛ (٢) الأمن الداخلي وإنفاذ القانون، ويشمل كلا من توفير خدمات الشرطة التنفيذية، ودعم تطوير دائرة شرطة تيمور الشرقية؛ (٣) كفالة الأمن الخارجي ومراقبة الحدود، بما في ذلك تقديم الدعم المستمر للأمن الخارجي والسلامة الإقليمية لتيمور

(٢٤٣) S/2002/80 و Corr.1.

(٢٤٤) S/2002/130.

(٢٤٥) S/2002/432 وAdd.1، المقدم عملا بالقرار ١٣٩٢ (٢٠٠٢).

الشرقية والمساعدة في تطوير أمن الحدود ومراقبتها. وسيجري نقل المهام تدريجيا إلى السلطات المحلية المختصة بالتوازي مع تطوير القدرات المحلية.

وفي الجلسة ٤٥٢٢[٢٤٦] المعقودة يومي ٢٦ و ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المذكور أعلاه[٢٤٥]. واستمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام ومن الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام. وأدلى ببيانات كل أعضاء المجلس، وممثلو أسبانيا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)[٢٤٧] واستراليا وإندونيسيا وأوكرانيا والبرازيل والبرتغال وتايلند وجمهورية كوريا وشيلي وفيجي وماليزيا ومصر ونيوزيلندا واليابان، والسيد زانانا غوسماو، الرئيس المنتخب لتيمور الشرقية، والسيد ماري بن أمودي الكتيري، الوزير الأول لتيمور الشرقية.

وناشد الأمين العام في بيانه الاستهلالي، ضمن جملة أمور، الدول الأعضاء دعم إنشاء عملية متابعة لحفظ السلام في تيمور الشرقية ومواصلة تقديم المساعدة المالية والاستثمارات للنمو المستدام. كما دعا حكومة تيمور الشرقية إلى مواصلة تعاونها الوثيق مع إندونيسيا، وبخاصة من أجل الاتفاق سريعا على تعيين الحدود، وعلى حالة اللاجئين المتبقين في تيمور الغربية، وعلى التعاون في محاكمة المتهمين بارتكاب جرائم جسيمة في عام ١٩٩٩[٢٤٨].

وقدم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام تقرير الأمين العام، وعرض بالتفصيل خطط البعثة الخلف، بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في تيمور الشرقية. وأشار إلى أن البعثة ستقدم الدعم في مجالات الإدارة العامة، والقانون والنظام، والأمن الخارجي، وأشار إلى أن التقرير حدد نقاطا مرجعية معينة من شأنها أن تسمح بخفض وجود الأمم المتحدة تدريجيا[٢٤٩].

وعرض الرئيس المنتخب لتيمور الشرقية التحديات التي ستواجه دولة تيمور الشرقية الوليدة، وناشد المجتمع الدولي تقديم الدعم المالي والخبرة الفنية لها. وابرز ضرورة توطيد أركان المؤسسات الديمقراطية الأساسية للبلد، وتعزيز قدرات وشفافية المؤسسات السياسية والأجهزة الإدارية، وتحقيق التطوير الملائم في مجالي القانون والنظام[٢٥٠].

وأكد الوزير الأول لتيمور الشرقية أن أولويات الحكومة، على النحو المبين في خطة التنمية الوطنية، ستتركز على ما يلي: التعليم ومحو الأمية؛ والصحة؛ والإسكان؛ وتطوير الزراعة. وناشد المجتمع الدولي تقديم الدعم، وبخاصة في السنوات الثالث التالية، قبل أن يصبح من الممكن توقع أول إيرادات من تطوير حقول الغاز والنفط في بحر تيمور. كما شدد على أهمية استمرار وجود حفظ السلام وتشجيع العلاقات الطيبة مع الدول المجاورة كوسيلة لتحسين أمن البلد[٢٥١].

وأشاد المتكلمون بالتطورات الايجابية الأخيرة في تيمور الشرقية المبينة في تقرير الأمين العام، بما في ذلك إقرار الدستور، وانتخاب السيد غوسماو في ١٤ نيسان/أبريل، وإصلاح البنية الأساسية. كما سلموا بضرورة زيادة المساعدات الدولية المقدمة للإدارة الجديدة من أجل توطيد المكاسب التي تحققت بالفعل، وخاصة في مجالي الأمن

(٢٤٦) للإطلاع على مزيد من المعلومات عن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل الأول، الجزء الخامس، الحالة ٧، فيما يتعلق بتطبيق المواد ٢٧ إلى ٣٦ من النظام الداخلي المؤقت.

(٢٤٧) انضم إلى البيان كل من إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، وهنغاريا.

(٢٤٨) S/PV.4522، الصفحات ٢ إلى ٤.

(٢٤٩) المرجع نفسه، الصفحات ٤ إلى ٧.

(٢٥٠) المرجع نفسه، الصفحات ٧ إلى ١٠.

(٢٥١) المرجع نفسه، الصفحات ١١ إلى ١٣.

والخدمات الإدارية. وأكد المتكلمون على أن استمرار الدعم من جانب المانحين أمر أساسي في ذلك الصدد، وسلم الكثيرون بضرورة كفالة التنسيق فيما بين مختلف الوكالات المانحين الثنائيين.

وأعرب المتكلمون عن تأييدهم لتوصيات الأمين العام بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في تيمور الشرقية، وأثنوا التركيز المقترح على الإدارة العامة، والقانون والنظام، والأمن، وكذلك تحديد نقاط مرجعية واضحة توخيا لسحب البعثة تدريجيا. واد عدد من المتكلمين على أن الجدول الزمني للبعثة يجب أن يتحدد في ضوء الوقائع على أرض الواقع[٢٥٢]. وحذر ممثلا البرتغال واستراليا من أن تيمور الشرقية ستظل تواجه مخاطر أمنية واجتماعية كبيرة مع تقلص الوجود الدولي[٢٥٣].

وأكد كثير من الممثلين على أهمية تطوير دائرة شرطة تيمور الشرقية وقوة دفاعها. كما أعربوا عن قلقهم إزاء بطء تطوير القضاء، ودعوا إلى بناء القدرات لكفالة تحقيق تقدم في توفير العدالة والمساءلة.

ورحب كثير من المتكلمين بالعلاقة الوثيقة المتوخاة بين بعثة تقديم المساعدة ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع في تيمور الشرقية، وأكدوا ضرورة استمرار المساعدات الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف، وأعربوا عن أملهم في مواصلة المانحين مشاركتهم في ذلك الصدد. وأشار كثير من الممثلين إلى أن الدعم الإضافي من المانحين يمكن أن يعجل بتحقيق النقاط المرجعية، وبالتالي بانسحاب بعثة تقديم الدعم. وفي حين رحب العديد من المتكلمين بتحسن العلاقة بين تيمور الشرقية وإندونيسيا وازدياد عودة اللاجئين، فإنهم أكدوا على ضرورة معالجة المشكلات الثنائية المعلقة، بما في ذلك تعيين الحدود؛ والتعاون في الشؤون القضائية؛ ومحاكمة مرتكبي الجرائم الجسيمة؛ وتحسين حالة اللاجئين[٢٥٤].

ودعا ممثل إندونيسيا إلى إيجاد حل شامل لمسألة اللاجئين، داعيا المجتمع الدولي إلى التجاوب مع النداء المشترك بين حكومة جمهورية إندونيسيا والأمم المتحدة المتعلق بإيجاد حلول للاجئين التيموريين الشرقيين. وقال إن استخدام تعبير ''ميليشيات'' في تقرير الأمين العام يعطي انطباعا خاطئا بوجود فوضى في منطقة الحدود، وتشكك في تصوير التقرير للنشاط الإجرامي دون أي دليل ملموس. ورأى أن اتفاقات الحدود يجب ألا ترتبط بأي حال من الأحوال بالمسائل الأمنية، ناهيك عن أن تكون متصلة بتخفيض العنصر العسكري للبعثة، وأكد مجددا استعداد حكومته للعمل بروح التعاون والصداقة من أجل بناء مجتمع سلمي يمتلك مقومات الاستمرار في تيمور الشرقية[٢٥٥].

وفي الجلسة ٤٥٣٤ المعقودة في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٢، واصل المجلس نظره في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٢[٢٥٦]. ووجه الرئيس (سنغافورة) النظر إلى مشروع قرار[٢٥٧]؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع ودون مناقشة بوصفه القرار

(٢٥٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢١ (سنغافورة)؛ والصفحة ٢٥ (فرنسا)؛ والصفحة ٣١ (أيرلندا)؛ والصفحة ٣٥ (البرتغال)؛ والصفحة ٣٧ (أسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحة ٣٩ (استراليا)؛ و(S/PV.4522 (Resumption 1، الصفحتان ٥ و ٦ (البرازيل).

(٢٥٣) S/PV.4522، الصفحة ٣٥ (البرتغال)؛ والصفحة ٣٩ (استراليا).

(٢٥٤) المرجع نفسه، الصفحتان ١٨ و١٩ (بلغاريا)؛ والصفحة ٢٣ (المكسيك)؛ والصفحة ٢٦ (النرويج)؛ والصفحة ٣٢ (أيرلندا)؛ والصفحتان ٣٧ و ٣٨ (أسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي).

(٢٥٥) S/PV.4522 (Resumption 1) ، الصفحات ١٥ إلى ١٧.

(٢٥٦) S/2002/432 و Add.1.

(٢٥٧) S/2002/539.

١٤١٠ (٢٠٠٢)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يقرر أن ينشئ، اعتبارا من ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ ولفترة أولى مدتها ١٢ شهرا، بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية؛

يقرر أيضا أن تتكون ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية من العناصر التالية: (أ) تقديم المساعدة للهياكل الإدارية الأساسية الضرورية من أجل أن تتوفر لتيمور الشرقية أسباب البقاء والاستقرار السياسي؛ (ب) تأمين إنفاذ القانون والسلامة العامة بصورة مؤقتة وتقديم المساعدة في إنشاء جهاز لإنفاذ القانون في تيمور الشرقية، دائرة شرطة تيمور الشرقية؛ (ج) الإسهام في صون الأمن الخارجي والداخلي في تيمور الشرقية؛

يقرر أن يرأس البعثة ممثل خاص للأمين العام وأن تتألف البعثة مما يلي: (أ) عنصر مدني يضم مكتب الممثل الخاص للأمين العام مع جهات تنسيق تعنى بالشؤون الجنسانية وبفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وفريق الدعم المدني المؤلف من عناصر تصل إلى ١٠٠ موظف يشغلون الوظائف الأساسية، ووحدة الجرائم الخطيرة، ووحدة حقوق الإنسان؛ (ب) عنصر شرطة مدنية يضم مبدئيا ١ ٢٥٠ ضابطا؛ (ج) عنصر عسكري قوامه الأساسي يصل إلى ٥ ٠٠٠ جندي بمن فيهم ١٢٠ مراقبا عسكريا؛

يقرر أن تُشكل مبادئ حقوق الإنسان المقبولة دوليا جزءا لا يتجزأ من التدريب وبناء القدرات اللذين تضطلع بهما البعثة في إطار الفقرة ٢ من منطوق هذا القرار؛

يأذن للبعثة، في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، باتخاذ الإجراءات اللازمة، طيلة فترة ولايتها، لتحقيق ولايتها، ويقرر القيام باستعراض هذه المسألة وجميع الجوانب الأخرى لولاية البعثة بعد مضي ١٢ شهرا؛

يقرر أن يبقى التقدم المحرز باتجاه تحقيق العناصر الأساسية لخطة تنفيذ الولاية قيد الاستعراض وأن يُستأنف تقليص قوام البعثة بأسرع وقت ممكن، بعد إجراء تقدير دقيق للحالة على الأرض؛

يقرر كذلك أن تقوم البعثة، في فترة سنتين، بنقل جميع المسؤوليات التنفيذية بشكل كامل إلى سلطات تيمور الشرقية.

القرار المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٥٣٧): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٥٣٧[٢٥٨] المعقودة في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، أدرج المجلس مرة أخرى في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٢[٢٥٩]. واستمع المجلس إلى إحاطة من وكيلة الأمين العام. وأدلى ببيانات كل أعضاء المجلس[٢٦٠]، وممثلو أسبانيا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)[٢٦١] واستراليا وإندونيسيا وأوكرانيا والبرازيل والبرتغال وبروني دار السلام وتايلند وجامايكا (بالنيابة عن الجماعة الكاريبية) وجمهورية كوريا والفلبين وفترويلا وكوبا وكوستاريكا (بالنيابة عن مجموعة ريو) وماليزيا ونيبال ونيوزيلندا واليابان.

ووجهت وكيلة الأمين العام التهنئة إلى شعب تيمور الشرقية، وأشار إلى أن المجتمع الدولي سيعمل مع قادته لتعزيز المؤسسات الديمقراطية التي أنشئت، ولتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. وأشادت بإندونيسيا والبرتغال لتوقيعهما على اتفاق ٥ أيار/مايو، ورحبت بحضور رئيسة إندونيسيا، ميغاواتي سوكارنوبوتري، احتفالات الاستقلال في ديلي، وأكدت على أن تعاون تيمور الشرقية مع جيرانها سيكون له أكبر الأثر في استقرارها وازدهارها في الأجل الطويل. وحثت المجتمع الدولي كذلك على مواصلة التزامه بسخاء تجاه تيمور الشرقية في المستقبل، وقالت إن قرار المجلس بالإذن بعملية متابعة متعددة الأبعاد، هي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في تيمور الشرقية، هو دليل واضح

(٢٥٨) للإطلاع على مزيد من المعلومات عن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل الثاني عشر، الجزء الأول، القسم ألف، الحالة ١، فيما يتعلق بالمادة ٢ من الميثاق.

(٢٥٩) S/2002/432 و Add.1.

(٢٦٠) كانت سنغافورة ممثلة بوزير خارجيتها.

(٢٦١) انضم إلى البيان كل من إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، وهنغاريا.

على اقتناع المجلس بوجوب ''عدم الخروج بدون إستراتيجية''. وفي الختام، أفادت أن الأمين العام تلقى من رئيس وزراء تيمور الشرقية ووزير خارجيتها طلبا للانضمام إلى الأمم المتحدة، وأن ذلك الطلب سيُعرض على المجلس، وفقاً للإجراءات المعمول بها، للنظر فيه[٢٦٢].

ورحب المتكلمون بإعلان الاستقلال، وتوجهوا بالتهنئة إلى شعب تيمور الشرقية على النتيجة التي انتهى إليها نضالهم من أجل تقرير مصيرهم، وكذلك إلى المجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة، لنجاحه في بناء الدولة والأمة في تيمور الشرقية. وابرز كثير من المتكلمين التعاون الذي أبدته إندونيسيا، وأشادوا بوجود رئيسة إندونيسيا في احتفالات الاستقلال في ديلي. وأثنى معظم الممثلين على الوسائل السلمية والديمقراطية التي حقق بها شعب تيمور الشرقية استقلاله، وقالوا إنهم يتطلعون إلى انضمام تيمور الشرقية إلى الأمم المتحدة. غير أنهم حذروا، في الوقت ذاته، من أن تحديات كبرى ما زالت تواجه تيمور الشرقية. ومع الترحيب بالإذن بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في تيمور الشرقية، شدد الأعضاء على الحاجة لاستمرار المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف لتيمور الشرقية لعدة سنوات من أجل تأمين التقدم المحرز حتى ذلك الوقت ومواصلته. وبالإضافة إلى دعوات تقديم المساعدة لبناء القدرات والتنمية المستدامة، أكد كثير من الممثلين على ضرورة إحراز تقدم في مجالي المصالحة والعدالة، ورحبوا بتحسن العلاقات بين تيمور الشرقية وإندونيسيا. وأكد ممثلا البرتغال وكوستاريكا على الحاجة لإبلاء الأولوية لتشجيع الممارسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وشجع الأخير تيمور الشرقية على إلغاء قوة دفاعها وإعادة تخصيص الموارد الخاصة بها للتنمية الاجتماعية والاقتصادية[٢٦٣].

ووصف كثير من الممثلين الحالة في تيمور الشرقية بأنها قصة نجاح للأمم المتحدة، وأثنوا على البعثات المتعاقبة التي أوفدتها الأمم المتحدة إلى تيمور الشرقية، وعلى مجلس الأمن لإظهاره قدرات المنظمة. واشر ممثلا استراليا والفلبين إلى أن الأمم المتحدة قد نفذت في تيمور الشرقية نُهجا جديدة في حفظ السلام وبناء السلام، شملت إنشاء ولايات واضحة وموثوقة ويمكن انجازها، واستراتيجيات خروج واضحة، وتنسيقا مع أسرة الأمم المتحدة الأوسع[٢٦٤].

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس (سنغافورة) ببيان بالنيابة عن المجلس[٢٦٥]، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يرحب بنيل تيمور الشرقية لاستقلالها في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢؛

يؤكد التزامه بسيادة تيمور الشرقية واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية داخل حدودها المعترف بها دوليا؛

يعرب عن تأييده القوي لقيادة تيمور الشرقية وهي تتسلم زمام السلطة في حكم دولة تيمور الشرقية الجديدة ذات السيادة؛ **وعن قلقه** من أن تظل التحديات لأمن تيمور الشرقية واستقرارها قائمة بعد الاستقلال؛

يعرب عن ثقته في أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية المنشأة بموجب القرار ١٤١٠ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٢ ستساعد في توطيد وتعزيز بيئة مستقرة في تيمور الشرقية؛

يهيب بالدول الأعضاء أن تلبي على نحو إيجابي النداء العاجل الذي وجهه الأمين العام لملء الوظائف الشاغرة في فريق الدعم المدني؛

---

(٢٦٢) S/PV.4537، الصفحات ٢ إلى ٤.

(٢٦٣) المرجع نفسه، الصفحة ١١ (البرتغال)؛ والصفحة ١٤ (كوستاريكا).

(٢٦٤) المرجع نفسه، الصفحة ٥ (استراليا)؛ والصفحة ١٦ (الفلبين).

(٢٦٥) S/PRST/2002/13.

يحث أيضا الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى الاستجابة لمناشدات المساعدة في بناء قوة الدفاع ودائرة الشرطة وقطاع العدالة في تيمور الشرقية؛ وفي دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتقليل من الفقر؛

يتطلع إلى يوم قريب تنضم فيه تيمور الشرقية إلينا بوصفها عضوا في الأمم المتحدة.

القرار المؤرخ ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٧٣٥): القرار ١٤٧٣ (٢٠٠٣)

في الجلسة ٤٦٤٦[٢٦٦] المعقودة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في تيمور الشرقية المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢[٢٦٧]. وأشار الأمين العام إلى أنه في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، قررت الجمعية العامة قبول تيمور – ليشتي (تيمور الشرقية سابقا) ضمن عضوية الأمم المتحدة[٢٦٨]. وأوضح أن قادة تيمور – ليشتي قد سعوا منذ استقلالها إلى تشجيع قيام ديمقراطية ذات قاعدة واسعة، غير أن المؤسسات الناشئة في البلد كانت ما تزال هشة وبحاجة إلى المساعدة الدولية. وفي حين حدثت بعض الاضطرابات نتيجة لازدياد سخط المقاتلين السابقين وقدامي المحاربين، فإن الحكومة تسعى لمعالجة المسائل من خلال الحوار. وفيما يتصل بالعلاقات مع إندونيسيا، سلط الأمين العام الضوء على إنشاء اللجنة الوزارية المشتركة للتعاون الثنائي لمعالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك. وتأكيدا على أهمية العدالة والمساءلة، ذكّر بأن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قد أعربت عن قلقها بشأن إجراءات المحكمة المخصصة لحقوق الإنسان التي أنشأتها حكومة إندونيسيا. وفي عرضه للتقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في تيمور الشرقية في خطتها لتنفيذ ولايتها، أشار إلى أنه في حين يتولى فريق الدعم المدني معالجة الثغرات في بعض المجالات الرئيسية، فإن قطاع العدالة ما يزال متخلفا عن الركب. أما بالنسبة للأمن الداخلي، فإن نقل مسؤوليات الشرطة وخطة خفض قوة شرطة البعثة يسيران وفقا للجدول الزمني المقرر. وعلاوة على ذلك، ففي حين استمر التحسن في الأمن الخارجي عموما وفي مراقبة الحالة على الحدود، فإن مشكلة اللاجئين والحالة المتصلة بتعيين الحدود ومراقبتها ما زالت تدعو للقلق. وأكد الأمين العام على الحاجة لمساعدات المانحين في المجالات الرئيسية كي يتسنى إكمال خطة تنفيذ الولاية والانتقال بصورة سلسة إلى المساعدة الإنمائية التقليدية.

وفي الجلسة، استمع المجلس إلى إحاطة من الممثل الخاص الجديد للأمين العام في تيمور – ليشتي. وأدلى ببيانات كل أعضاء المجلس، وممثلو أستراليا وإندونيسيا وأوكرانيا والبرتغال وتايلند وتيمور – ليشتي وجمهورية كوريا والدانمرك (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)[٢٦٩] وشيلي وفيجي (بالنيابة عن منتدى جزر المحيط الهادئ) ونيوزيلندا والهند واليابان.

وعرض الممثل الخاص تقرير الأمين العام بالتفصيل، موجها الانتباه إلى التحديات العديدة التي تواجه تيمور – ليشتي، والتي تتعلق بأمور عديدة، من بينها سيادة القانون، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبناء المؤسسات. وأكد أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في تيمور الشرقية تضطلع

(٢٦٦) في الجلسة ٤٥٩٨ المعقودة كجلسة خاصة في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٢، استمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام. وأجرى الأمين العام المساعد وأعضاء المجلس وممثلو البرازيل والهند وإندونيسيا واليابان والبرتغال تبادلا بناءً للآراء.

(٢٦٧) S/2002/1223، المقدم عملا بالقرار ١٤١٠ (٢٠٠٢).

(٢٦٨) للإطلاع على الإجراء الذي اتخذه المجلس فيما يتعلق بانضمام تيمور – ليشتي إلى عضوية الأمم المتحدة، انظر الفصل السابع.

(٢٦٩) انضم إلى البيان كل من إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا.

بدور بالغ الأهمية في بناء الدولة، في نفس الوقت الذي تنفذ فيه ولايتها المتصلة بالأمن الخارجي والداخلي والإدارة العامة. وقال إن هدفها يتمثل في تمكين تيمور – ليشتي من الظهور كدولة تملك كل مقومات السيادة امتلاكا كاملا، وكدولة تنعم بقدر متزايد من الاستقرار والرخاء. وفي ذلك الصدد، ولكي تحقق البعثة أهدافها المبينة في القرار ١٤١٠ (٢٠٠٢) وتظل تمضي على الطريق المقرر لها وفقا للجدول الزمني المحدد، فقد أكد مجددا على النداء الذي وجهه الأمين العام لتقديم مساعدة دولية مستمرة، وخاصة في المجالات الرئيسية للإدارة العامة، والعدالة، والسجون، والشرطة، ومراقبة الحدود، والدفاع. وفي الختام، أشار إلى أن سحابة الإرهاب قد خيمت على المنطقة وأضافت إلى التحدي الأمني الذي يواجه تيمور – ليشتي بالفعل، وأن التصدي لذلك التحدي يتطلب توفر خبرات خارجية[٢٧٠].

ورحب المتكلمون بالتقدم المحرز في تيمور – ليشتي، وأشادوا بالحكومة الجديدة، وبالممثل الخاص وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في تيمور الشرقية في ذلك الصدد، ووجهوا الانتباه إلى التحديات المتبقية أمام تيمور – ليشتي، ودعوا المجتمع الدولي بقوة إلى مواصلة تقديم الدعم والمساعدة وزيادتهما في المجالات المالية والفنية.

وفيما يتعلق بالركن الأول من ولاية البعثة – الاستقرار والديمقراطية والعدالة – رحب معظم المتكلمين بالتقدم المحرز في بناء القدرات ونقل المسؤوليات الإدارية إلى سلطات تيمور – ليشتي، وأشادوا بالحكومة للنهج السياسي الشامل الذي تتبعه وتأكيدها على الحوار وحقوق الإنسان. وظل عدد من الممثلين يشعرون بالقلق إزاء حالة السخط في صفوف المقاتلين السابقين وقدامى المحاربين، وشددوا على ضرورة معالجة ما لديهم من مظالم[٢٧١].

وأحاط المتكلمون علما بمشاعر القلق التي تضمنها تقرير الأمين العام فيما يتعلق بتطوير نظام العدالة، وحقوق الإنسان وسيادة القانون. واثنوا على عمل لجنة تقصي الحقائق والاستقبال والمصالحة، وشددوا على ضرورة تقديم المسؤولين عن أعمال العنف في عام ١٩٩٩ إلى العدالة. وأعربوا عن بالغ القلق إزاء أوجه القصور في النظام القضائي، وأكدوا ضرورة كفالة استقلال القضاء ومعالجة المشكلات القائمة في نظام السجون، وبخاصة احتجاز السجناء دون محاكمة. ووجه ممثلا الولايات المتحدة وسنغافورة الانتباه إلى انعدام الوضوح فيما يتعلق بالفصل بين السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية[٢٧٢].

وفيما يتعلق بالركن الثاني للولاية – الأمن الداخلي وإنفاذ القانون – رحب المتكلمون بالأنباء التي أفادت أن دائرة شرطة تيمور – ليشتي أصبحت تسيطر على عدد من المقاطعات، وهو ما يؤذن بإتمام النقل المقرر لتلك المسؤوليات إلى التيموريين بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وأحاط ممثل نيوزيلندا علما بتوصية الأمين العام تخصيص المزيد من الموارد لقوة شرطة تيمور – ليشتي، وشدد على أهمية الثقة في إنفاذ القانون وفي النظام القضائي لتوفير بيئة آمنة ومستقرة، وأكد ممثل استراليا على ضرورة إتباع نهج أكثر إستراتيجية وتنسيقا في تعزيز الشرطة[٢٧٣].

---

(٢٧٠) S/PV.4646، الصفحات ٢ إلى ٦.

(٢٧١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٠ (سنغافورة)؛ والصفحة ٢٤ (كولومبيا).

(٢٧٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٠ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٢٠ (سنغافورة).

(٢٧٣) المرجع نفسه، الصفحة ٣١ (نيوزيلندا)؛ و S/PV.4646 (Resumption 1)، الصفحة ٧ (استراليا).

وفيما يتعلق بالأمن الخارجي، وهو الركن الثالث من أركان ولاية البعثة، شدد كثير من المتكلمين على التطورات الايجابية التي حدثت نتيجة لعمل حكومة تيمور – ليشتي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في تيمور الشرقية والقوات المسلحة الإندونيسية. فالتعاون بين الهياكل الثلاثة قد جعل من الممكن تحسين وكفالة شيوع مناخ من الاستقرار والأمن مع تيمور الغربية. وشجعوا إندونيسيا وتيمور – ليشتي على مواصلة إحراز تقدم في تعيين حدودهما المشتركة، وأعربوا عن أملهم في أن يمكِّن ذلك التقدم البعثة من تقليص وجودها خلال فترة معقولة، على النحو الذي دعا إليه المجلس. وكرر ممثل إندونيسيا تأكيد التزام حكومته بحل مسألة الحدود، وعرض بالتفصيل عمل اللجنة الوزارية المشتركة للتعاون الثنائي[٢٧٤]. ورحب المتكلمون أيضا بالجهود التي تبذلها تيمور – ليشتي لإقامة علاقات دبلوماسية مع كافة الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا تقريبا، وعضويتها في جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية ضمن محافل أخرى.

وكرر كثير من الممثلين التأكيد على ما يشعرون به من قلق بشأن اللاجئين. وأعرب العديد من الممثلين عن قلقهم إزاء بطء معدلات عودة اللاجئين منذ نهاية شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٢، ورأوا أن عودة اللاجئين شرط مسبق لاستقرار البلد في الأجل الطويل[٢٧٥]. وأشار ممثل إندونيسيا إلى أن حكومته قدمت حوافز إضافية للاجئين الراغبين في العودة بحلول نهاية العام، وأعرب عن أمله في إيجاد حل شامل للمسألة بحلول ذلك الوقت. وفيما يتعلق بتباطؤ عودة اللاجئين، أشار إلى أن عدم توفر الدعم المالي يشكل عقبة كبيرة، وكرر التأكيد على أهمية وفاء المجتمع الدولي بالتزاماته المالية تجاه النداء المشترك الموجه من إندونيسيا والأمم المتحدة[٢٧٦].

وفي أول ظهور لممثل تيمور – ليشتي أمام المجلس كممثل لدولة عضو في الأمم المتحدة، قال إن حكومته تقف على أهبة الاستعداد لمواجهة التحديات العديدة التي تنتظرها، وتلتزم في ذلك بالمبادئ التي تروج لها الأمم المتحدة. وأكد في الوقت نفسه أن تيمور – ليشتي ما تزال بلدا فتيا؛ لم يكتمل انتقاله بعد من عقود اتسمت بالعنف والحرمان إلى أن يصبح عضوا يعمل بالكامل في مجتمع الدول الحرة، وأن المهمة المتمثلة في بناء أمة مكتفية ذاتيا ومزدهرة سيتطلب مواصلة دعم المجلس وشراكته، فضلا عن دعم وشراكة المجتمع الدولي عموما. ووجه الانتباه إلى التحديات العديدة التي أشار إليها المتكلمون الآخرون مع تشديده على أن التقدم المحرز في مجال التطورات السياسية داخل تيمور – ليشتي وخارجها يتصل، ضمن جملة أمور، بعملية المصالحة، وبالعلاقات مع إندونيسيا واستراليا والمجتمع الدولي، وبالتحضير لتصديق بلده على العديد من الصكوك الدولية الهامة. وفي الختام، أشار إلى أن تيمور – ليشتي تظل ملتزمة تماما بالمكافحة العالمية للإرهاب، وإن كانت بحاجة إلى دعم مستمر من المجتمع الدولي[٢٧٧].

وفي الجلسة ٤٧١٥ المعقودة في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٣، أدرج المجلس في جدول أعماله التقرير الخاص

(٢٧٤) S/PV.4646، الصفحتان ٣٣ و ٣٤.

(٢٧٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٣ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحة ١٤ (موريشيوس)؛ والصفحة ١٧ (المكسيك)؛ والصفحة ١٨ (النرويج)؛ والصفحة ٢٤ (كولومبيا)؛ والصفحة ٣٠ (شيلي)؛ و S/PV.4646 (Resumption 1)، الصفحة ٧ (استراليا).

(٢٧٦) S/PV.4646، الصفحة ٣٤.

(٢٧٧) المرجع نفسه، الصفحات ٢٥ إلى ٢٧.

المؤرخ ٣ آذار/مارس ٢٠٠٣ المقدم من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في تيمور الشرقية[٢٧٨].

ولاحظ الأمين العام، في التقرير، الزيادة الحادة في وتيرة وحجم الحوادث المتصلة بالأمن، بما في ذلك أعمال الشغب في ديلي والهجمات على عدد من القرى، وأوضح أن ذلك النشاط الزائد للجماعات المسلحة قد تكون وراءه عناصر ذات دوافع سياسية أو عناصر إجرامية على احد سواء. وتذكيرا بأن خطط تنفيذ ولاية البعثة وخفض قوامها قد جرى إعدادها في وقت من التفاؤل، فقد أكد ضرورة تعديل خطط خفض قوام البعثة بما يعبر عن الظروف المتغيرة. وأوصى الأمين العام بسلسلة من التنقيحات في استراتيجيات العنصر العسكري وعنصر الشرطة في تيمور - ليشتي، بما في ذلك تكوين العنصر العسكري وتبني نهج متدرج منقح لولايته بما يعبر بصورة أفضل عن التهديدات القائمة؛ وتعزيز القدرة التشغيلية وقدرة التدريب لعنصر الشرطة الدولية. وأشار إلى أن خطط خفض قوام البعثة كانت تتأسس دائما على الحاجة لإبقاء الحالة على أرض الواقع قيد الاستعراض المستمر. غير أنه شدد على أن معدل تطور الدولة الوليدة يظل سريعا على نحو استثنائي.

وفي الجلسة، استمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام. وبالإضافة إلى كل أعضاء المجلس، أدلى ببيانات ممثلو أستراليا وإندونيسيا والبرتغال وتيمور - ليشتي واليابان.

وقال الأمين العام المساعد، في إحاطته، إن التقرير لم يركز على أوجه النجاح التي تحققت بقدر ما ركز على محاولة التحذير واسترعاء انتباه المجلس في وقت حاسم إلى عدد من التطورات المثيرة للقلق، والتوصية، في الوقت المناسب، بما تعتبره الأمانة العامة تعديلات واقعية وحكيمة في خطط خفض عدد قوات البعثة حتى يتناسب الوضع على أرض الواقع مع التغير الذي طرأ، ولتأمين كل ما تم انجازه حتى ذلك الوقت. ونوه إلى أن التقرير يشير إلى نوعين من التطورات في البيئة الأمنية يهددان فيما يبدو الحالة الأمنية في تيمور - ليشتي: أخطار وحوادث الاضطرابات المدنية، وزيادة أنشطة الجماعات المسلحة في المناطق الريفية، لا سيما في غرب البلد. كما ذكّر بأن التقرير الخاص الذي قدمه الأمين العام قد تضمن نوعين من التوصيات: تعزيز قدرة البعثة على دعم تطوير الشرطة التيمورية؛ وتأخير خفض قوام العنصر العسكري وإعادة تكوينه في المجالات الرئيسية، بما في ذلك زيادة قدرته على الحركة. وفي حين لم يقترح التقرير إرجاء موعد سحب العملية، فقد أكد أن تقليص حجم البعثة قبل الأوان يمكن أن يعرض الإستراتيجية العامة في تيمور - ليشتي للخطر[٢٧٩].

وشدد المتكلمون على أهمية الاستقرار بالنسبة للتطور الاجتماعي-الاقتصادي، وأعربوا عن قلقهم البالغ إزاء ازدياد الحوادث الأمنية والهجمات المسلحة. كما شددوا على ضرورة إحراز تقدم في معالجة عوامل زعزعة الاستقرار، مثل تعيين الحدود وعودة اللاجئين المتبقين في تيمور الغربية الذين يقدر عددهم بـ ٠٠٠ ٢٨ لاجئ.

وأعرب كثير من المتكلمين عن اتفاقهم مع القول بأن ازدياد أنشطة أفراد الميليشيات السابقين قد غيَّر إلى حد ما من الصورة الأمنية في تيمور - ليشتي. وأكد ممثلا بلغاريا وغينيا على ضرورة التحقيق في خلفيات ودوافع الحوادث الأخيرة، ودعيا إلى تقديم مرتكبيها إلى العدالة[٢٨٠]. وفي ذلك السياق، طلب ممثل المكسيك تلقي توضيحات بشأن ما إذا كانت الأعمال الأخيرة مدفوعة باعتبارات سياسية كجزء

(٢٧٨) S/2003/243، المقدم عملا بالقرار ١٤١٠ (٢٠٠٢).

(٢٧٩) S/PV.4715، الصفحات ٢ إلى ٥.

(٢٨٠) المرجع نفسه، الصفحة ٨ (بلغاريا)؛ والصفحة ٢١ (غينيا).

من حملة منظمة[٢٨١]. وأكد ممثل الاتحاد الروسي ضرورة التحقيق في المعلومات التي تفيد أن مقاتلين سابقين يشكلون مجموعات مسلحة ويقيمون قواعد ومخابئ سرية للأسلحة بغرض تفويض استقرار تيمور – ليشتي[٢٨٢]. وأعرب ممثل إندونيسيا عن أسفه لما ورد في تقرير الأمين العام من إشارات إلى ''المليشيات المدعومة''، مضيفا أن اللوم يجب أن يقع على البعثة ''لجهلها المتعمد'' في ممارستها للطريقة التي تسعى بها إلى حماية الشعب من العناصر المجرمة[٢٨٣].

وأشار ممثل الولايات المتحدة إلى أن المسؤولية الأولية عن التصدي لحوادث الأمن الداخلي تقع على عاتق الشرطة، وليس أفراد حفظ السلام، وقال إنه لا يرى سبباً وجيهاً للتوقف عن تخفيض قوة حفظ السلام. وأشار إلى أنه يصعب عليه أن يفهم كيف أن قوة لحفظ السلام مؤلفة من ٢ ٧٨٠ فردا، أي التعداد الذي تبلغه في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٣، ستكون غير قادرة على مساعدة الشرطة في مواجهة عدد صغير من اللصوص أو أفراد الميليشيا السابقين. وأضاف أنه إن عُرضت المشكلة بصورة أكثر إقناعا، فباستطاعته تقبل ''تعديلات صغيرة'' في ذلك المجال[٢٨٤]. وبالمثل، لم يقتنع عدد من الممثلين بأن المشكلات الأمنية في تيمور – ليشتي تبرر التعديل المقترح في خطط خفض قوام العنصر العسكري في البعثة، غير أنهم أيدوا إعادة توجيه القوة وتنقيح إستراتيجيتها لأعمال الشرطة، بما في ذلك تجميد خفض عنصر الشرطة بالبعثة[٢٨٥]. وبالإشارة إلى اختلاف وجهات النظر حول التوصيات الخاصة بالعنصر العسكري، أشار ممثل اليابان إلى أن أي تغييرات في خطط تخفيض القوام ستستلزم إدخال تعديلات صعبة من جانب البلدان المساهمة بقوات والمجتمع الدولي بوجه عام[٢٨٦].

وأشار ممثل تيمور – ليشتي إلى أن التعديلات المقترحة في تقرير الأمين العام لقوام البعثة لا تغيّر المفهوم العريض لعمليات البعثة أو تاريخ انسحابها أو هدفها النهائي لتدعيم استمرارية وكفاية القدرات الأمنية في تيمور – ليشتي. ورأى أن التعديلات المقترحة ستضاعف فاعلية البعثة في مساعدة تيمور – ليشتي على مواجهة التهديدات الأمنية الجارية البالغة الخطورة. وإدراكا لذلك، فإن حكومته تؤيد تأييدا مخلصا وتدعم إعادة التقييم والتوصيات والاقتراحات الواردة في التقرير. كما أشار إلى أن تعزيز العلاقات مع البلدان المجاورة يظل أولوية من الأولويات، ورحب باستمرار التعاون وحسن النوايا مع إندونيسيا[٢٨٧].

وفي الجلسة ٤٧٣٥[٢٨٨] المعقودة في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، أدرج المجلس من جديد في جدول أعماله تقرير الأمين العام المذكور أعلاه[٢٨٩]. ووجه الرئيس (المكسيك) الانتباه إلى مشروع قرار[٢٩٠]؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع ودون مناقشة بوصفه القرار ١٤٧٣ (٢٠٠٣)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يقرر أن يجري تعديل تشكيل وقوام عنصر الشرطة في البعثة والجدول الزمني لتقليصه وفقا للفقرتين ٣٣ و ٣٥ من التقرير الخاص للأمين العام؛

(٢٨١) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(٢٨٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

(٢٨٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢٨.

(٢٨٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

(٢٨٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٠ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٥ (ألمانيا)؛ والصفحة ١٨ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٦ (استراليا).

(٢٨٦) المرجع نفسه، الصفحة ٢٨.

(٢٨٧) المرجع نفسه، الصفحات ٢٢ إلى ٢٤.

(٢٨٨) دُعي ممثل تيمور – ليشتي إلى المشاركة في الجلسة، ولكنه لم يدل ببيان.

(٢٨٩) S/2003/243.

(٢٩٠) S/2003/401.

يقرر تعديل الجدول الزمني لتقليص العنصر العسكري للبعثة للفترة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وفقا للرسالة المؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٣ الموجهة إلى أعضاء مجلس الأمن من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ وبالتالي الإبقاء على كتيبتين داخل المناطق المتاخمة لخط التنسيق التكتيكي في أثناء هذه الفترة إلى جانب ما يتصل بذلك من عناصر القوة، بما في ذلك التنقلات؛ وأن يجري تقليص عدد أفراد حفظ السلام العسكريين إلى ١ ٧٥٠ فردا بتدرج أكبر مما كان متوخى في القرار ١٤١٠ (٢٠٠٢)؛

يطلب إلى الأمين العام أن يقدم بحلول ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٣ إستراتيجية عسكرية منفصلة للجدول الزمني المنقح لتقليص العنصر العسكري للبعثة، وذلك لكي يوافق عليها مجلس الأمن؛

يطلب إلى الأمين العام أن يطلع مجلس الأمن عن كثب وبصورة منتظمة على التطورات التي تستجد على أرض الواقع وعلى تنفيذ الاستراتيجيات العسكرية واستراتيجيات الشرطة المنقحة؛

يطلب إلى حكومة تيمور – ليشتي أن تواصل العمل عن كثب مع البعثة، ولا سيما في تنفيذ استراتيجيات الشرطة والاستراتيجيات العسكرية المنقحة.

القرار المؤرخ ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٧٥٨): القرار ١٤٨٠ (٢٠٠٢)

في الجلسة ٤٧٤٤ المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام تقريرا عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في تيمور الشرقية المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣[٢٩١]. وبالإشارة إلى أخر التطورات السياسية في تيمور – ليشتي، أشار الأمين العام إلى أن البرلمان الوطني قد صدق على المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان، وواصلت قيادة تيمور – ليشتي بذل جهودها لإشراك طائفة واسعة من القطاعات التيمورية في الحوار السياسي. ورأى أنه رغم التقدم المحرز في العلاقة بين إندونيسيا وتيمور – ليشتي، بما في ذلك عقد لقاء بشأن تعيين الحدود أشير فيه إلى أن من الممكن بسهولة نسبية الاتفاق على ٨٠ في المائة من الحدود، فإن من المشكوك فيه أن يتوصل الجانبان إلى اتفاق بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وبعد أن عرض الأمين العام التقدم المحرز في الأركان الثلاثة لخطة تنفيذ الولاية، لاحظ أنه لابد من بذل المزيد من الجهود الثنائية إلى جانب مساهمات البعثة، في مجالات مثل القطاعات المحددة للإدارة العامة؛ والعملية القضائية لمعالجة جرائم عام ١٩٩٩ وغير ذلك من مبادرات بناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان؛ ومواصلة تطوير قوة شرطة محترفة وغير سياسية؛ والتعاون في الشؤون الدفاعية والأمنية. وبعد أن عرض الأمين العام الدور الذي اضطلعت به العناصر المدنية والشرطية والعسكرية، أوصى بتمديد ولاية البعثة لمدة سنة واحدة.

وفي الجلسة، استمع المجلس إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام في تيمور – ليشتي. وأدلى ببيانات كل أعضاء المجلس، وممثلو استراليا وإندونيسيا والبرازيل والبرتغال وتيمور – ليشتي وفيجي ونيوزيلندا واليابان.

وشدد الممثل الخاص للأمين العام على الأهمية البالغة لتعزيز عنصر الشرطة المدنية في البعثة وخفض العنصر العسكري بصورة أكثر تدرجا عملا بالقرار ١٤٧٣ (٢٠٠٣) في مواجهة التهديدات المستجدة في تيمور – ليشتي، وأفاد أن البعثة قد بدأت تبادر بإجراءات لحكومة تيمور – ليشتي لتعزيز الشرطة وتدعمها في ذلك الاتجاه، مع تعزيز وجودها الاستشاري لكفالة سلاسة الانتقال حتى يتم نقل كافة المسؤوليات بحلول منتصف عام ٢٠٠٤. كما أشار إلى إحراز تقدم مرضي في تطوير إدارة عامة احترافية، مشيرا إلى أن البعثة قد بدأت في تحديد المجالات التي يلزم استمرار توفير الدعم لها بعد رحيل البعثة. كما تحقق تقدم، بدعم من البعثة، في عمل وحدة الجرائم الخطيرة والأفرقة

(٢٩١) S/2003/449، المقدم عملا بالقرار ١٤١٠ (٢٠٠٢).

الخاصة المعنية بالجرائم الخطيرة. ولاحظ، في ذلك الصدد، أنه إلى جانب الإدارة العامة وأعمال الشرطة، تمثل ولاية تقديم مرتكبي الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في عام ١٩٩٩ إلى العدالة مجالا آخر يتطلب التداول بشأن الترتيب الملائم فيما بعد رحيل البعثة، حيث أن العملية القضائية لا يمكن أن تكتمل بحلول منتصف عام ٢٠٠٤.

ولاحظ الممثل الخاص أنه في حين كانت الحالة الاقتصادية تتحسن ببطء، فإن المؤشرات تبدو مشجعة على إمكان بلوغ الأهداف الاقتصادية في المدى المتوسط. وبالإضافة إلى معاهدة بحر تيمور، فقد جرى تحديد آفاق أخرى لزيادة الإيرادات واستكشاف الموارد. كما أن تيمور – ليشتي قد طلبت رسميا الاعتراف بها كبلد من أقل البلدان نموا. وفي غضون ذلك، كان يجري وضع استراتيجيات إنمائية لتنفيذ خطة التنمية الوطنية، والتزمت الحكومة بتسجيل تقدم في المؤشرات الاجتماعية الرئيسية. واختتم بيانه بقوله إنه سيتعين على المجلس أن يبدي، في الوقت المناسب، رأيه في الشكل الأمثل الذي ينبغي أن تتخذه العلاقة بتيمور– ليشتي بعد انتهاء مهمة بعثة الأمم المتحدة. وشدد على أن مشاركة المجتمع الدولي في بناء السلام وبناء المؤسسات لا بد أن تستمر، وأوضح أن البعثة ستستعرض الخيارات المتاحة التي يمكن عن طريقها الوفاء بالاحتياجات المستمرة[٢٩٢].

ووافق المتكلمون على أنه وإن كان التقدم المحرز في تيمور – ليشتي تقدما كبيرا ومشجعا، فإنه ما زال يتعين انجاز ما أكثر، وإن استمرار مساعدة المجتمع الدولي أمر بالغ الأهمية، وبخاصة في تعزيز الإدارة العامة وقوة الشرطة في البلد، وتطوير نظام القضاء والعملية القضائية وحقوق الإنسان، وتعزيز قطاعي الدفاع والأمن في البلد، وكذلك في مجال التعمير الاقتصادي والتنمية.

وتأكيدا على أهمية العدالة بالنسبة للمصالحة والتقدم الاجتماعي، دعا العديد من الممثلين إلى تحقيق تقدم الإجراءات الجنائية المتعلقة بجرائم عام ١٩٩٩ الخطيرة[٢٩٣].

وفي حين رحب المتكلمون بوجه عام بتحسن العلاقات بين تيمور – ليشتي وإندونيسيا، فقد دعوا الطرفين أيضا إلى زيادة جهودهما للتوصل إلى اتفاق بشأن تعيين الحدود بحلول الموعد المحدد لذلك. وأعرب ممثل إندونيسيا عن قلقه إزاء ''التحيزات'' التي وردت في التقرير حول بعض المسائل، وبخاصة فيما يتعلق بالأمن على الحدود والعدالة، وأشار إلى أن علاقة بلده التي تنمو بصورة مطردة مع تيمور – ليشتي هي أهم من أن يُسمح لأي مسألة بالإخلال بها[٢٩٤]. وأعرب المتكلمون عن أملهم في أن يسمح البرنامج والجدول الزمني المنقحين لخفض عنصر الشرطة في البعثة والجدول المنقح لخفض العنصر العسكري بنقل المسؤوليات بالكامل إلى الجيش والشرطة الوطنيين. وأعرب كثير من الممثلين عن تأييدهم لتوصية الأمين العام الواردة في التقرير بتمديد ولاية البعثة لسنة أخرى، حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤. ووصف ممثل الولايات المتحدة ذلك بأنه ''التمديد النهائي لمدة ١٢ شهرا''[٢٩٥]. وفي حين أكد ممثل فيجي على ضرورة توخي الحذر في خفض قوام البعثة، دعا ممثل إندونيسيا إلى نقل تدريجي للمسؤوليات التنفيذية إلى أبناء تيمور – ليشتي، وغلى أن تحترم البعثة إستراتيجية خروجها[٢٩٦].

---

(٢٩٢) S/2003/449، الصفحات ٢ إلى ٧.

(٢٩٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٣ (الكاميرون)؛ والصفحة ١٧ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٦ (البرتغال)؛ والصفحة ٢٩ (نيوزيلندا).

(٢٩٤) المرجع نفسه، الصفحة ٣٢.

(٢٩٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٩.

(٢٩٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٨ (فيجي)؛ والصفحة ٣١ (إندونيسيا).

وتوجه ممثل تيمور – ليشتي بالشكر إلى أعضاء المجلس على اعتمادهم القرار ١٤٧٣ (٢٠٠٣)، ورأى أن الاستجابة القوية من الأمم المتحدة وحكومة تيمور– ليشتي قد أعادت تأكيد الثقة والاستقرار. وكرر تأكيد التزام حكومته ببناء قضاء قوي ومستقل، وأشار إلى أن قطاع العدالة ما زال بحاجة إلى الدعم الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، قال إنه يجري بذل جهود لتلبية الاحتياجات الأساسية لشعب تيمور – ليشتي من حيث الاستثمار في الموارد البشرية، وفي مجالات الزراعة ومصائد الأسماك والسياحة. وتأكيدا على التزام تيمور – ليشتي بالمشاركة الدولية، قال إنه يتطلع قدما إلى إكمال المفاوضات بشأن البحر الدولي والحدود البرية بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣[٢٩٧].

وفي الجلسة ٤٧٥٨[٢٩٨] المعقودة في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٣، أدرج المجلس من جديد في جدول أعماله تقرير الأمين العام المذكور أعلاه[٢٩٩]. ووجه الرئيس (باكستان) الانتباه إلى مشروع قرار[٣٠٠]؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع ودون مناقشة بوصفه القرار ١٤٨٠ (٢٠٠٣)، الذي قرر فيه المجلس، ضمن جملة أمور، تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في تيمور الشرقية حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤، وإبقاء المسألة قيد نظره.

المداولات التي أجريت في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٨٤٣)

في الجلسة ٤٨٤٣ المعقودة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في تيمور الشرقية المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣[٣٠١]. وأشار الأمين العام، في التقرير، إلى التقدم الملحوظ الذي أحرزته تيمور – ليشتي في وضع الأسس لخدمة مدنية وقوة شرطة عاملتين. وقد تحسنت الحالة الأمنية، وازدادت قوة العلاقات مع البلدان الأخرى، وبخاصة إندونيسيا. وقد أكد الجاران مجددا التزامهما بوضع اللمسات النهائية على اتفاق بشأن الحدود البرية الدولية بحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، ثم معالجة الجوانب الأخرى من إدارة الحدود بعد ذلك، وتشجيع عودة اللاجئين وإعادة توطينهم. وعرض الأمين العام التقدم المتواصل في كل من البرامج الثلاثة التي تدخل في إطار خطة تنفيذ الولاية، بما في ذلك تطوير الإدارة العامة وقطاع العدالة، وتدريب الشرطة وسلطات إنفاذ القانون، فضلا عن تطوير القوات المسلحة وتوفير الأمن ومراقبة الحدود. وفي غضون ذلك، أكد أن بعض الاحتياجات ستظل قائمة بعد انتهاء ولاية البعثة، وأنه لن يكون من الممكن الاستغناء عن المساعدة الدولية المستمرة في مجالات من قبيل الإدارة المدنية، والعدالة، وأعمال الشرطة، والتدريب في مجال حقوق الإنسان، وأمن الحدود، وكذلك في العملية الخاصة بالجرائم الخطيرة. وفي الختام، شجع المجتمع الدولي على أن يبدأ في النظر في السبل الكفيلة باستمرار الدعم المقدم إلى تيمور – ليشتي عقب سحب البعثة.

وفي الجلسة، استمع المجلس إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام في تيمور – ليشتي. وأدلى ببيانات كل أعضاء المجلس، وممثلو استراليا وإيطاليا (بالنيابة عن الاتحاد

(٢٩٧) المرجع نفسه، الصفحات ٢٣ إلى ٢٥.

(٢٩٨) دُعي ممثل تيمور – ليشتي إلى المشاركة في الجلسة، ولكنه لم يدل ببيان.

(٢٩٩) S/2003/449.

(٣٠٠) S/2003/545.

(٣٠١) S/2003/944، المقدم عملا بالقرار ١٤١٠ (٢٠٠٢).

الأوروبي)[٣٠٢] والبرتغال وتيمور – ليشتي وسنغافورة والفلبين، وماليزيا ونيوزيلندا والهند واليابان.

وأشار الممثل الخاص للأمين العام إلى أنه في الـ ١٧ شهرا التي تلت إنشاء البعثة، بدأت تيمور – ليشتي ''بداية مصممة'' في مختلف مجالات الحكم: الزعامة المنفتحة، وسن التشريعات، وإعادة إعمار البنى الأساسية، والتخطيط الإنمائي المسؤول والانضباط في الميزانية، والتعاون مع إندونيسيا لوضع اللمسات النهائية على اتفاقهما بشأن حدودهما البرية، وتعزيز التكامل الإقليمي والعالمي، والالتزام بمبادئ الديمقراطية والحريات الشخصية. وقد اضطلعت البعثة ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف بدور داعم في تعزيز مؤسسات الدولة، والدفع قدما بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين أمن الدولة.

وأوضح أنه رغم ما تحقق من انجازات في التدريب ونشر الشرطة الوطنية على نطاق أوسع، ما تزال توجد تهديدات محتملة للاستقرار في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، بما في ذلك استمرار وجود عناصر الميليشيات السابقة في منطقة الحدود. وتوقع أن يفحص المجلس مسائل الأمن والحكم بدقة استعدادا لنقل مسؤولية الدفاع إلى حكومة تيمور – ليشتي في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤ عند انتهاء أجل ولاية البعثة. وأشار على وجه التحديد إلى أنه حتى يتسنى لوكالات الأمن التيمورية التدريب والتجهيز الكاملان لأداء المهام التي يقوم بها العنصر العسكري للبعثة، فإن ''مساعدة دولية بشكل ما'' قد تكون ضرورية بعد انتهاء ولاية البعثة، وبخاصة من أجل توفير الدعم النفسي لشعب ليس مستعدا بعد لانسحاب الوجود الدولي المطمئن بصورة كاملة. وعقب تقييمات الاحتياجات التي اشتركت فيها الحكومة والبعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حددت الحكومة بعض المهام الإدارية والقضائية التي تتسم بأهمية بالغة وترى أنها بحاجة إلى دعم دولي مستمر. وبالإضافة إلى ذلك، قال إن من الضروري أن يستمر وجود وحدة لحقوق الإنسان في فترة ما بعد البعثة[٣٠٣].

وأعرب المتكلمون عن تقديرهم للدعم الذي قدمته البعثة للعملية الانتقالية في تيمور – ليشتي، وأثنوا على قيادة البلد لما حققته من انجازات. ولاحظوا مع الارتياح إرساء أسس لدولة ديمقراطية ومستقلة تعمل مؤسساتها السياسات بصورة جيدة. كما أعربوا عن تقديرهم لاستقرار البيئة الأمنية عموما. ورحب الممثلون بتعزيز علاقات تيمور – ليشتي الإقليمية والدولية، وأشاروا بصفة خاصة إلى الاتفاق الثنائي مع إندونيسيا بشأن تعيين الحدود والتقدم المحرز في إنشاء حدود بحرية مع استراليا.

غير أن المتكلمين وافقوا على أنه ما تزال هناك تحديات خطيرة من شأنها أن تترك تيمور – ليشتي معتمدة على المساعدات الدولية في فترة ما بعد انتهاء ولاية البعثة. كما أشاروا إلى أن مؤسسات الدولة الناشئة ما زالت هشة، وأنه ما زالت هناك حاجة إلى المزيد من الدعم الإداري. ورئي أن من الأهمية مواصلة تعزيز الجيش وبناء القدرات في قطاعي الشرطة والعدالة. وفي مواجهة الحالة الاقتصادية الصعبة لتيمور – ليشتي، اشتركت الوفود في الرأي القائل بأن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تعزيز الدعم من المانحين أمر يتسم بأهمية قصوى.

ورحب الممثلون باستقرار الحالة الأمنية منذ اعتماد الخطة المنقحة لخفض قوام البعثة. وفي الوقت نفسه، أعرب كثير من المتكلمين عن تأييدهم للجهود المستمرة المبذولة

(٣٠٢) انضم إلى البيان كل من إستونيا، وأيسلندا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، والنرويج، وهنغاريا.

(٣٠٣) S/PV.4843، الصفحات ٢ إلى ٩.

لتدريب الشرطة وقوة الدفاع في تيمور – ليشتي وبناء قدراتهما، وإن سلموا بأن ذلك يتطلب جهودا طويلة الأجل. وفي ذلك الصدد، شجع ممثل غينيا على تعزيز القدرات المؤسسية والتنفيذية لقوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي[٣٠٤]. وأكد ممثل أنغولا على الحاجة لبقاء وحدة الانتشار السريع التابعة لشرطة بعثة الأمم المتحدة ما دامت ضرورية، ودعا إلى تعزيز التعاون بين العنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة والقوات المسلحة التيمورية[٣٠٥].

وفي حين رحب كثير من المتكلمين بالتحسن في نظام العدالة، فقد أكدوا ضرورة إرساء سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وتقديم مرتكبي الجرائم الخطيرة في الماضي إلى العدالة. وفي ذلك السياق، أعرب ممثل أسبانيا عن خيبة أمله إزاء سير المحاكمات في المحكمة المخصصة لحقوق الإنسان، وحث السلطات القضائية في إندونيسيا على ضمان أن تكون عملية الاستئناف شفافة ومتفقة مع القواعد الدولية لضمان إقامة العدالة[٣٠٦]. وكرر ممثل المكسيك النداء الذي وجهه الأمين العام لتسليم المتهمين بارتكاب الجرائم الخطيرة، الذين يوجد الكثير منهم خارج تيمور – ليشتي، إلى يد القضاء[٣٠٧].

وفيما يتعلق بفترة ما بعد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة، أعرب كثير من المتكلمين عن اتفاقهم مع تقييم الأمين العام بأنه لن يكون بمقدور البلد تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المجالات الرئيسية لولاية الأمم المتحدة قبل أيار/مايو ٢٠٠٤. ولتوطيد أركان كل ما تحقق من انجازات حتى ذلك الوقت، فإن من الواجب ألا ينتهي دور الأمم المتحدة ومسؤوليتها بانسحاب البعثة. ولذلك، وكجزء من إستراتيجية الخروج المنظمة، أكد العديد من الممثلين على الحاجة إلى بعثة خلف اصغر يأذن بها مجلس الأمن[٣٠٨]. ورأى ممثل تيمور – ليشتي أن هذا الوجود للأمم المتحدة بعد انتهاء البعثة يجب أن يكون قويا ويتمتع بالمصداقية[٣٠٩]. وابلغ ممثل استراليا المجلس بأنه بعد مناقشات مع حكومة تيمور – ليشتي وسائر الشركاء، طرحت حكومته نموذجا لبعثة تعقب بعثة الأمم المتحدة ينشئها مجلس الأمن لمدة سنة واحدة. وتختلف البعثة المقترحة عن سابقتها من عدة جوانب: فجوهر ذلك النموذج هو ''أبناء تيمور – ليشتي أنفسهم''؛ ولن يكون دور الأمم المتحدة دورا تقليديا لحفظ السلام، وإنما لتوفير الدعم والنصح اللذين سيمكنان مؤسسات تيمور – ليشتي من أن تتطور وتزخر بالثقة. وعلاوة على ذلك، سيكون البعثة صغيرة ومحدودة النطاق وذات تركيز على احتياجات محددة، كما سيكون لها أيضا نهاية واضحة[٣١٠].

وأكد كثير من المتكلمين أن النظام القضائي، والمالية والتخطيط الاقتصادي، والدفاع والأمن، بصفة خاصة، ستكون بحاجة دعم الأمم المتحدة بعد أيار/مايو ٢٠٠٤، وقالوا إنهم يتطلعون إلى تلقي المقترحات القادمة من الأمين العام. وفي حين أشار ممثل المملكة المتحدة إلى أن حفظ السلام وبناء السلام هما وجهان لعملة واحدة، فقد أكد أن المساعدة في فترة ما بعد البعثة ستكون بالغة الأهمية لضمان نجاح الجهود الجارية لحفظ السلام. وتأكيدا لأهمية الانتقال السلس إلى بناء السلام، قال إنه سيكون من الضروري للأمم المتحدة أن تلعب دورا في ترتيبات المشاركة الدولية

(٣٠٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

(٣٠٥) المرجع نفسه، الصفحتان ١٤ و ١٥.

(٣٠٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

(٣٠٧) المرجع نفسه، الصفحة ٢٢.

(٣٠٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٢ (أسبانيا)؛ والصفحة ٢٦ (البرتغال)؛ والصفحة ٢٩ (استراليا)؛ والصفحة ٣٢ (سنغافورة)؛ والصفحتان ٣٥ و٣٦ (ماليزيا)؛ والصفحة ٣٨ (نيوزيلندا).

(٣٠٩) المرجع نفسه، الصفحة ٢٥.

(٣١٠) المرجع نفسه، الصفحات ٢٨ إلى ٣٠.

مستقبلا[٣١١]. وأكدت ممثلة فرنسا على أهمية التمييز الواضح بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في تيمور الشرقية والوجود اللاحق للأمم المتحدة، ودعا إلى تركيز ذلك الوجود بدرجة اكبر على تنمية القدرات التيمورية في القطاعات الحاسمة. وأضافت ممثلة فرنسا، وأيدها في ذلك ممثل المكسيك، أنه يجب تقديم المساعدة في شكل عمل منسق من جانب وكالات منظومة الأمم المتحدة المختلفة، مع إعطائها إستراتيجية خروج كاملة محددة[٣١٢].

وعرض ممثل تيمور – ليشتي التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية الوطنية، بما في ذلك في قطاعات الزراعة والرعاية الصحية والتعليم، مضيفا أن مفاوضات ستبدأ قريبا مع استراليا حول الحدود البحرية. وبعد أن سلط الضوء على التعاون القائم مع إندونيسيا في مجالات رئيسية، أشار إلى الجهود التي بُذلت لتشجيع إعادة توطين اللاجئين وتسهيل عودة قرابة ٢٦ ٠٠٠ لاجئ ما يزالوا في المخيمات في تيمور الغربية. وأعرب عن اتفاقه مع الأمين العام في أنه لن يكون بمقدور تيمور – ليشتي تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المجالات الرئيسية بحلول ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤، ورحب بإجراء مناقشة حول الوجود القوي الذي يتمتع بالمصداقية للأمم المتحدة مستقبلا[٣١٣].

(٣١١) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

(٣١٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٣ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٢ (المكسيك).

(٣١٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٤ و٢٥.

٢٥ – الحالة في طاجيكستان وعلى طول الحدود الطاجيكية–الأفغانية

المقرر المؤرخ ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٠ (الجلسة ٤١١٦): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤١١٥ المعقودة في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٠، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان[١]. ولاحظ الأمين العام، ضمن جملة أمور، أن عملية السلام التي أنشئت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان لدعمها قد وصلت إلى نهايتها بإجراء أول انتخابات برلمانية متعددة الأحزاب في طاجيكستان. وأثنى على إشراك الأطراف المتحاربة السابقة وغيرها من الأطراف في العملية الانتخابية، غير أنه حذر من أنه ما زال يتعين انجاز الكثير، وبخاصة فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح والتحول الديمقراطي. ولاحظ أنه على الرغم من تلك النواقص، كانت الانتخابات البرلمانية تمثل الفصل الختامي للفترة الانتقالية المتوخاة في الاتفاق العام بشأن إقرار السلم وتحقيق الوفاق الوطني في طاجيكستان. وبناء عليه، فقد خلص إلى أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان كانت انجازا كبيرا، وقال إنه يعتزم إنهاء البعثة لدى انتهاء ولايتها في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٠. كما أشار الأمين العام إلى أنه كان يجري في ذلك الوقت مشاورات مع حكومة طاجيكستان حول إنشاء مكتب صغير للأمم المتحدة لتيسير بناء السلام وتوطيده بعد انتهاء الصراع.

وفي الجلسة، استمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، أعقبتها بيانات من معظم أعضاء المجلس[٢]، وكذلك من ممثل طاجيكستان.

وعرض الأمين العام المساعد، في إحاطته، تفاصيل الانتخابات البرلمانية الناجحة، وإن أشار إلى بعض العيوب

(١) S/2000/214، المقدم عملا بالقرار ١٢٧٤ (١٩٩٩).

(٢) لم يدل ممثلا كندا ومالي ببيانات.